جامعة عمار ثليجي الأغواط
Université Amar Telidji - Laghouat

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

الرقم التسلسلي: .....

عنـــــوان المذكرة

النظام القانوني للمدن المستدامة

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في القانون العقاري
نوقشت وأجيزت بتاريخ 2019/05/28

إعداد الطالبين:
1/ عمور عبد السلام
2/ زرداب توفيق

إشراف الأستاذ:
الدكتور.عبيدي محمد

لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الجامعة الأصلية	الصفة
د. بن صالح محمد الحاج عيسى	جامعة عمار ثليجي- الأغواط	رئيسا
د. عبيدي محمد	جامعة عمار ثليجي- الأغواط	مشرفا ومقررا
د. النوعي أحمد	جامعة عمار ثليجي- الأغواط	مناقشا

الموسم الجامعي 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى روح الوالدين رحمهما الله، وأسكنهما فسيح جناته

إلى رفيقة دربي: زوجتي التي وقفت بجانبي

إلى أولادي: مريم، صفية ومحمد آدم

إلى إخوتي و أعمامي وأخوالي وأبناءهم

إلى كل الأصدقاء

إلى كل أساتذتي بجامعة عمار ثليجي بالأغواط

إلى كل من علمني أن أنظر إلى البيئة والعقار والمدينة بصورة جديدة ومغايرة، وأخص بالذكر منهم الدكاترة: بن صالح محمد الحاج عيسى، عبيدي محمد، ساسي محمد، حفظهم الله.

إلى زميلي في المذكرة توفيق زرداب

إلى من وسعهم فؤادي وذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى كل من علمني حرفا

أهدي ثمرة هذا المجهود، إليهم جميعا

✍ عبد السلام بن محمد عمور

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- أرض الجزائر الحبيبة الى جبالها وصحاريها الى اشجارها ونخيلها الى بحرها ونهرها الى شهدائها ومجاهديها الى كل من احب أرضي و آثر البقاء فيها.
- من أحمل اسمه بكلّ افتخار روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه.
- من علمتني الصمود و تحدي الصعاب إلى رمز الحب و العطاء، إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي فضاء المحبة وبحر الحنان ريحانة الدّنيا وبهجتها أمي الغالية "بلباش زينة" حفظها الله ورعاها.
- زوجتي العزيزة رفيقة الدرب الذي يرجع لها الكثير من الفضل في مساعدتي في مساري الدراسي و في إعداد هذه المذكرة بكل إخلاص "سلاوي زينب".
- البراءة التي ملأت حياتنا حبا و عاطفة بنتي العزيزتين" أنفال" و "فريال" حفظهما الله تعالى و بارك في عمرهما.
- القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي الأعمدة التي كنت أرتكز عليها ويضيئون لي الطريق اخوتي حفظهم الله "كمال، عبد الحكيم، وهيب و نضيرة ".
- كل عائلتي الكريمة فردا فردا حفظهم الله "زرداب، بلباش و سلاوي".
- زميلي في إعداد هذه المذكرة عبد السلام، و كافة أصدقائي و زملائي.
- من وسعهم فؤادي وذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، إلى كل من علمني حرفا أهدي ثمرة هذا المجهود، إليهم جميعا.

✍ زرداب توفيق

كلمة شكر وعرفان

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيَّ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

سورة الأحقاف

أقدم أستاذي على نفس والديَّ *** وإن نالني من والديَّ العز والشرف
فذلك مربي الروح، والروح جوهر *** وهذا مربي الجسم، والجسم من صدف

الشكر الأول والكثير، لله عز وجل على التوفيق لأتمام هذا العمل، راجين من الله أن يتقبله منا وأن يحتسبه في ميزان الحسنات، ثم إلى وطني الجزائر الذي منحني فرصة طلب العلم .

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الدكتور **عبيدي محمد** وذلك ليس فقط بتفضله بالإشراف على هذه المذكرة وتقديمه للنصائح والإرشادات القيمة وتذليله للمصاعب ومتابعته المستمرة لهذا العمل وحرصه على حسن الصياغة وإتقان العمل، بل خاصة على الثقة التي خصنا بها والتي كان لها الأثر البالغ في إنجازالعمل وإخراجه على هذه الحلة، فجزاه الله خير الجزاء وله منا كل الإحترام والتقدير.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر عمال المكتبات الجامعية بكل من جامعة الأغواط، ورقلة، المسيلة، بجاية والبليدة.

وفي الأخير، كل الشكر والإحترام **لأعضاء لجنة المناقشة** على قبولهم قراءة ومناقشة المذكرة، وتشريفنا بتقويمها وتثمينها، والتي نتمنى أن نكون قد وفقنا في إنجازها.

قائمة المختصرات

بالعربية:

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

د.س.ن: دون سنة النشر.

د.ط: دون رقم الطبيعة.

د.ب.ن: دون بلد النشر

ص: الصفحة.

بالفرنسية:

P : Page
COP21: 21ème COnférence des Parties sur les changements climatiques - Paris.
CGLU : Cités et Gouvernements Unis
IULA : International Union of Local Authorities
FMCU : Fédération mondiale des cités unies
PUD : Plan d'Urbanisme Directeur
PUP : Plan d'Urbanisation Provisoire
PCD : Plan Communale de Développement
PMU : Plan de Modernisation Urbain
SNAT : Schéma National de l'Aménagement du Territoire
SRAT : Schéma Régional de l'Aménagement du Territoire
SDAT : Schéma Directeur d'Aménagement Touristique
PAW **:** Plan d'Aménagement de Wilaya
PDAU : Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme
POS : Plan d'Occupation des Sols
SCU : Schéma de Cohérence Urbaine
CSU : Carte Sociale Urbaine
CFU : Carte Foncière Urbaine
ZI – ZAC : Zone Industrielle – Zone d'Activité
ZHUN : Zone d'Habitat Urbain Nouvelle

مقدمة

مع إرتفاع عدد سكان المدن في العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة، وبالتَبَعِ إرتفاع إستهلاك الموارد الطبيعية والطاقة والغذاء وتوسع المباني العمرانية على حساب الأراضي الزراعية، كان لزاما على الدول تنظيم مخططات وبرامج للبنى التحتية من أجل توفير الخدمات الضرورية للمواطن، مما أحدث إستنزافا متواصلا للثروات والموارد، خاصة في الدول المعتمدة على اقتصاد الريع، فالإدارة بين طرفي جذب تتمثل في ضرورة توفير حاجيات المواطنين من جهة وإستنزاف ثروات الأجيال القادمة من جهة أخرى، وفي هذا الإطار برزت مجموعة من الدراسات والبحوث وعقدت عدة مؤتمرات دولية لوضع معايير وضوابط، لما يُعرَف اليوم بمصطلح التنمية المستدامة، هذه الأخيرة ترتبط بعدة مجالات وتشمل أبعادا سياسية وإقتصادية وإجتماعية وبيئية، وترتبط بمفاهيم حفظ البيئة والطاقات البديلة والإستثمار والخدمات عالية التقنية وغيرها، كل هذه المتغيرات تتفاعل فيما بينها لتحقيق الرفاهية للمواطن وحفظ ثروات الأجيال.

تعتبر المدينة هي الوحدة الأساسية للدولة، كونها العصب الحيوي الذي يساهم في الدخل الوطني ورفع مستوى الإقتصاد الوطني، وهي القطب الواعد في مجال خلق فرص الشغل وتوفير شروط الرفاهية وتطوير التكنولوجيا وتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، لكنها في نفس الوقت وخلف هذه الواجهة الإيجابية تختبئ آثاراً سلبية، وهي أنها المصدر الرئيسي لإنبعاثات الغازات الدفيئة، وتلوث المياه والهواء، وتوسع العمران على حساب المساحات الخضراء والأراضي الزراعية، وإرتفاع نسبة النفايات، وغيرها من الإنعكاسات البيئية والإجتماعية السلبية، كل هذه الآثار السلبية تمثل تحديا لتجسيد مدنا تتميز بخصائص ومبادئ التنمية المستدامة، كتوجه جديد للبناء الحضاري، وضعت له معايير ومقاييس علمية من طرف الخبراء والمختصين، من شأنها حفظ التوازن الإيكولوجي وتخفيض نسب التلوث البيئي وفق ما يراعي الخصائص الحضارية والثقافية ويحفظ موروث الهوية الإجتماعية والطبيعية لكل مدينة.

هناك عدة دول كانت لها تجارب رائدة في طريق إنشاء مدن مستدامة، بينما وفي الجزائر، لا يلقى مفهوم المدن المستدامة رواجا كبيرا، على الرغم من اعتماد الحكومة الجزائرية سياسات عديدة في سعيها إلى إدخال مبادئ الإستدامة في المدن الحالية والمستقبلية، وتشمل جهود الحكومة وضع سياسات لإدارة النفايات على مستوى المدن، وإنشاء أنظمة نقل عام مستدام باستخدام الترامواي والوقود النظيف، وتحسين الأوضاع المعيشية وإنشاء مساحات ومتنزهات وممرات خضراء في المدن، كل هذه الجهود لكنها لا ترقى للوصول إلى أن نسمي مدينة ما مدينة مستدامة، تحقق الرفاهية المرجوة ضمن أسس التنمية المستدامة، حيث أن العمل للوصول لاستدامة المدن، يحتاج إلى وضع إمكانيات بشرية ومادية معتبرة كما يحتاج إلى وضع خطط بديلة لتوفير الطاقة والحفاظ عليها، وإلى نظام بيئي صحي يحمي من الانبعاثات ويطور أنظمة مواصلات تراعي البيئة والحياة الاجتماعية لسكان المدينة، والجمع بين هذه العناصر ليس بالأمر الهين، خصوصا أمام الوتيرة المتسارعة للنمو الديموغرافي والتوسع الحضري.

بينما على المستوى الدولي نجد تجارب ناجحة في استدامة المدن، ومن بين المدن الرائدة في مجال التنمية المستدامة نجد ملبورن في أستراليا، شنغهاي في الصين، هامبورغ في ألمانيا، فانكوفر في كندا، كوريتيبا في البرازيل، مدينة مصدر ومدينة دبي المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، وغيرها من التجارب الناجحة، وإذا أخذنا مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج، فإنه يمكن القول أنها قد قطعت أشواطا معتبرة في هذا المجال، ومن خلال هذا البحث سنعمل على تحديد المفاهيم الأساسية للمدينة والتنمية المستدامة وصولا إلى مفهوم المدينة المستدامة وكذا خصائصها، مبادئها، أسسها، أنواعها ومؤشراها وغيرها من المعايير التي سنحاول في الأخير إسقاطها على مدينة دبي، وكيف أنها تبنت إستراتيجية واعدة من أجل إنشاء مدن مستدامة وتحقيق التنمية المستدامة وكيف واجهت التحديات والرهانات في سبيل ذلك، دون أن ننسى التعرج في كل مناسبة إلى التجربة الجزائرية سواء في الجانب التشريعي أو التطبيقي.

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز الدور الجوهري الذي تلعبه المدينة بالسلب أو الإيجاب في التأثير على البيئة وحياة الإنسان، في ظل التحديات الكثيرة التي تواجهها المجتمعات حول العالم، والأخطار التي تطرحها الأنظمة البيئية والموارد المتنوعة.

لقد كان الدافع وراء اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع لعدة أسباب منها الذاتية ومنها الموضوعية، فأما الأسباب الذاتية أن هذا الموضوع استرعى انتباهنا من الوهلة الأولى، نظرا لتغير نظرتنا الشخصية للبيئة وللمدينة نتيجة المقررات الأكاديمية المتكاملة فيما بينها التي تلقيناها خلال مشوار دراسة الماستر، أين رسخت فينا ضرورة الاهتمام بالوسط الذي نعيش فيه، وأن المدينة هي الواجهة الأولى التي يظهر فيها مدى نجاح أو فشل السياسات الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة للبيئة والمدن بصورة عامة، كما أثار فضولنا العنوان الذي يحث على البحث في كيفية تحقيق معايير الإستدامة على المدن وكيف نجحت دول دون غيرها في إنشاء مدن أقل ما يمكن القول عنها، أنها تسبق النموذج الذي نعيش فيه بعقود، مما أثار غريزة البحث لدينا لمعرفة أسباب تفوق مدن دون غيرها في تحقيق أسباب الرفاهية مع احتفاظها بطابعها البيئي والثقافي والاقتصادي في تناغم مستمر، أما عن الأسباب الموضوعية فتتمثل في حداثة هذا الموضوع الذي يتصف بالجدة والحيوية والحركية في كل مرة تنعقد فيها مؤتمرات واتفاقيات تتناول البيئة أو المدينة أو الحي أو المباني بالدراسة، وأهميته في المجال الحضري والبيئي والإجتماعي والثقافي.

يبرز الهدف من الدراسة هو التعريف بالمدينة وعناصر قيامها والإلمام بمفاهيم التنمية المستدامة وكيف يساهم التخطيط والإنشاء والإدارة المستدامة للمدن في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة.

بينما تبرز صعوبة الدراسة في الإرتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والمدن المستدامة، حيث نجد أن مفهوم المدينة المستدامة مرتبط بعدة مفاهيم ومصطلحات، مما جعل إلى يومنا هذا من الصعوبة بمكان التركيز على مفهوم موحد، وفصله عن المفاهيم الأخرى، كما تتمثل الصعوبة التي واجهتنا بتميز موضوع المذكرة بالجدة والحداثة، مع قصر المدة المتاحة لإعداد البحث، كما اعترتنا صعوبة قلة المراجع المتخصصة التي

تناولت موضوع المدن المستدامة، وهذا في حدود مطالعتنا، حيث كثيرا ما نجد مراجع تتناول جانب أو إثنين فقط من جوانب استدامة المدن أو التنمية المستدامة.

غير أن قلة الدراسات السابقة، لا ينفي وجود دراسات تم اعتمادها في هذه البحث كمراجع أساسية، نخص منها بالذكر، دراسة بعنوان المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام، للدكتور فؤاد بن غضبان، أين تناول فيها مفهوم التنمية المستدامة والتنمية الحضرية المستدامة ومفهوم التخطيط الحضري المستدام وأبعاده، كما تناول تعريف المدينة ومفهوم المدينة المستدامة ومعايير تحقيق إستدامتها، وقد قسم الكاتب دراسته إلى سبعة فصول.

بينما لا تعتبر الدراسات الأخرى، دراسات متخصصة في المدن المستدامة، ولكن تتمثل في مقالات ورسائل جامعية متنوعة، تتناول جانب واحد أو إثنين من جوانب إستدامة المدينة، فبعضها يرتكز على الجانب الإجتماعي للمدن، وبعضها الجانب السياسي ودور الحوكمة الرشيدة في استدامة المدن، وغيرها يتناول أهمية التخطيط ووضع الإستراتيجيات من أجل الرقي بالمدن وبعضها يتناول أهمية التكنولوجيا في تحقيق مدن المستقبل كمدن ذكية، وبعضها يبرز أهمية التخطيط وأدوات التهيئة العمرانية ودورهما في تحقيق الإستدامة، فنذكر منها مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام بعنوان مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 08/02 للطالبة كتاف كريمة أين تناولت في الفصل الأول مفهوم المدينة بصورة عامة وأبعاد إنشائها كما تناولت في المذكرة أنواع المدن الجديدة وتوزيعها في الجزائر والتي أنشئت إما بناء على الهدف المرجو منها وإما أنشئت بناء على موقعها (الأطواق) ومن بينها المدن المستدامة والتي لها علاقة بموضوع بحثنا.

وعلى هُدَى ما سبق، فإن الإشكالية التي تثار في هذا الموضوع، هي: **ما هي الآليات والوسائل القانونية لتحقيق إستدامة المدن ؟.**

هذه الإشكالية تقودنا لطرح عدة تساؤلات فرعية على علاقة مباشرة بالإشكالية الأساسية وهي:

- ما هو مفهوم كل من المدينة والتنمية المستدامة وماهي العلاقة التي تربط بينهما ؟.
- كيف تتعامل أدوات التهيئة المجالية في معالجة إشكالية الإستدامة الحضرية وتحقيق إستراتيجيات التخطيط الحضري؟.
- كيف عالجت بعض الدول والجزائر على الخصوص إشكالية الإستدامة الحضرية في مدنها، من أجل إنشاء مدن تستجيب لمعايير التنمية المستدامة؟.

لدراسة الموضوع اعتمدنا المزج بين ثلاثة مناهج، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي استخدم لوصف هذه الموضوع، محل البحث في إطار تطوره والتعريف بالمفاهيم المرتبطة به، ثم المنهج التاريخي وذلك أثناء دراسة مراحل تطور مفهوم المدينة والتنمية المستدامة عبر التاريخ، كما تم استعمال المنهج التحليلي وذلك خلال تحليل الأفكار والنصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع، خاصة المتعلقة منها بدولة الجزائر بالإضافة

إلى تحليل بعض البرامج الدولية والإتفاقات والبروتوكولات الدولية والتي منها حاولنا وضع تصور عام للمدن المستدامة للوصول إلى العلاقة من حيث نجاح أو فشل الفكرة على أرض الواقع، آخذين مدينة دبي كنموذج.

إعتمدنا في تناول الموضوع، على تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين يحتوي كل منهما على ثلاث مباحث، وخاتمة، أين نتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لكل من المدينة في المبحث الأول والتنمية المستدامة في المبحث الثاني ثم مفهوم المدن المستدامة ودور البرامج الدولية في بناء معايير لإستدامة المدن في المبحث الثالث، بينما في الفصل الثاني نتناول الإطار القانوني لإستدامة المدن وذلك من خلال إبراز دور وأهمية التخطيط في تحقيق إستدامة المدن في المبحث الأول، ودور وأبعاد إستدامة المدن في تحقيق حماية بيئية وثقافية وسياحية وتحقيق حماية وجذب للإقليم في المبحث الثاني، بينما في المبحث الثالث نتطرق إلى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كأهم تجربة عربية رائدة في مجال تحقيق وإنشاء مدن مستدامة، أين نتناول تجربة مدينة دبي كنموذج، أما الخاتمة فجاء فيها ملخص للموضوع، بالإضافة إلى نتائج وتوصيات متحصل عليها من الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمدن المستدامة

نال موضوع المدن المستدامة اهتمام العديد من المهتمين بحماية البيئة والتنمية الحضارية، كما استرعى بشأنه، إهتمام المنظمات العالمية كالأمم المتحدة، نظرا لاستشعار الأخطار البيئية التي تهدد واقع الحال ومستقبل الأجيال، نتيجة الإستخدام المفرط واللاعقلاني للثروات والموارد، ومن ثم تفشي الأخطار البيئية الناتجة عن انبعاثات المصانع والسيارات ومختلف المركبات والآلات المستهلكة لشتى أنواع الوقود.

كل هذا دفع الجهات المسؤولة إلى اتخاد تدابير عاجلة وإجراءات واسعة لتطويق الأوضاع السلبية والحد من استفحال مضاعفات على الإنسان ومحيطه البيئي، مما نتج عنه مفهوم التنمية المستدامة والمدن المستدامة في شكل برامج ومخططات تنموية تهدف إلى إعادة الإعتبار للبيئة الطبيعية وتحسين ظروف العيش الملائم للسكان الحاليين وللأجيال القادمة على حد سواء.

قبل التطرق إلى مفهوم المدن المستدامة، سنتعرض إلى كل مفهوم على حدا، حيث نتناول مفهوم المدينة ثم مفهوم التنمية المستدامة، لأن هذه الأخيرة تعتبر مهد المدن المستدامة، أو الخطة العريضة التي تبنى عليه المدن المستدامة، لذلك سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم المدينة وتطوره تاريخيا وتشريعيا، لنتطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى تعريف التنمية المستدامة ومؤشراتها والعلاقة التي تربط البيئة بالتنمية، لنوضح في المبحث الثالث مفهوم المدن المستدامة والأبعاد التاريخية لظهورها من خلال البرامج الدولية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمدينة

لقد اختلفت التعاريف التي تناولت المدينة، باختلاف الحضارات التي وجدت فيها، واختلاف البعد الذي ارتكزت عليه، والذي تحركه مجموعة من العوامل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار العوامل البيئية [1]، ولهذا فإننا سنقف في هذا المبحث على تعريف المدينة لغويا، ثم نعرج على بعض التعاريف المتداولة والتي تتقارب في مفهومها.

المطلب الأول: مفهوم المدينة

للوقوف على مفهوم المدينة سنعرج على الدلالة اللغوية للمصطلح، ثم إلى مفهوم المصطلح من وجهة نظر الفقهاء حسب الزاوية التي يتناولون بها المدينة كمفهوم ودلالة.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والإصطلاحي للمدينة

سوف نتناول أصل مفهوم المدينة، حيث نتطرق إلى الدلالة اللغوية للمصطلح، وأصل الكلمة عبر مختلف اللغات والمعاجم اللغوية.

أولا - التعريف اللغوي للمدينة:

من الناحية اللغوية يعود أصل كلمة مدينة إلى كلمة " دين" ذات الأصل السامي، والمستعملة في عدة لغات وبمعاني مختلفة، فقد استعملها الأشوريون والأكاديون، في معنى القانون[2]، كما أن " الديان " في الآرامية والعبرية تعني القاضي[3]، وأن المقطع "دينة" في الكلمة يدل على معنى العدالة، ووفقا لهذا المعنى فإن المدينة هي المكان الذي يتوفر فيه العدل والأمن أكثر من أي مكان آخر لكونها مقر السلطة الحاكمة [4].

والمدينة لغويا هي المِصر الجامع، وجمعها مدن ومدائن، ويقابل كلمة مدينة في اللغة الإنجليزية لفظ City الذي اشتقت منه كلمة Civilisation حضارة [5]، وتوافق هذه التفسيرات اللغوية، ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث ما ورد لفظ المدينة في القرآن الكريم إلا كان في سياق الحكام والملوك وفيها الصيغة القضائية والدينية والإدارية والسياسية [6]، والمدينة كما تقررها المعاجم العربية، مأخوذة من مدن بالمكان أقام به ، ومنه المدينة ، وهي فعيلة ، وتجمع على مدائن ، بالهمز ، ومدن ومدن ، بالتخفيف والتثقيل ، وفيه قول آخر : أنه مفعلة من دنت أي ملكت ، قال ابن بري :لو كانت الميم في مدينة زائدة لم يجز جمعها على مدن . وفلان مدن المدائن : كما يقال مصر الأمصار، قال: وسئل أبو علي الفسوي عن همزة مدائن فقال : فيه قولان من جعله فعيلة من قولك مدن بالمكان أي أقام به همزه ، ومن جعله مفعلة من قولك دين أي ملك لم يهمزه

---

(1) - كريمة كتاف، **مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة 01 (الجزائر)، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2012-2013، ص: 18.

(2) - محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، (دون رقم الطبعة)، عالم المعرفة، الكويت، (دون تاريخ النشر)، ص: 17.

(3) - مصطفى عباس الموسوي، **العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية**، (د.ط)، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982، ص: 39.

(4) - سمر محمد أبو غالي، **استراتيجية التطوير الحضري لمراكز المدن 'مركز مدينة رفح كحالة دراسية'**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية بغزة (فلسطين)، كلية الهندسة، سنة 2013، ص: 11.

(5) - فوزي نوار، الثقافة البيئية لسكان المدن في الجزائر: **دراسة تحليلية لآليات حماية حقوق الإنسان البيئية**، مجلة التواصل في الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، العدد 50، جوان 2017، ص: 287.

(6) - محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص:15-16.

كما لا يهمز معايش، والمدينة: الحصن يبنى في أصطمة الأرض مشتق من ذلك، وكل أرض يبنى بها حصن في أصطمتها فهي مدينة، والنسبة إليها مديني، والجمع مدائن ومدن [1].

ثانيا ـ التعريف الإصطلاحي للمدينة:

إتخدت المدينة عدة تعاريف اصطلاحية وتعددت، وهذا يرجع إلى الزاوية التي ينظر منها كل فقيه إلى المدينة، فهي في نظر الكثير من المهتمين بالبحث في هذا المجال" هي ذلك التجمع البشري البالغ الكثافة، والذي يتميز بالتعقيد والتنظيم في آن واحد، وهي تضم مكونات مادية واقتصادية واجتماعية وعمرانية، وأخرى لا مادية وأخلاقية وثقافية وتاريخية متلاحمة فيما بينها"، كما أنها تعتبر مركز لتلبية المصالح وقضاء الحاجيات، والأغراض المتعددة والمتنوعة للسكان، ومنهم من تصورها على أنها امتداد للقرية، على افتراض أن هناك تداخلا مستمرا بين ما هو ريفي، وما هو حضري [2].

ويعرف الفقيه غاتلل ''Ratlel '' المدينة على أنها: نتاج أو محصلة ذات التفاعل الإيكولوجي الصادر عن فعل الإنسان وأثره العمراني في البيئة، الطبيعية وتغييره الدائم لأنماط حياته، بينما يعرف الفقيه بيرجس ''Bergess '' المدينة بأن لها: مناشطها التجارية ومؤسساتها الصناعية لتتعدل بذلك وتتبدل النظم الحضرية، وتتغير الوظائف القديمة للسكان والمرافق من أحياء شعبية وحارات عتيقة [3]، بينما اعتبر ابن خلدون المدينة بأنها ظاهرة اجتماعية متطورة [4].

ويعرفها المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي الجزائري: " المدينة في حد ذاتها كيان اقتصادي واجتماعي ثقافي وفي نفس الوقت هي مكان لنظام القيم والعلاقات الاجتماعية الخاصة، ويمكن اعتبارها إسقاط للمجتمع على الفضاء، وهي تجمع لمجموعة من الناس والأنشطة الإقتصادية، تتركز على مساحة صغيرة يمكن تشبيهها بمؤسسة معقدة منتجة للثروة، بالإضافة إلى ذلك فهي تدخل ضمن شبكة حضرية هرمية من العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية [5].

وفي الوقت الحالي أصبح من الصعوبة بمكان، إن لم نقل مستحيلا، أن نجد أو نضع تعريفا واضحا ودقيقا جامعا لمفهوم المدينة، خاصة بعد تطور وظائفها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهذا ما يجعل المدن متمايزة عن بعضها، ويدفعنا هذا التمايز إلى الإستناد إلى بعض المؤشرات أو الأبعاد لوضع تعريف للمدينة، كالبعد

---

(1) – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، **لسان العرب**، الطبعة 03، دار صادر، بيروت (لبنان)، سنة النشر 1993، المجلد 13، ص: 402- 403.

(2) - مصطفى عمر حمادة، **المدن الجديدة : دراسة الأنثروبولوجيا الحضري**، (د.ط)، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، سنة 2008، ص: 39.

(3) - محمد إسماعيل قباري، **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير التنمية**، (د.ط)، منشأة المعارف، الإسكندرية، (مصر)، 1985، ص: 283.

(4) - نجاة مليحي، **المدينة، النشأة التطور السمات**، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، العدد 06، سنة 2017، ص: 438.

(5)-Ibtissem MILOUS, **La Ville et le Développement Durable :Identification et définition des indicateurs de la durabilité d'une ville – Cas de Constantine**, (Traduction personnelle), Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de magister en architecture , Option Urbanisme, Université Frères MENTOURI – Constantine, Faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire, Mai 2016, P:15.

الإحصائي، الوظيفي أو العمراني [1]، فالمدينة مجال جاذب للكثير من التخصصات، حيث لكل تخصص منهج معين لدراسة المدينة، وهذا ما أدى إلى ظهور تعريفات عديدة للمدينة، وقد اختلفت دراسات العلماء والباحثين في تحديد المعايير المعتمدة في تحديد ما إذا كان هذا المكان أو ذاك مدينة [2].

1- التعريف الإحصائي للمدينة: تكون المدينة من خلال هذا البعد عبارة عن تجمع لأدنى حد من الناس، فوق رقعة جغرافية محددة، تمكن من ضمان كثافة سكانية مدروسة، وتختلف المعايير الإحصائية بعد ذلك من دولة إلى أخرى، أو هي تجمعات سكانية كبيرة و غير متجانسة، تعيش على قطعة أرض محددة تنتشر منها تأثيرات الحياة الحضرية و يعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معا، كما تمتاز بتعدد الوظائف السياسية و الاجتماعية [3]، فالمدينة منطقة مبنية تتكون من بنايات متجاورة تشكل مجموعة حيث لا يتجاوز البعد بين بنايتين 200م وفي عدد السكان لا يقل عن 2000 نسمة، غير أن مؤشر عدد السكان يختلف من دولة لأخرى[4].

وفي الجزائر يعتبر كل تجمع عمراني ذو حجم سكاني يشمل على الأقل 5000 نسمة، يعد تجمعا حضريا و كل تجمع حضري يشمل ما بين 50.000 و 100.000 نسمة يعد مدينة متوسطة كما نصت عليه المادة 03 من القانون 06-06 [5]

2- التعريف الوظيفي للمدينة: يعرفها مصطفى الخشاب على أنها: " وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ومقسمة إلى إدارات يقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة ويقل فيها المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات و تمتاز المدينة بكثافتها و سهولة المواصلات فيها و تخطيط مرافقها ومبانيها[6].

فما يميز المدينة عن الريف هي الوظائف الصناعية، والمواصلات، والوظائف الثقافية، العلمية، الإدارية، الترفيهية ... الخ، ومن خلال تتبع مختلف التعاريف الإصطلاحية السابقة للمدينة عامة، نجدها تصب في نفس المجرى و هذا ما يجعلنا نعمد للقول بأن المدينة ليست فقط مجرد تجمع سكاني، بل هي عبارة عن تلاحم لمجموعة من الأسس، و القواعد أو كما تسمى الوظائف كالقاعدة الاقتصادية، الإدارية و الاجتماعية و غيرها، و تكون من بين أهدافها الوظيفة السكنية، و وظيفة العمل... الخ [7].

3- تعريف المدينة كنمط للحياة: بالنسبة إلى جورج دوبي ''Georges Duby'' فالمعايير الديموغرافية والإقتصادية غير كافية لوصف المدينة، لأن المدينة ليست فقط مكان لتجمع السكان والأنشطة بل هي وقبل كل شيء ظاهرة ثقافية ومكان للحضارة [8].

---

(1) - كتاف كريمة، المرجع السابق، ص: 19 بتصرف.
(2) - فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري، نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2014، ص: 152.
(3) - خلف الله بوجمعة، **العمران والمدينة**، (د.ط)، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، سنة 2000، ص: 127.
(4) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص:151-152، بتصرف.
(5) - القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20-02-2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، الصادرة في 12-03-2006، ص: 18.
(6) - مصطفى عمر حمادة، المرجع السابق، ص: 31.
(7) - كريمة كتاف، المرجع السابق، ص: 18.
(8) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص:151-152، بتصرف.

4- تعريف المدينة كنظام بيئي: المدينة هي عبارة عن نظام بيئي تم صنعه من طرف مجموعة من الأشخاص من أجل الإغتناء المتبادل، حيث نجد كل العناصر مرتبطة ببعضها البعض وغير مستقلة، وكل شخص يقوم بإنتاج شيء ما ضروري لحياة شخص آخر، وهو بدروه يحتاج إلى ما ينتجه الآخرون لضمان بقائه، وإذا تم سحب عنصر من عناصر هذا النظام فإنه سوف ينهار ويفقد معناه [1].

ومن أدق المحاولات لتحديد مفهوم للمدينة تلك المحاولة التي قاما بها الفقيهين زيمرمان Zimmerman والفقيه سوروكين Sorikin أين بنيا تعريفهما على العناصر الأساسية التي تتشكل بهما المدينة بوجه عام وهذه المعايير هي [2]:

- المهنة: حيث يرتكز معظم السكان على مهن الصناعة والتجارة.
- البيئة: محاولة الإنسان التكيف مع البيئة.
- كثافة السكان: حيث تتزايد كثافة السكان في المدينة عن الريف.
- حجم التجمع: الذي يميل إلى الكبر نسبيا.
- اللاتجانس السكاني وتمايزه: حيث ينعدم التجانس إلى حد كبير.
- التنوع والتدرج الطبيق: حيث يتنوع السكان ويتدرجون على عكس الحال في القرية.
- الحراك الإجتماعي: حيث يبدو الحراك في المدينة أكثر وضوحا.
- نسق التفاعل: حيث تتميز المدينة بنمط العلاقات المتعددة والثانوية والتعاقدية.

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري، نجد أن المشرع في المادة 03 والمادة 05 من القانون 06-06، قد أخذ بالمعيارين الإحصائي أي (الحجم السكاني) وبالمعيار الوظيفي (كل ما يتعلق بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية والخدمات) في تعريفه للمدينة، وهذا ما اتجه إليه أيضا في نص المادة الخامسة من نفس القانون، بالإضافة إلى تأكيده على المعيار الإحصائي كدرجة أولى للتصنيف، وأكد على المعيار الثاني المتعلق بالوظائف وذلك بقوله: " زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها....." [3].

الفرع الثاني: نشأة المدينة، أنواعها وأصنافها

إن مسألة نشأة المدن لم تكن ظاهرة فجائية بل سبقتها مرحلتان: مرحلة اتصفت بتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية أين تركزت جهود الإنسان لاستغلال امكانيات وموارد البيئة في محاولته للبقاء فدفعته الحاجة لإختراع الآلات واتسعت بذلك القرية الزراعية، ومرحلة أخرى تميزت بتركيز تفاعل الإنسان مع البيئة الاجتماعية أكثر من تفاعله مع البيئة الطبيعية، أين بدأت تظهر بوادر المدن الأولى [4].

(1) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص:152-153.
(2) - مصطفى عمر حمادة، المرجع السابق، ص: 32.
(3) - القانون رقم 06-06 ، المصدر السابق، ص: 18.
(4) - مصطفى عباس الموسوي، المرجع السابق، ص: 39.

أولا - نشأة المدينة:

المدينة نشأت أول ما نشأت بالقرب من الأنهار الكبرى (النيل، دجلة والفرات والسند...) وقد كانت البذرة الأولى لها إقامة الطقوس الدينية التي تعتبر المغناطيس الجاذب للناس إليها لتسيير حياتها وقد صاحب الانتقال من القرية إلى المدينة تغييرات هامة أبرزها تحول الزعيم المحلي إلى ملك شامخ أضيفت إليه صفات الألوهية، وأنه لم يعد يستخدم جرأته ومهارته في دفع الأذى، بل ليحاول السيطرة على الإقطاعيات والممالك المجاورة [1].

كما كان لنشأة بعض المدن اسبابا استراتيجية واقتصادية كروما والقسطنطينية ومدن أخرى أنشئت لأسباب عسكرية كالقيروان، وأخرى ذات طابع سياسي كالقاهرة [2]، وشكل المدينة يبدو جليا من الوحدة المتكاملة الأصلية (المعبد والقلعة والقرية أو الورشة والسوق) وقد أثر بدرجة كبيرة في تركيبها المادي وطرق تنظيمها، كما أثر أيضا على هاته الأخيرة الحكم الملكي المتميز باستعراض القوة وحب السيطرة فكان إنشاء نظام دقيق للتحصينات، هذه الأخيرة هي ميزة من ميزات المدينة التاريخية حتى القرن الثامن عشر[3].

إن مدن الحضارات القديمة طبقية بطبعها، تتفق تقريبا في توزيع عناصرها المعمارية فالمعبد والقصر في قلب المدينة ومركز الاهتمام، ثم مساكن الأغنياء الواسعة والمنظمة على امتداد الطرق العامة وبعدها مساكن الطبقة المتوسطة الفقيرة المسلوبة الحقوق، وهو انعكاس لسيطرة رجال الدين والحاكم داخلها [4].

1- شروط نشأة المدن عند ابن خلدون: كانت المدينة بالنسبة لإبن خلدون عبارة عن الناس والمباني والهندسة العمارة والثقافة والإقتصاد والإدارة، أي أنها لم تكن في نظره شيئا ثابتا يتكون من بعدين أو ثلاثة أبعاد من التركيبات العضوية ولكنها في نظره شيئا ذو أبعاد متعددة من تركيبات متشعبة تشمل عناصر الزمن والفلسفة مضافا إلى فائدتها ونفعها.

ويعتبر ابن خلدون أول من ميز بين الموقع والموضع في جغرافية المدن فعند اختيار الموضع يجب مراعاة عدة شروط منها: "طيب الهواء للسلامة من الأمراض، توفير المياه بان يكون البلد على نهر بإزائها عيون عذبة كما أنه يضع بعض الشروط عند اختياره للموضع: قربها من البحر، سياج الأسوار لحمايتها، طيب المراعي والمزارع، والشجر والحطب والبناء، موفورة العدد من الأفراد، ومن المستحسن أن يكون موضع المدينة على هضبة متوعرة من الجبل، وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو، ويتضاعف إمتناعها وحصنها"[5].

ثانيا -أنواع المدن

المدن أنواع فنجد منها المدن اليونانية والمدن الرومانية والمدن الإسلامية ومدن العصور الوسطى في غرب أوروبا ومدن العصر الحديث، وتتميز كل واحدة عن الأخرى.

---

(1) - لعريبي صالح، **البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة "حالة قسنطينة"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، قسم تسيير التقنيات الحضرية، السنة الجامعية 2008-2009، ص: 32.

(2) - مصطفى عباس الموسوي، المرجع السابق، ص: 17.

(3) - لعريبي صالح، المرجع السابق، ص: 32.

(4) - لويس ممفورد، **المدينة على مر العصور أصلها وتطورها ومستقبلها**، ترجمة إبراهيم نصحي، (د.ط) مكتبة الإنجلو مصرية بالإشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 1964، الجزء الأول، المقدمة.

(5) - نجاة مليحي، **المدينة، النشأة التطور السمات**، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، العدد 06، سنة 2017، ص: 438.

1- المدن اليونانية: ظهرت خلال القرن 18 قبل الميلاد، وكان أشهرها وأكبرها مدينة أثينا وأسبرطة، وقد نشأت بعض المدن بدون خطة مسبقة حيث نمت حول الأكروبوليس Acropolis وهو المبنى الديني والدفاعي معا والذي يشمل تقريبا كل ساحة المدينة، بينما نشأت مدن أخرى بخطة مسبقة مثل مدينة ميليتوس Miletus سنة 450 قبل الميلاد، والتي نشأت وفق الشوارع المستقيمة والكتل السكنية المقسمة إلى ثلاثة قطاعات سكنية (أصحاب الفنون – المزارعين – العسكريين) وفي سنة 500 سنة قبل الميلاد كانت الحياة الحضرية ظاهرة سائدة في ساحل المحيط الأطلسي من إسبانيا إلى غاية سهول الهند شرقا، وكان انعكاس النمو الحضري واضحا ومجسدا في تضخم المدن بالسكان وزيادة أحجام المدن القائمة وقيام أخرى جديدة خاصة خلال عصر الإسكندر المقدوني الذي أنشأ العديد من الطرق ووحد العملة [1].

2- المدن الرومانية: لقد كانت شبيهة إلى حد كبير بالمدن اليونانية من حيث التخطيط العمراني، إلا أن الرومان حولوا مدنهم إلى مركز إجتماعي وحضاري، بتركيز الوسائل الدينية والإدارية في أماكن خاصة، لتكون روما أعظم المدن وأعرقها تاريخا، حيث بلغ عدد الحمامات القائمة نحو 900 حمام و1200 نافورة و250 مخزنا في المدينة وحولها، وقد كانت المدن الدفاعية والإدارية السمة الغالبة لمعظم المدن الرومانية، فقد وصل عدد سكان مدينة لندن الرومانية مثلا إلى 30 ألف نسمة، بالإضافة إلى ظهور محلات التجار والصناع بجانب القصور والقلاع مثل مدينة يورك في بريطانيا وكولون في ألمانيا وبلغراد في يوغسلافيا [2].

3- المدن العربية قبل الإسلام: لم ترق المدينة العربية قبل الإسلام إلى مستوى المدن، حيث لم تظهر سوى بعض القرى والمدن الصغيرة المحصنة، وفي كل مرة تدمر كليا أو جزئيا ثم يعاد بناؤها من جديد، ورغم ذلك فقد وصلت شهرة البعض منها خارج الحدود لاسيما التي تقع على خطوط شبكة التجارة، وما يميز تخطيط مدنها هو تحصينها الذي كان في أغلبه طبيعيا يتخذ له المناطق المرتفعة أو الوديان أو المنحدرات لتسهيل الدفاع عنها [3]، أما التي تقع عمق الصحراء أو على الأطراف والتي لم تصل إليها يد الاستعمار كالمدينة (يثرب)، فقد كانت عبارة عن مزيج من العرب واليهود تتخذ بعض الدور والخيام وأن تحصينها كان طبيعيا يضاف إليه الآطام[4] للاحتماء في أوقات الحرب [5].

4- المدن الإسلامية: في بداية الإسلام كان الأساس هو جمع القبائل المتفرقة من الشعاب والوديان في خطط خاصة، وقد استطاع الفاتحون المسلمون بناء بعض الأمصار والمدن العسكرية وسرعان ما طبعت بالصبغة المدنية [6]، ولقد ازدهر العمران الحضري في ظل الدولة الإسلامية وظهرت مدن لعبت دورا هاما في نشر الثقافة وتقدم التجارة، ويرجع هذا الإزدهار إلى عوامل مختلفة دينية وسياسية وحربية واجتماعية وتجارية، ومن المدن التي أنشأها المسلمون فاس بمراكش، الرباط، والنجف بالعراق، وصارت لمكة والمدينة المنورة مكانة خاصة في قلوب المسلمين، كذلك أنشأت مدن عسكرية مثل البصرة والكوفة والفسطاط والقيروان، كما ساهمت

---

(1) - نجاة مليحي، المرجع السابق، ص: 440 بتصرف.
(2) - المرجع نفسه، ص: 440.
(3) - لعريبي صالح، المرجع السابق، ص: 39.
(4) - الآطام: جمع الأطم، وهي نوع من الحصون يختلف عن الحصن أنه يأخذ الشكل الدائري ومكون من طبقات ومرتفع جدا قد يصل ارتفاعها لثلاثين وأربعين متر، عرفها العرب كما يتضح ذلك في بلدان الجزيرة العربية .
(5) - لعريبي صالح، المرجع السابق، ص: 39.
(6) - يوسف شريف، **العمارة الإسلامية ومهندسوها**، مجلة الفيصل، المملكة العربية السعودية، العدد135، ماي 1988، ص:88.

قرطبة في العهد الأموي في ازدهار وتطور الحضارة العربية والحياة المدنية لدرجة أن وصل عدد سكانها إلى نصف مليون نسمة[1].

5- مدن العصور الوسطى في غرب أوروبا : وهي تلك المدن التي ظهرت بتأثير من الحضارة اليونانية وهي ثلاث أنواع (مدن دينية والتي كانت مركزا إداريا لأجهزة الحكم الدين المسيحي – المدن الدفاعية المسماة بالأبراج وكانت محاطة بأسوار عليها أبراج للملاحظة ولها أبواب يحرسها الجنود – المدن التجارية التي كان لرواج التجارة وبدء عهد الإستعمار الأوروبي للعالم أثر كبير في ازدياد هذه المدن حجما وعددا) [2].

6- مدن العصر الحديث: إن التغيرات التقنية والإقتصادية التي نجمت عن الثورة الصناعية أدت إلى إنقلاب كبير في أحجام المدن وعدد سكانها وفي معدلات النمو الحضري ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الثورة الزراعية مع استخدام السماد وتربية سلالات جديدة للماشية والثورة الصناعية مع استخدام الآلة ودورها البارز في تمركز النمو الحضري[3].

7- المدن العتيقة في الجزائر: لا شك أن المدن العتيقة بالجزائر تتقاسم مثيلاتها في الدول العربية والغربية لاسيما الأندلسية منها في بعض المميزات كأسس تخطيطها واختيار مواقعها، وتصميم أحيائها ومسالكها نتيجة تلك الحقبة الموصوفة بالصراعات المحلية والحروب الخارجية، وبالنظر إلى الفترة التي ظهرت فيها تلك المدن سنجد نوعين منها مدن ذات صبغة عسكرية :كقصبة الجزائر والمدينة العتيقة بكل من قسنطينة وهران وتلمسان وهي أنوية لمدن عسكرية تركية، لصد الهجمات الأوروبية المتكررة، ومدن ذات صبغة مدنية أو دينية أو تجارية تقع بجنوب الجزائر أو بصحرائها بعيدة عن مراكز الصراع العسكري أو الطائفي كقصور بني ميزاب بغرداية وقصر ورقلة العتيق، بالإضافة إلى بعض القصور المترامية بكل من وسط وشرق وغرب وبأطراف الصحراء الجزائرية وعمقها لأسباب التجارة مع الجنوب (السودان والحبشة) [4].

ثالثا – تصنيفات المدن:

تعتبر المدينة ظاهرة عمرانية تاريخية قديمة جدا وبما أن لكل مدينة شخصيتها المستقلة ومميزاتها المختلفة عن الأخرى فقد ظهرت عدة تصنيفات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1- تصنيف ابن خلدون للمدن: صنفها على اساسها الوظيفي وما تقدمه من نشاطات اقتصادية، وميز بين صنفين هما المدن المستبحرة في العمارة وهي التي تتمتع بقدر كبير من مظاهر التحضر والترف وتوجد بها كل الصنائع ومن أبرز مظاهرها وفرة الحمامات، والصنف الثاني هو المدن المتوسطة وهي تلك التي تقل فيها مظاهر الترف وتقتصر على البسيط والضروري فلا توجد الحمامات وتقل فيها الصنائع[5].

2- تصنيف لويس ممفورد: وقسمها من حيث التطور التاريخي إلى خمسة مراحل وهي: مرحلة النشأة وهي ظهور القرية– مرحلة المدينة بوليس وهي ظهور مدينة سوق صغيرة – مرحلة المدينة الكبيرة أين تهيمن هذه المدينة الكبيرة على عدد من المدن الصغرى – مرحلة المدينة العظمى أين تسيطر عليها التخصص المهني

(1) - نجاة مليحي، المرجع السابق، ص:41 بتصرف.
(2) - المرجع نفسه، ص: 441 بتصرف.
(3) - المرجع نفسه، ص:441 بتصرف.
(4) - لعريبي صالح، المرجع السابق، ص: 40 بتصرف.
(5) - نجاة مليحي، المرجع السابق، ص: 42 بتصرف.

وتقسيم العمل والتوسع العمراني – مرحلة المدينة الطاغية أو المستبدة أين تصبح السمة الغالبة فيها هي المباهات والإنفاق وتنهار فتصبح أطلالا مثل بابل ونينوى[1].

3- تصنيف المدن من حيث عدد السكان: وهو التقسيم الذي اعتمدته معظم الدول نظرا لسهولته ففي فرنسا مثلا "كل مجموعة من السكان تعيش في مركز واحد يبلغ عدد سكانها أو يزيد عن ألفي نسمة تعتبر مجموعة حضرية" وفي إيرلندا " كل مجموعة يبلغ عدد سكانها 1500 نسمة تعتبر مركزا حضريا"، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يصل العدد إلى 2500 نسمة، ويرتفع في بلجيكا وهولندا واليونان والهند والجزائر[2] إلى خمسة آلاف نسمة.

4- تصنيف المدن من حيث الحجم: ويستخدم هذا المعيار للتفرقة بين الريف والحضر، أين يحدد الفقهاء الإختلافات التقليدية بين الريف والحضر، فنجد مثلا الفقيهين دونكان DUNCAN والفقيه رايس REISS قد أوضحا أن الثقافة الحضرية تتمتع باستقلالية نسبية فضلا عن التأثر بحجم وكثافة السكان، الدخل وفئات السن والحراك الإجتماعي والتعليم وحجم الأسرة وغيرها من المتغيرات [3].

5- تصنيف المدن من حيث العوامل الإجتماعية والثقافية: قام بعض العلماء بتصنيف المدن على ضوء العوامل الإجتماعية والثقافية، فنجد مثلا الفقيهين ردفيلد REDFIELD وسنجر SINGER قد ميزا بين المدن التي تسودها العقيدة الأرتودوكسية أين تتساند وتقوى وتستقر النظم الاجتماعية والثقافية فيما بينها، بينما في المدن التي تخالف تلك العقيدة تستجيب للتغير الاجتماعي، وميز فقهاء آخرون بين مدن الإقطاع ومدن البدائيين، وبين مدن النبلاء ومدن الدهماء، ومدن نشأت قبل الإستعمار ومدن نشأت في ظل الإستعمار[4].

6- تصنيف المدن من حيث الوظائف التي تؤديها: وضع الفقيه جينسيت هالبرت DJENCET HALBERT تقسيما سداسيا للمدن حسب الوظائف التي تؤديها وهي: المدن الصناعية، المدن التجارية، المدن السياسية، المدن الثقافية، المدن الصحية، المدن الترويحية، والمدن المتعددة الوظائف[5].

المطلب الثاني: تطور مفهوم المدينة في الجزائر

لا يمكن معرفة كيفية تناول المشرع الجزائري لمفهوم المدينة، إلا من خلال تحليل وتتبع كيفية تناوله لتسيير المجال العمراني، فمن خلال تتبع التجربة التنموية في الجزائر نجد أن الجزائر مرت بمرحلتين أساسيتين، هما فترة ما قبل الثمانينيات إلى نهايتها تميزت بتهميش مفهوم المدينة في التشريعات الجزائرية، والفترة الثانية أين تتسم ببداية ظهور ملامح لمفهوم المدينة في التشريعات الجزائرية المختلفة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من بداية التسعينات من القرن الماضي، كما تميزت فترة بداية القرن 21 حتى الوقت

---

(1) - فتحي محمد أبوعيانة، **جغرافية السكان أسس وتطبيقات**، الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، 1993،ص: 90-94 بتصرف .

(2) - أنظر المادة 04 فقرة 04 من القانون 06-06، المصدر السابق، ص: 18.

(3) - رابح سعدان، **الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة، المنطقة الحضرية للبوني – عنابة- نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التنمية والتغير الإجتماعي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، قسم علم الإجتماع، السنة الجامعية 2005-2006، ص: 106.

(4) - نجاة مليحي، المرجع السابق، ص: 443 بتصرف.

(5) - المرجع نفسه، ص: 443 بتصرف.

الراهن بإعادة تموضع أبعادها الإستراتيجية حيث دفعت التحديات الحديثة بالجزائر إلى إدماج التنمية المستدامة ضمن أدوات التهيئة العمرانية، وسوف نتناول بالتحليل ظهور مفهوم المدينة على مرحلتين التهميش والإعتراف.

الفرع الأول: مرحلة غياب النصوص التشريعية المنظمة للمدينة (التهميش)

ورثت الجزائر بعد خروج فرنسا ومعها كل الوثائق والمخططات، تنظيما عمرانيا للإقليم مختلطا بين المدن ذات الطابع العمراني الأوروبي والتجمعات السكانية التي أقامها المستعمر، وفي هذه الفترة هيمنت الدولة على كل شيء العمران، الإقتصاد، المدينة، المجتمع ...إلخ، فكانت الفاعل الرئيسي في تسيير المجال الحضري وإنتاجه، وعدم وضوح استراتيجية وطنية للتنمية العمرانية في المدن الجزائرية شكل إختلالات مجالية وبيئية، وركودا قانونيا في العشرية الأولى من الإستقلال [1]، وفي هذه الفترة تم الإعتماد على النهج الإشتراكي فأصبحت التهيئة آنذاك تندرج ضمن مفهوم التخطيط الشامل للإقتصاد، ووقع خلط في المفاهيم وعدم احترام لأسس التهيئة العمرانية[2] .

غداة الإستقلال انصب اهتمام الدولة الفتية على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي لم يكن هنالك مجالا لرسم سياسة عمرانية ترقى بالمدينة، واستمر العمل بالتشريعات الموروثة عن المستمر متمثلة في قانون 1958 المعروف بالقانون العام للتعمير الذي طبق في الجزائر عام 1960 إلى غاية 1967 تاريخ صدور الأمر67-24 كأول قانون للبلدية [3].

إن النقص الفادح للقوانين المنظمة لتسيير المدن، جعل الباحثين يعمقون البحث والتحليل في النصوص المتعلقة بالجماعات المحلية والإقليمية (قانون البلدية وقانون الولاية)، على اعتبار أن المدينة لا يمكن معالجتها بمعزل عن التسيير القاعدي وهي البلدية، وذلك من أجل استخراج مختلف الأحكام المتعلقة بالمدينة.

بالرغم من وجود المدينة على الواقع باعتبارها حيز مجالي للتسيير الحضري في الإطار البلدي، إلا أن الفترة الممتدة من الاستقلال إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، اتسمت بعدم وجود مكانة حقيقية للمدينة في التشريع الجزائري، وهذا ما عكسته الندرة الملحوظة في النصوص التشريعية المتعلقة بتسيير المدينة، مما جعل مفهوم المدينة يشوبه الغموض، ولا يستشف تسيير المدينة إلا من خلال النصوص المنظمة لتسيير البلديات باعتبارها المكون الأساسي للمدن.

إن الملاحظ للنصوص المتعلقة بالإدارة المحلية هو غياب تعريف وتصنيف قانوني للمدينة، كما أنه لم يكرس لها إطار تشريعي خاص بها يعزز مكانتها في المنظومة القانونية، وهذا لعدة اعتبارات منها كون صدور القوانين المتعلقة باللامركزية ترجع لعدة عقود من الزمن حيث لم يكن لمنطق التسيير آنذاك توقع أهمية وضع

---

(1) - نسيمة بلعيدي، **الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة 01 (الجزائر)، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2013-2014، ص: 08.

(2) - محمد ساسي، **أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر بين الواقع وتحديات التنمية المستدامة**، منشورات قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)، العدد 03، المجلد 01، ماي 2007، ص:222.

(3) - نسيمة بلعيدي، المرجع السابق، ص: 08.

إطار قانوني خاص لمفهوم المدينة وتسيير وتمييزه عن البلدية، زد على ذلك أن المدينة لم تشكل خطرا يهدد الإستقرار الاجتماعي والسياسي إلا في السنوات الأخيرة [1] .

إن غياب تصنيف لأنواع المدن، وتدخل البلدية في تسيير المشاكل الحضرية التي تعاني منها في الأصل المدينة وذلك نتيجة توارث لفكر إيديولوجي منذ الاستقلال، هو ما ساعد على أن تكون البلدية هي الفضاء الإقليمي الوحيد المكرس في المنظومة القانونية الجزائرية [2]، وهذا الفراغ القانوني لتسيير المدينة يحتم علينا تحليل المنظومة القانونية المتعلقة بالبلدية، باعتبار كما سبق القول أن المدينة لا يمكن معالجتها الا من المنظور البلدي وفقا للتنظيم الإقليمي المعمول به .

أولا - قانون البلدية 1967:

جاء الأمر رقم 67-24 كأول قانون بلدي للدولة الجزائرية، أين حدد فيه دور وصلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التعمير وتسيير وتخطيط المدن، وعمل على إشراكها في تصميم المخطط الوطني للتنمية والاستفادة من برامج التجهيز المحلي، مع حرص الدولة على مطابقة نصوصه مع الأوضاع الوطنية بصورة تدريجية، وخص مدينة الجزائر بنظام قانوني خاص بها، وهذا يعود لوضع المدينة التي تعتبر عاصمة البلاد وأكبر مدنه من حيث السكان [3]، حيث أوردت المادة 282 من الأمر رقم 67-24 [4] المتضمن القانون البلدي: "يحدد بمرسوم القوانين الأساسية الخاصة التي تطبق على بلدية مدينة الجزائر وبلديات بعض المدن الكبرى "، أي أن مدينة الجزائر هي جماعة إقليمية كباقي البلديات.

ثانيا - قانون التهيئة العمرانية 1987

صدر أول قانون يختص بالتهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، تحت رقم 87-03 [5]، وكان يهدف هذا القانون إلى الإستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الإقتصادية والموارد البشرية، والإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولا سيما منها الموارد النادرة، من خلال ضمان التنسيق التام بين أساليب التنمية الإقتصادية والتهيئة العمرانية من خلال المخطط الوطني، بالإعتماد على توزيع الصلاحيات بين الدولة والولاية والبلدية وبين مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات، من أجل تحقيق التنمية وترقية التجمعات الحضرية وإنجاز مدن جديدة في المناطق الواجب ترقيتها، والسهر على التحكم في نمو التجمعات الحضرية الكبرى وتنظيم وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة، غير أن الأزمة الأمنية الحادة التي عاشتها البلاد أفرزت تعقيدات حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسات الحضرية الجديدة.

---

(1) - آمال حاج جاب الله، **الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر**، (د.ط)، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء – الجزائر العاصمة (الجزائر)، سنة 2014، ص: 14.

(2) - المرجع نفسه، ص: 16 بتصرف.

(3) - آمال حاج جاب الله، المرجع السابق، ص: 16 بتصرف.

(4) - الأمر رقم 67-24، المؤرخ في 18-01-1967 يتضمن القانون البلدي، ج.ر.ج.ج العدد 06، الصادرة في 18-01-1967، ص: 09.

(5) - القانون رقم 87- 03، المؤرخ في 27-01-1987 يتعلق بالتهيئة العمرانية، ج.ر.ج.ج، العدد 05، الصادرة في 28-01-1987، ص: 149.

الفرع الثاني: مرحلة إرساء النصوص التشريعية المنظمة للمدينة (الإعتراف)

عرفت الجزائر تزايدا مطردا في نسبة سكان الحضر منذ الاستقلال، حيث تعيش الجزائر حالة من اللاتوازن في توزيع عدد السكان والنشاطات بين مختلف الأقاليم، مما اضطر بالمشرع الجزائري إلى انتهاج سياسة تهدف إلى توجيه وتنسيق تدخل مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدينة، في محاولة لاحتواء مطالب المجتمع الحضري الذي يمثل أكثر من 80 بالمائة من مجموع سكان الجزائر.

ولكن تعدد محاولات تعريف المدينة سابقا دون توافر نصوص قانونية صريحة تتناولها، لم تحض بالقبول، مما جعل فقهاء القانون الجزائري ينتظرون إلى حين صدور عدة قوانين تباعا بداية بالقانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة [1]، ثم القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها [2]، ولكن يعد القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة [3] الأهم بينها.

أولا - مرحلة ظهور تعاريف للمدينة متفرقة في عدة قوانين:

إن السياسة العمرانية في الجزائر حتى من الفترة الممتدة من نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى بدايات القرن الحالي كانت تتمحور حول السكن والإنتاج الإقتصادي والواسع للمساكن في مجتمع يتميز بديموغرافية هائلة أصبحت اليوم تعاني أيضا من ظروف معيشية متدهورة ناجمة عن التلوث البيئي، والفوارق الإجتماعية والبطالة وغيرها من المشاكل التي يبدو أنها غابت عن اهتمامات السياسات العمرانية المتعاقبة، والتي اتصفت على أنها سياسات عمرانية قطاعية ومركزية القرار الأمر الذي يجعلها لا تجد التأييد الكافي من الأطراف المحلية المعنية بإدارة المدينة، فتتحول إدارة وتسيير المدينة إلى مجرد تلاعب بالأرقام في غياب سلطة محلية تسهر على تنفيذ سياساتها عن قرب [4].

1- قانون البلدية 1990: جاء قانون البلدية رقم 90-08 [5]، أين خص هو أيضا مدينة الجزائر بنظام قانوني خاص بها، واستعمل عبارة بلديات ولاية الجزائر بدلا من مدينة الجزائر، حيث نص في المادة 177 منه " دون الإخلال بالصلاحيات المخولة قانونا لكل مجلس شعبي بلدي تنظم بلديات ولاية الجزائر في شكل مجالس تنسيق بين البلديات تسمى مجالس تنسيق حضرية تحدد عدد هذه المجالس والبلديات المكونة عن طريق التنظيم"، ولا شك أن فترة اللاأمن التي مرت بها البلاد جعلت بعض القوانين الخاصة بالتعمير تتأخر في الصدور وانجر عنه فراغا تشريعيا حتى تدارك المشرع الوضع بتوسيع دائرة اهتماماته بكل ما يخص السياسة الحضرية من تنظيم

---

(1) - القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12-12-2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر.ج.ج العدد 77، الصادرة في 15-12-2001، ص:18.

(2) - القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08-05-2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، ج.ر.ج.ج العدد 34، الصادرة في 14-05-2002، ص:04.

(3) - القانون 06-06، المصدر السابق، ص: 16.

(4) - هجيرة سعودي، **أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن الجزائرية**، مؤتمر تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الإستثمار في المدن العربية الكبرى، منظمة المدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، القاهرة (مصر)، من 19 إلى 21 ماي 2013، ص: 06-07.

(5) - القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07-04-1990 يتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج العدد 15 الصادرة في 11-04-1990، ص: 488.

وتهيئة وتسيير الأقاليم في ظل مبادئ التنمية المستدامة [1]، وكل ما له علاقة بالمدينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كالقانون المتعلق بالبيئة [2].

2- قانون التهيئة والتعمير 1990: جاء قانون التهيئة والتعمير الجديد رقم 90-29 [3] المؤرخ في 01-12-1990، والذي مهد إلى التسيير والإدارة المحلية للمدن والبلديات، وكذلك الحرية الإقتصادية للأفراد والشركات المساهمة في تسيير المدينة دون أن يكمل هذا القانون أو يشرح بمراسيم مكملة أو معدلة، ودون أن يواكب أو يثمن ويعالج الأزمات التي مرت بها مدننا، بالإضافة إلى أن أدوات التهيئة والتعمير التي جاء بها القانون، والتي وضعت في يد البلدية لإدارة وتسيير المدن وبعث المشاريع التنموية وتطويرها، إكتست الصبغة التقنية، ووقفت عاجزة وغير ملائمة للتدخل في الأنسجة العمرانية بواسطة مشاريع حضرية، مما جعل الإدراة تقف عاجزة عن تغيير الأمور، مكتفية فقط بتسيير الأزمات وتوجيه الإهتمامات إلى الأولويات والمشاكل الآنية، وتغيب عن اهتماماتها تحقيق سياسة للمدينة من شأنها تحقيق التنمية المستدامة [4] .

3- القانون رقم 01-20: مع بداية القرن الواحد والعشرين، كانت الجزائر بحاجة إلى قوانين وأنظمة واضحة وفعالة لدعم وضع خطط وسياسات التنمية المستدامة، والتي يجب عليها أن تعكس مبدأ دمج حماية البيئة مع التنمية العمرانية والإقتصادية والإجتماعية للمدن، حيث بعد مصادقة الجزائر على إتفاقية قمة الأرض في ريوديجانيرو عام 1992 وتبنيها جدول أعمال القرن 21 وباعتبارها عضو مؤسس في الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا (نيباد) ومدن نيباد المستدامة، قامت بإنشاء هيئات وإصدار قوانين تعني بحماية البيئة وترقية التنمية المستدامة [5]، لاسيما القانون رقم 01-20 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[6]، القانون رقم 03-10[7]، القانون رقم 02-08 وغيرها من القوانين، وعلى اعتبار الاستدامة شرطا أساسيا لجدوى جهود التنمية على المدى البعيد، والمتمثلة في رعاية البيئة بمفهومها العام وهي كل ما يحيط بالإنسان، ومن خلال الأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، والتي من طبيعتها تنمية الفضاء الوطني تنمية مستدامة عن طريق توقع البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، والحفاظ على الموارد الطبيعية واستعمالها استعمالا رشيدا لا سيما المياه، والتركيز على المشاريع الواعدة والموفرة لفرص الشغل مع القيام بالأعمال الخاصة للمحافظة على التراث الثقافي والتاريخي [8].

ولقد أعطى القانون رقم 01-20، مفهوما للمدينة مبني على مبادئ تهيئة الإقليم وتنميته في إطار التنمية المستدامة، حيث تطرق في المادة 03 منه: "يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الاتية:

---

(1) - القانون رقم 01-20، المصدر السابق، ص: 18.
(2) - القانون 03-10 المؤرخ في 19-07-2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج العدد 43 ، الصادرة في 20-07-2003، ص:06.
(3) - القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01-12-1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر.ج.ج العدد 52 الصادرة في 02-12-1990، المعدل والمتمم بالقانون 04-05 ، ج.ر.ج.ج العدد 51 الصادرة في 15-08-2004، ص:1652.
(4) - هجيرة سعودي، المرجع السابق، ص:06.
(5) – المرجع نفسه، ص: 01.
(6) - القانون 01-20، المصدر السابق، ص: 18.
(7) - القانون 03-10، المصدر السابق، ص: 06.
(8) - هجيرة سعودي، المرجع السابق، ص:06.

- **الحاضرة الكبرى**: التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (300.000) نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية.
- **المدينة الكبرى**: تجمع حضري يشمل على الأقل على مائة ألف (100.000) نسمة.
- **المدينة الجديدة**: تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة".

4- قانون البلدية 2011: خص قانون البلدية رقم 11-10 [1]، مدينة الجزائر بتنظيم إداري متميز، وذلك من خلال ترتيب تشريعي خاص يضع قانون أساسي يحدد القواعد التي تنظم الجزائر العاصمة، وإلى غاية صدور هذا النص التشريعي فقد تم تحديد العمل خلال فترة إنتقالية بالأحكام الخاصة بالجزائر العاصمة الواردة في المواد 177 إلى 181 من القانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية [2] والملغى بموجب المادة 219 من القانون البلدي الجديد رقم 11-10 وبالتالي يفهم أنه تم إلغاء التنظيم الخاص ببلديات المدن الكبرى وأبقى مؤقتا على تنظيم إداري خاص بمدينة الجزائر، كما وضع المشرع الجزائري، مشروع القانون الأساسي المحدد لقواعد تنظيم مدينة الجزائر تضم أربع (04) مدن تتمثل في مدينة الجزائر، سيدي عبد الله، براقي والرويبة.

5- القانون رقم 02- 08 [3]**:** عرفت بعض بلدان العالم تجربة المدن الجديدة بهدف خلق التنظيم والتوازن في المجال الوطني لهذه البلدان، وأنشأت الجزائر هذا النوع من المدن بمقتضى القانون رقم 02-08 ، أين كان الهدف منه إنشاء أقطاب جديدة تخفف من قطبية المدن الكبرى وقوة جذبها، والتي يمكن أن تشكل سياسة المدينة الجديدة إحدى الأدوات، فالمدينة الجديدة تعرف ككيان مبرمج تم تصور إنشائه ضمن إطار السياسة الوطنية، وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني، وتكون المدن الجديدة مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمل والإسكان والخدمات اللازمة للعاملين كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة [4].

إهتم هذا القانون بإعطاء مفهوم للمدن الجديدة وشروط إنشائها وتهيئتها، فنص في المادة 02 منه على مفهوم المدينة الجديدة: " تعد مدنا جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، وتشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفره من امكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز"، ومن خلال نصوص هذا القانون، نلاحظ أن المشرع قد أخذ بالمعيارين الوظيفي والجغرافي، أين أسند مهمة تحديد وظائفها وموقعها للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بينما اشترط إنشاء المدن الجديدة فقط في الهضاب العليا والجنوب إلا ما إذا ورد استثناء على المدن الكبرى الجزائر وهران، قسنطينة وعنابة وذلك بهدف تخفيف الضغط عليها.

ثانيا ـ ظهور تعريف خاص بالمدينة بموجب القانون رقم 06-06 (تكريس سياسة المدينة):

من المؤكد أن التفكير الجدي لتصور سياسة خاصة بالمدينة وتسييرها والتحكم في العمران ظهرت بوادرها بصدور هذا القانون، والذي أسس لأول مرة لسياسة خاصة بترقية المدينة، في سياق استكمال المنظومة

(1) - القانون 11-10 المؤرخ في 22-06-2011 يتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج، العدد 37، الصادرة في 03-07-2011، ص:04.
(2) - آمال حاج جاب الله، المرجع السابق، ص:18-19 بتصرف.
(3) - القانون 02-08، المصدر السابق، ص: 04.
(4) - جميلة دوار، **المدن الجديدة في التشريع الجزائري**، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، العدد 38، جوان 2014، ص: 226.

التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها، حيث يعتبر قانونا يخص المدينة بشكل خاص في الجزائر وتهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والثقافي والاجتماعي والمؤسساتي والإداري والمؤكد عليه بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في إطار القانون رقم 01-20 [1]، وبالرجوع إلى النصوص القانونية فإننا نجد أن المشرع قد أغفل إعطاء تعريف صريح للمدينة إلى غاية سنة 2006، أين عرفها في المادة 03 من القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة[2]، على أنها: "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية".

ويندرج هذا القانون في سياق الإجراءات المتخذة للتحقيق الأمثل للسياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية، حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، يتم تصميم وإعداد سياسة المدينة وفق مسار تشاوري ومنسق، ويتم وضع حيز التنفيذ في إطار اللاتمركز واللامركزية والتسيير الجواري [3].

وبقراءة سريعة لهذا النص نلاحظ أن المشرع قد أخذ بالمعيارين الإحصائي والوظيفي مع تأكيده على المعيار الإحصائي كدرجة أولى للتصنيف، وأكد على المعيار الثاني المتعلق بالوظائف وذلك بقوله: "زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي والثقافي والمعماري....".

واشتمل القانون رقم 06-06 في المادة 04 على تعاريف أخرى شملت مفاهيم للمدينة مبنية على المعيار الإحصائي أين نص المشرع على ما يلي: " يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

- المدينة المتوسطة: تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50.000) ومائة ألف (100.000) نسمة.
- المدينة الصغيرة: تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف (50.000) نسمة.
- التجمع الحضري: فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة الآف (5.000) نسمة.

ونص على أن الحي هو جزء من المدينة يحدد على اساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به.

يكرس هذا القانون مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الإستراتيجيات المتعلقة بتسيير المدينة والإسهام في ترقية الإقتصاد الحضري والتنمية المستدامة، وتجسيد مهام المراقبة والمتابعة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن وتعزيز حضور الدولة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير المبنية على التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة، وإنشاء مرصد للمدينة يتولى تخطيط سياسة المدينة ومتابعة تنفيذها.

---

(1) - القانون 01-20 ، المصدر السابق، ص:18.

(2) - القانون رقم 06-06 ، المصدر السابق، ص: 16.

(3) - بوبكر حربوش، **سياسة المدينة بالجزائر: الرهانات والآفاق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص سياسة عامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر (الجزائر)، السنة الجامعية 2016-2017، ص: 187.

من خلال التعريف السابق، يتضح بأن المدن ليست فقط مجرد تجمع سكني، بل هي عبارة عن ترابط لمجموعة من القواعد، أو كما تسمى الوظائف كالقاعدة الإقتصادية والإدارية والإجتماعية وغيرها، وتكون من بين أهدافها: الوظيفة السكنية، ووظيفة العمل ....إلخ [1].

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة

يطرح بروز المشاكل البيئية وتفاقم حدتها عدة تحديات، حيث لم يعد ما يواجهه العالم اليوم محصورا في الحالة المتمثلة في استنزاف الموارد الطبيعية التي يمكن مواجهتها، وإن كان بطريقة محدودة وغير ذات كفاءة، فان الاستخدام الجائر للمصادر الطبيعية و استنزاف الثروات الأرضية والزيادة السكانية المضطردة أدى إلي أن ينتبه العالم إلي أهمية دراسة هذه الإمكانيات، وكيف ستلبي الاحتياجات المتزايدة في المستقبل[2] ، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى بيان تعريفها وواقعها في الجزائر، لنعرج في الأخير على العلاقة بينها وبين البيئة من خلال التطرق إلى إدراج البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة [3].

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إن التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي قد أسهمت في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي والتصحر والفقر وعدم المساواة الاقتصادية، و تلوث المياه والهواء، تمثل تحديات جديدة [4] ، مما حتم اليوم على حركة الاستدامة العمل على تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة، تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما اتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغا وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار [5] .

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

تتنوع معاني مفهوم التنمية المستدامة وفقا لمختلف المجالات العلمية والعملية، فبالعض يتعامل مع هذا المفهوم كعملية أخلاقية والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة

(1) - محمد رحموني، **الجماعات المحلية وآفاق الشراكة من أجل مدن مستدامة: دراسة على ضوء القانون التوجيهي للمدينة**، مجلة التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، العدد01، مارس 2017، ص: 112.
(2) - آسيا عيسى زكرياء، **الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، العدد 04، المجلد 02، 2018، ص: 364.
(3) - آسيا عيسى زكرياء، المرجع السابق، ص: 364.
(4) – المرجع نفسه، ص: 364.
(5) - المرجع نفسه، ص: 365.

عصرية للبلدان المتقدمة، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين التعمق فيه أكثر بتبيان التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة [1].

أولا- التعريف اللغوي:

تدل التنمية على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة، بينما تترجم التنمية المستدامة للمصطلح الفرنسي Développement Durable وللمصطلح الإنجليزي Sustainable Development الذي يمكن ترجمة التنمية ب" القابلة للإدامة" أو " الموصولة " ولقد تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية [2].

بينما تعني الإستدامة لغة: استدام الشيء أي استمر وثبت ودام، واستدام الشخص الأمر أي تأنى فيه ولم يتعجل، ونقول أستدام الشيء أي طلب استمراره فاستدام لأبنه الخير، ودام الشيء إذا ثبت عليه واستقر بقي، ودام على الأمر إذا واظب عليه.

ثانيا: التعريف الإصطلاحي:

لا يوجد تعريف وحيد لمفهوم التنمية المستدامة، وهو ما تأكد في "مؤتمر ريو" سنة 1992، حيث تقرر أنه لا يوجد نمط وحيد للتنمية والإدارة البيئية، بل إن كل دولة أو منطقة أو مجموعة من الأفراد يمكنهم تطوير طرق مختلفة لتحقيق التنمية المستدامة، فجاء المؤتمر ليحذر ويؤكد على أن التنمية المستدامة أصبحت حتمية إستراتيجية لتجاوز التدهور البيئي والمأزق التنموي العميق الذي يواجه عالمنا المعاصر، ولقد أصبح التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي الآن هو: كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية و رفاهية اجتماعية للأجيال الحالية و القادمة بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية، و بالحد الأدنى المقبول من الأضرار البيئية ؟ [3].

نخلص إلى أن الإستدامة تأخذ بعدين أساسيين البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل بذلك النوعية البيئية وعلاقتها بنوعية الحياة، والبعد الزمني ليشمل التنمية على المدى البعيد، مستقبل الأجيال القادمة ونصيبها في التنمية، وهي الفكرة التي مازالت تشغل بال المجتمع الدولي لتحقيقها في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة [4]، ويمكننا عرض بعض التعاريف الأخرى الواردة في المؤتمرات ومختلف المحافل الدولية، و كذا الواردة عن بعض الرواد والفقهاء، من خلال إبرازها فيما يلي:

1- تعريف التنمية المستدامة في المؤتمرات والهيئات: يختلف المفهوم الإصطلاحي للتنمية المستدامة من مجال لآخر فيتخد دلالة إقتصادية واجتماعية وثقافية وبيولوجية:

(1) - زوبيدة محسن وبلقاسم بن علال وأحمد تي، **الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة: قراءة اقتصادية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسيمسيلت (الجزائر)، العدد 03، سنة 2018، ص: 21.

(2) - آسيا عيسى زكرياء، المرجع السابق، ص: 369.

(3) - زوبيدة محسن وبلقاسم بن علال وأحمد تي، المرجع السابق، ص: 20.

(4) - رابح هزيلي، **إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: الجزائر نموذجا**، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، العدد 21، ديسمبر 2015، ص: 164.

1-1- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة [1]**:** حسب التعريف الذي وضعته هذه اللجنة عام 1987 في التقرير المعنون "بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة"، هي: "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" [2].

1-2- تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية سنة 1981: خصص هذا التقرير بأكمله للتنمية المستدامة و الذي سمي "بالإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"، حيث تم فيه وضع تعريف لها على أنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة "، حيث تأثر هذا التعريف بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة وضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية [3].

1-3- معاهدة ريو ديجانيرو سنة 1992: تم تعريفها في المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ألا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية" [4].

1-4- تعريف البنك الدولي: عرفت على أنها: "تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافه، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري والتنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف الطوية الأجل" [5].

2- تعاريف بعض الرواد لمفهوم التنمية المستدامة: تناول بعض الرواد والفقهاء مفهوم التنمية المستدامة، كل حسب زاوية نظره، ونذكر منها:

2-1 - تعريف روبرت سولو: عرفا الاقتصادي الشهير، بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي" [6].

2-2 - تعريف وليم رولكز هاوس: عرفها مدير حماية البيئة الأمريكية بأنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما

---

(1) – أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة 161/38 المؤرخ 19 ديسمبر 1983، أعدت تقريرا قُدم إلى الجمعية العامة في عام 1987، إستند إلى دراسة استغرقت أربع سنوات، أحيل بموجب الوثيقة A/42/427، حمل عنوان ''مستقبلنا المشترك''، ويُعرف أيضا باسم تقرير برونتلاند تضمن تطويرا لموضوع التنمية المستدامة.

(2) - آسيا عيسى زكرياء، المرجع السابق، ص: 370.

(3) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 38.

(4) - إلهام شيلي، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1 (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم: علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال و التنمية المستدامة، السنة الجامعية 2013-2014، ص: 66.

(5) - عبد القادر بلخضر وآدم رحمون وسعد مقص، **الخيارات الإستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، العدد 06، 2018، ص: 94.

(6) - أبو بكر بعيرة وأنس بوبعيرة، **لا تنمية مستدامة دون ادارة قوامة**، ورقة بحث قدمت في مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة قاريونس بنغازي (ليبيا)، بدون سنة، ص: 77.

عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين"، فمن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية حيث أن هذه الأخيرة تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية[1].

2-4 - تعريف وفاء أحمد عبد الله: عرف التنمية المستدامة على أنها: "مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن"[2].

2-5 - تعريف ماهر أبو المعاطي: اعتبر التنمية المستدامة "هي تنمية حقيقية مستمرة و متواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات"[3].

وعلى ضوء ما سبق تقديمه من تعاريف مختلفة، يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي توفر للجيل الراهن متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة النظام أو المحيطي الطبيعي على توفير للأجيال القادمة متطلباتهم، أو بعبارة أخرى استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتهم"[4].

الفرع الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما تم إنشاء **"نادي روما"** سنة 1968، والذي ضم العديد من العلماء والمفكرين الاقتصاديين ورجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، أين دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[5].

شهدت سنة 1987 العديد من المحطات الرئيسية لمصطلح التنمية المستدامة، ففي أبريل 1987 جاء اجتماع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي سميت أيضا لجنة برونتلاند نسبة إلى وزيرة البيئة النرويجية تحت عنوان **"مستقبلنا المشترك"** حيث أظهر فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، ويعتبر أول من استعمل مصطلح "التنمية المستدامة"، أين ناقش التقرير أعراض وأسباب الأزمة البيئية العالمية التي تسبب بها حالات الفقر والتزايد السكاني في الجنوب والاستهلاك المفرط والتلوث في الشمال، وأكدت بأن مواجهة المشاكل البيئية المتزايدة لا يمكن أن تتم إلا من خلال جهد دولي تتشارك فيه كل دول العالم تحت مظلة الأمم المتحدة، كما أكد

---

(1) - بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2012-2013، ص: 78.

(2) - مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤ**شراتها، الطبعة 01، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة (مصر)، 2017، ص: 81.

(3) - المرجع نفسه، ص: 81.

(4) - زوبيدة محسن وبلقاسم بن علال وأحمد تي، المرجع السابق، ص:21.

(5) - عمار عماري، **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، 7 و8 أفريل 2008، ص: 2-4.

التقرير أيضا على الارتباط الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا، لتليها فيما بعد تزامنا مع الصدمة البيئية الأكبر للرأي العام العالمي المتمثلة في اكتشاف ثقب الأوزون فوق القارة المتجمدة الجنوبية والتي دفعت إلى الاتفاق في شهر سبتمبر على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فيينا حول حماية طبقة الأوزون بهدف تنظيم استعمال وإطلاق المواد المستنفذة للأوزون مثل غازات الكلوروفلور[1].

في 03 جوان 1992 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد المؤتمر العالمي للبيئة **"قمة الأرض"** في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، وكان هذا المؤتمر الأكبر والأوسع انتشارا نظرا للعدد الهائل من المشاركين اجتمعوا بهدف وضع أسس بيئية عالمية للتعاون مع الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، ولمساعدة الحكومات على إعادة صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية لإيقاف تدمير الموارد الطبيعية وتخفيف التلوث، أين أصدرت بيان مختصر حول مبادئ التنمية المستدامة يحدد حقوق الدول وواجباتها وأقرت جدول أعمال القرن الواحد والعشرين المتمثل في الأجندة 21 كبرنامج عمل تسمح بتحقيق تنمية مستدامة على المستوى العالمي، واختتم المؤتمر أعماله بوضع ثلاثة اتفاقيات وقعت عليها أكثر من 150 دولة وتتعلق الأولى بالتنوع الحيوي و الثانية حول مناخ الأرض أما الأخيرة حول الغابات والمساحات الخضراء[2].

في سنة 2002 عقد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، حيث يعتبر من أضخم المؤتمرات في هذا المجال، أين استعرض المؤتمر التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة، وكذا تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، ليصدر في الأخير خطة عمل أطلق عليها اسم **"خطة جوهانسبورغ"** تستهدف الإسراع في تنفيذ ما تبقى من الأهداف والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن 21، وذلك بالعمل على كافة المستويات وفي إطار التعاون الدولي والإقليمي، كما أكدت القمة على ضرورة أن تستكمل الدول وضع إستراتيجية التنمية المستدامة قبل حلول عام 2005[3].

في 20 جوان 2012 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) بالبرازيل حيث حضره الرئيس الفرنسي ورئيسا الوزراء الروسي والصيني وغاب عدد كبير من قادة الدول الكبرى الآخرين، بينما حضر80 بين رئيس دولة ورئيس حكومة من الدول النامية، وقد شارك فيه أكثر من 45 ألف شخص، ولكن فشلت المفاوضات في التوصل إلى قواسم مشتركة كافية لخروج المؤتمر بالتزامات حقيقية لمعالجة الخلافات بالتسوية في عدة مجالات ولعل مرد ذلك هو غياب العديد من الدول عن هذا المؤتمر[4] .

---

(1) - نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، (د.ط)، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان (الأردن)،2012، ص: 67.

(2) - سهير إبراهيم حاجم الهيتي، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، (د.ط)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)،2012، ص: 467.

(3) - بوزيد سايح، المرجع السابق، ص: 73.

(4) - عبد الرحمان العايب، **التحكم في الآداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف (الجزائر)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 22.

في 25 سبتمبر 2015 إنعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك من أجل الاعتماد على خطة جديدة طموحة التنمية المستدامة ستكون نقطة انطلاق لعمل المجتمع الدولي والحكومات الوطنية من أجل أن ينعم جميع سكان العالم بالرفاه والرخاء على مدى السنوات الخمسة عشر القادمة[1].

الفرع الثالث: مقومات التنمية المستدامة

أولا - خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بجملة من الخصائص، يمكن تلخيصها في الآتي[2]:

1- تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

2- تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

3- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

4- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

5- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم.

6- يعتبر البعد الزمني بعدا أساسياً حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي.

ثانيا- مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال الآتية في تلبية حاجياتهم، وتتمثل أهم هذه المبادئ في ما يلي [3]:

1- استخدام أسلوب النظم أو المنظومات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

2- المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية.

3- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية واستطالة عمرها بالتخطيط الإستراتيجي.

---

(1) – عبد الرحمان العايب، المرجع السابق، ص: 23.

(2) - مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، المرجع السابق، ص: 84-85.

(3) - الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، جامعة برج بوعريريج (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2016، ص: 301.

4- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.

5- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

6- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

7- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

ثالثا- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال أبعادها المختلفة إلى تحقيق مجموعة الأهداف [1]، نذكر منها فيما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام[2].

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة [3].

3- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام [4].

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني[5].

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها [6].

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية[7].

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد على المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه [1].

---

(1) - أنظر الملحق رقم 01، عبد الرؤوف تريكي، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3 (الجزائر) كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014، ص: 20.

(2) - آسيا عيسى زكرياء، المرجع السابق، ص: 376.

(3) - المرجع نفسه، ص: 376.

(4) - المرجع نفسه، ص: 376.

(5) - المرجع نفسه، ص: 377.

(6) - المرجع نفسه، ص: 376.

(7) - المرجع نفسه، ص: 377.

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائري من خلال مؤشرات التنمية المستدامة

تتطلب مساعي الوصول إلى التنمية المستدامة المنشودة التي أقرتها المواثيق الدولية، لا سيما مؤتمر قمة الأرض لسنة 1992 العمل على تحقيق التكامل بين الأبعاد المكونة لها، وقبل التطرق إلى مساعي الجزائر للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، لا بد من التعرج أولا إلى الأبعاد والمؤشرات التي على أساسها يمكن تحديد مدى التقدم أو التأخر المحرز في الميدان.

الفرع الأول: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي التوافق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار لحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تلبي حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، ويعد الاهتمام بالبيئة ركنا أساسيا في التنمية، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد، والأجيال المستقبلية، حيث تنادي مبادئ التنمية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة، وكيفية ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على استيعاب المخلفات[2].

أولا – أبعاد التنمية المستدامة:

تبنى مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 حول قمة الأرض فكرة التنمية المستدامة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن 21، وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهودهم التنموية في الصناعة والزراعة والتعمير وغيرها ومن أهم هذه الأبعاد:

1- البعد الإقتصادي: تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الإقتصادية، فمن الضروري الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال ضمان حصة استهلاك الفرد من هذه الموارد، وكذا إيقاف تبديد الموارد الطبيعية قدر الإمكان، واعتماد المساواة في توزيع هذه الموارد بين جميع أفراد المجتمعات الحالية والمستقبلية، تقليص تبعية البلدان النامية، والحد من التفاوت في مستوى الدخل [3].

2- البعد الإجتماعي: يرتكز هذا البعد على محاربة الفقر والبطالة وضبط السلوك الإستهلاكي للبشر، كما يلح على التنمية البشرية من خلال التكوين الفعال والمستمر للموارد البشرية في شتى المجالات من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ووقف النزوح من الأرياف، حرية الإختيار والديمقراطية [4].

3- البعد البيئي: إرتبط مفهوم التنمية المستدامة بالبيئة، وأعطى الأهمية البالغة لها من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لها، وكذا إدراج البيئة في عملية التنمية، سواء ارتبط بالتصنيع أو التعمير أو غيرها والإهتمام بالمنظر الجمالي للعمران والمدن، وربط التكنولوجيا صديقة البيئة بالتنمية لغرض التقليل من التلوث

---

(1) - آسيا عيسى زكرياء، المرجع السابق، ص: 377.
(2) - بديعة شايفة، **رخصة البناء أداة قانونية رقابية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 02، جوان 2017، ص: 115.
(3) - رابح هزيلي، المرجع السابق، ص: 164-165 بتصرف.
(4) - المرجع نفسه، ص: 165.

بكل أشكاله، حماية المناخ من الإحتباس الحراري، حماية التنوع البيولوجي، الحفاظ على المحيط المائي وصيانته[1].

4- البعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق إستراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة، وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية [2].

ثانيا - مؤشرات التنمية المستدامة:

لجأت بعض المؤسسات والهيئات الدولية إلى تطوير مؤشرات قياس التنمية المستدامة، متمثلة في إتجاهين رئيسيين يتمثل أولهما في إتجاه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية حيث يرمي إلى صياغة مؤشر فريد ومركب يفسر بعض الجوانب الإنسانية للتنمية (مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996 وفق جدول أعمال القرن 21 حيث يحتوي على : 11 مؤشر إجتماعي، 03 مؤشرات مؤسسية، 04 مؤشرات إقتصادية و09 مؤشرات بيئية) [3]، أما الإتجاه الثاني فهو إتجاه منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، ويشكل مفهومها لتطور مؤشرات البيئة (مؤشرات: الضغط، الحالة والإستجابة)، وتم اتباع هذا المنهج من طرف حكومات ومنظمات دولية أخرى[4].

إن مؤشرات التنمية المستدامة تسمح لنا بقياس مدى تقدم الدولة أو الجماعات المحلية في تحقيق هذه الأخيرة مما يسمح باتخاذ قرارات وطنية ومحلية ناجعة، حيث تتمثل هذه المؤشرات [5] :

1- المؤشرات الاقتصادية: يتجسد هذا المؤشر من خلال قياسه: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي - نسبة الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي- إجمالي المساعدات الدولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي [6].

2- المؤشرات الاجتماعية: يتجسد هذا المؤشر من خلال قياسه للمؤشرات التالية: السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر – الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم - الصحة العامة – التعليم والتكوين- معدل البطالة- معدل النمو السكاني- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية [7].

3- المؤشرات البيئية: يتجسد هذا المؤشر من خلال قياسه للمؤشرات التالية: نصيب الفرد من الموارد المائية - متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي الزراعية - كمية الأسمدة المستخدمة سنويا - الأراضي المصابة بالتصحر- المياه العذبة – التغير المناخي وطبقة الأوزون ونوعية الهواء [8].

---

(1) - رابح هزيلي، المرجع السابق، ص: 165.
(2) - الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص: 301.
(3) - خديجة عزوزي، **التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات وآفاق – دراسة حالة ولاية قالمة-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة (الجزائر) كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2014-2015، ص: 79.
(4) - عبد الرؤوف تريكي، المرجع السابق، ص: 30.
(5) - وافية فروخي، **استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى علمي دولي، جامعة علي لونيسي البليدة 2 (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2017-2018، ص: 11.
(6) - وافية فروخي، المرجع السابق، ص: 11.
(7) - الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص: 302.
(8) - وافية فروخي، المرجع السابق، ص: 12.

4 – المؤشرات المؤسسية: وتتمثل في نسبة الحصول على المعلومات ووسائل الإتصال، وتتمثل في توفر كل من خطوط الهاتف الرئيسية، المشتركون في الهاتف النقال، توفر الحواسب الشخصية، وعدد عدد مستخدمي شبكة الانترنت لكل 100 نسمة - نسبة الإنفاق على البحث العلمي – الخسائر البشرية والإقتصادية نتيجة الأخطار الطبيعية – تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالإستدامة – الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة [1].

إن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق هذه التنمية، إذ أنها تقيّم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها و مقارنتها مع دول أخرى، و تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة [2]، و بالرغم من ذلك فقد كانت هناك العديد من الانتقادات حول هذه المؤشرات، وأهمها عدم احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها و هذا ما وضع دولا كثيرة، من المعروف أنها ذات تأثيرات ملوثة و ضارة بيئيا على الموارد الطبيعية مثل كندا و الولايات المتحدة و معظم الدول الغربية، في مراكز متقدمة في قائمة الدول ذات الاستدامة العالية [3].

الفرع الثاني: إدراج البيئة ضمن اهتمامات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

يظهر اعتبار حماية البيئة كمصلحة في القانون الجزائري في مظهرين: في التنصيص عليها في مختلف القوانين والمراسيم المتعلقة بالبيئة، وفي أخذ موضوع البيئة بعين الإعتبار، عند الإقدام على أي ممنوع يتوقع منه انعكاسات سلبية على البيئة، وهو ما اصطلح عليه في القانون الجزائري بدراسة مدى التأثير، ولقد أدرك المشرع الجزائري القيمة البالغة للبيئة وما يتعلق بها، فهي مصلحة حيوية وهدف وطني تسعى الدولة لتحقيقه، وتضع القواعد العامة لحمايته، من أجل ذلك نص عليه في أعلى وثيقة وهي الدستور، كما أفرد لها قانونا خاصا هو قانون البيئة، بالإضافة إلى قوانين أخرى جاءت لحماية إحدى الموارد البيئية كقانون المياه، وقانون الغابات، وغير ذلك، وأوكل تطبيق هذه القوانين إلى السلطات العمومية لما تتمتع به من صلاحيات وامتيازات في تحقيق المصلحة العامة [4].

أولا- دستور 1996: جاء في المادة 122 من دستور 28 نوفمبر 1996 المعدل والمتمم، ما يلي: " يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات الآتية، ومن هذه المجالات ما جاء في الفقرة 19 القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة والتهيئة العمرانية، وفي الفقرة 20 القواعد العامة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية، وفي الفقرة 22 النظام العام للغابات والأراضي الرعوية، وفي الفقرة 23 النظام العام للمياه"، كما تعرضت المادة 54 من الدستور إلى حق له علاقة بالبيئة ونظافتها وهو الحق في الصحة ومعالجة الأمراض والأوبئة، فتقول هذه المادة " الرعاية الصحية حق للمواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض

(1) - الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص: 302.
(2) - شبل العربي، **التنمية المستدامة حقيقة ام مثالية– دراسة حالة: ولاية سطيف**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة (الجزائر)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، دفعة جوان 2015، ص: 31.
(3) - شبل العربي، المرجع السابق، ص: 32.
(4) - زوبيدة محسن وبلقاسم بن علال وأحمد تي، المرجع السابق، ص:24.

الوبائية والمعدية ومكافحتها"، والغاية من هذا التنصيص الدستوري أن يحظى حق الإنسان في بيئة نظيفة العناية اللائقة، فهو نوع جديد من الحقوق التي أصبحت تعنى بها مدونات القانون الدولية، والمواثيق والإتفاقات [1].

ثانيا- قانون البيئة رقم 83-03: جاء قانون البيئة في الجزائر مبكرا قبل أن تشتد وطأة المشاكل البيئية، ويتعاظم خطرها، حيث لم تعرف الجزائر في بداية الثمانينات نوعا من تلك التهديدات البيئية التي بدأت تجتاح الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا، ولكن الجزائر وشعورا منها بالخطر الداهم، وإستجابة لمؤتمرات البيئة ومنها مؤتمر ستوكهولم بالسويد 1972 وضعت قانونا أساسيا للبيئة هو القانون رقم 83-03 المؤرخ 05-02-1983 [2]، كما صدر القانون 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 الذي يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات على مستوى المنشآت[3].

ثالثا- القانون رقم 03-10: المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [4]، ويعد أهم قانون يحدد القواعد العامة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ألغى القانون رقم 83-03 ، حيث تناولت الأحكام العامة والأهداف والمبادئ العامة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتحديد المفاهيم المتعلقة بالبيئة في إطار التنمية المستدامة، وتضمن أدوات إدارة البيئة والتي تتشكل من هيئة الإعلام الآلي، تحديد مقاييس البيئة، تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة، نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية، تحديد الأنظمة القانونية والهيئات الرقابية، تدخل الأفراد والجمعيات لحماية البيئة، وتناول في الباب الثالث والرابع مقتضيات الحماية البيئية وتتمثل في التنوع البيولوجي، الهواء الجو الماء الأرض الصحراء والإطار المعيشي والحماية من أضرار المواد الكيمائية والأضرار السمعية، وتناول أحكاما تحفيزية لحماية البيئة ثم الأحكام الجزائية أي العقوبات الخاصة بحماية التنوع البيولوجي، الماء، الحماية من الأضرار والمعيشة، وتناول في الباب السابع تحديد مسؤولية البحث ومعاينة المخالفات [5].

الفرع الثالث: معوقات وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

سعى المشرع الجزائري إلى تطوير الآليات الوقائية والمتدخلة لحماية البيئة، غير أن تجسيد الطابع الوقائي للسياسة البيئية، تأثر بضعف وعدم استقرار الإدارة البيئية بشقيها المركزي والمحلي طيلة الثلاث عقود السابقة، لاستحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، كما تأثر الطابع الوقائي بتأخر إعتماد القواعد التصورية من استراتيجيات وبرامج ومخططات اقتصادية وقطاعية وبيئية متخصصة، وعرف تطبيق الأساليب المرنة ذات الطابع المالي والتحفيزي التي تقوم على تشجيع الملوثين وحثهم على تخفيض التلوث مقابل حصولهم على مزايا مالية مباشرة بطءا شديدا [6].

(1) - زوبيدة محسن وبلقاسم بن علال وأحمد تي، المرجع السابق، ص:24.
(2) - القانون 83-03 المؤرخ في 05-02-1983 2003 يتعلق بحماية البيئة المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج العدد 06، الصادرة في 08-02-1983 ص: 380.
(3) - زوبيدة محسن وبلقاسم بن علال وأحمد تي، المرجع السابق، ص:24.
(4) - القانون رقم 03-10، المصدر السابق، ص:06.
(5) - زوبيدة محسن وبلقاسم بن علال وأحمد تي، المرجع السابق، ص:25.
(6) – المرجع نفسه، ص:23.

أولا – معوقات التنمية المستدامة في الجزائر: لا تختلف معوقات التنمية المستدامة التي تعاني منها الجزائر عموما عن غيرها من الدول، حيث أن الزيادة المطردة في عدد السكان (تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو 140 بالمائة خلال الـ 50 عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العام تسعة مليار بحلول 2050)، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة:

1- انتشار الفقر في العالم: تشير الإحصائيات إلى أن خُمُس (5/1) سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، بالإضافة إلى عدم توافر مياه الشرب لمليار ومائة مليون شخص.

2- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

3- استمرار النزوح من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية.

4- تعرض مناطق العالم لظروف مناخية قاسية

5- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في المياه وتلوثها، ونقص الطاقة المتجددة في بعض أقطار العالم.

6- عدم ملاءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والإجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامية.

ثانيا - تحديات التنمية المستدامة في الجزائر: يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر، ومن أهمها:

1- ضعف معدل النمو الاقتصادي: يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وثروة الأمة، ويُعتَمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو[1].

2- تفشي البطالة: منذ 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الإنكماش الاقتصادي، وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة، والتي قللت من حجم الإستثمارات المنشئة لمناصب العمل وبالتالي الإختلال في سوق العمل بين العرض والطلب، والذي حتم على الدولة مراجعة سياسة التشغيل، والعمل على خلق ميكانيزمات جديدة، في محاولة منها لمجابهة المتطلبات الاقتصادية الجديدة من خلال إيجاد البدائل التي ترافق الشباب ومن فقدوا مناصبهم من خلال إنشاء مؤسسات ذات صيغ تمويلية مختلفة بما أن الوظيف العمومي لا يمكنه إستيعاب كل خريجي الجامعات والمعاهد، وذلك من خلال عدة أجهزة، والتي تختلف من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة [2].

3- تفاقم حدة الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والإجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحيات الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات من القرن الماضي، في تفاقم الفقر وتدهور الوضع الاجتماعي للفئات الهشة في ظل التحول من نظام إقتصادي

---

(1) - ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، المجلد 16، العدد 02، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، جوان 2010، ص: 141 بتصرف.

(2) - محمد عبيدي، **مقياس المشروع المهني والشخصي**، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر في القانون العقاري، المحاضرة رقم 04 بتاريخ 2018/11/10، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، السنة الجامعية 2018-2019، ص 20-21.

إشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق وقانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين[1].

4- التلوث البيئي: إرتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والإجتماعية المنتهجة منذ الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث أهملت الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية، وقيام صناعة تعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة، والنمو الديموغرافي، ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات، ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف، سوء استغلال موارد الطاقة وسوء التهيئة العمرانية المنجزة، كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي، بالإضافة إلى مخاطر التصحر، وساهمت في زيادة الأمراض الخاصة بالتنفس، ولمواجهة هذا الوضع الخطير تم إصدار أول قانون لحماية البيئة سنة 1983، وأعقبه قوانين كقانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2]، وإجراءات ردعية أخرى سنة 1992 كإقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، والذي تم تعديله حسب قانون المالية لسنة 2000 بحيث يطبق لكل صنف من أصناف المؤسسات الخاضعة للترخيص حسب درجة الأخطار التي تنجم عن استغلالها[3].

المبحث الثالث: مفهوم المدينة المستدامة

إن فكرة المدن المستدامة ليست بالحديثة على المهتمين بالمجال الحضري، فالمُطلِع على تاريخ المدن يجد العديد من التجارب العالمية التي حاولت تجسيد مدن بيئية مثل تجربة المدن الحدائقية سنة 1889[4] ، مدن التيار الحداثي، المدن الصناعية 1917، المدن الجديدة 1922، المدن المستقبلية 1935 والمدن الإيكولوجية [5]، أما مصطلح المدن المستدامة فهو مصطلح لم يظهر إلا في سنة 1988 في إطار برنامج اليونيسكو "الإنسان والمحيط الحيوي" (ويسمى بالإنجليزية ماب MAP إختصاراً)، وبعد مؤتمرRio برزت العديد من برامج التدخل الخاصة، والتي إهتمت بهذا الموضوع، وتناولت القمة الثانية للمدن سنة 1996 موضوع المدن والسكن[6].

المطلب الأول: مدخل لمفهوم المدينة المستدامة

إن المدينة المستدامة جاءت كمركز لحل مشاكل البيئة العالمية في اتجاه التنمية الحضارية المستدامة، بعد أن تم اقتراح ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل[7]،

---

(1) - ناصر مراد، المرجع السابق، ص: 144 بتصرف.
(2) - القانون رقم 03-10 ، المصدر السابق، ص: 06.
(3) - ناصر مراد، المرجع السابق، ص: 151 بتصرف.
(4) - المدينة الحدائقية: هي أسلوب في تخطيط للمدن، طوّره السير إبنزر هوارد في عام 1898م في المملكة المتحدة، وكان القصد منه إنشاء مدن بمجتمعات مكتفية ذاتيا تحيط بها الأحزمة الخضراء، أي الحدائق.
(5) - بوبكر حربوش، المرجع السابق، ص: 36-49 بتصرف.
(6) - فاطمة الزهراء بركاني، **دور المشروع الحضري في تحقيق الإستدامة بالمدينة الجزائرية، حالة مدينة عين البيضاء،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العمران، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، قسم تسيير المدن والتنمية المستدامة، السنة الجامعية 2013-2014، ص: 33.
(7) - الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**، رقم A/CONF.216/6، ريو دي جانيرو البرازيل، 20-22 جوان 2012.

ويوجد العديد من التعريفات التي اقترحت للمدن المستدامة، فكل باحث يلقي الضوء على المجال الذي يختص فيه، فمفهوم المدن المستدامة غامض مثل مفهوم التنمية المستدامة، وهي مبنية أصلا على المبادئ الخمسة للتنمية المستدامة[1]، لأنه يرتكز حول مفاهيم ومصطلحات متناقضة تخضع للمتغيرات الإقتصادية أساسا، ومنه فإن مصطلح المدن المستدامة هو مصطلح سياسي أكثر منه علمي[2].

الفرع الأول: تعاريف للمدنية المستدامة

في محاولة للوصول إلى معنى ارتباط المدينة مع الإستدامة، سواء تعلق الأمر بالجانب العملي أو البحثي، حيث إن هدفنا ليس الوصول إلى تعريف شامل، وإنما تغطية وجهات النظر المرتبطة بالمفهوم، بطريقة توافقية سواء نقاط الإختلاف أو التكامل، حيث تكمن صعوبة إيجاد تعريف للمدينة المستدامة، أنها لا تستعمل بطريقة ثابتة في الخطابات سواء العملية منها أو الأكاديمية [3].

أولا - التعريف الفقهي للمدن المستدامة:

يمكن تعريف المدينة المستدامة بأنها المدينة التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي، وتعمل من أجل تسهيل أساليب العمل والتنقل، ومن أجل تفعيل استهلاك الطاقات المتجددة، وهي في غالب الأحيان عبارة عن تجمع من الأحياء البيئية التي تهدف إلى تقليص بصمتها البيئية، أما طريقة الحكم فيها، فترتكز أساسا على الأجندة 21 المحلية الخاصة بها، والتي تعتمد على ديمقراطية المشاركة [4]، حيث نجد:

1- المدينة المكتفية ذاتيا: وهي فرضية جاء بها الإقتصاديون دافيد موريس David MORRIS و ساش إنقاسي Ignacy SACHS في فرنسا، حيث أن التطور المكتفي ذاتيا هو التطور الذي يقوي القدرة على التلبية المحلية للإحتياجات الأساسية، وتستعمل البصمة البيئية [5] على مستوى المدينة، من أجل توضيح هذه الفرضية، ومنه فإن الفرضية لا تشجع التبادلات حتى الثقافية والتي تعتبر مصدر مهم للثروة لا يجب إيقافها والحد منها، وإنما يجب التحكم في التبادلات السلبية غير المتوازنة الناتجة عن غياب التنظيم على مستوى المدينة [6].

2- المدينة التي لا تستورد ثمن تنميتها: المدينة الناجحة على مستوى مخطط تنميتها المستدامة، هي المدينة التي تستطيع تحقيق أهداف سكانها ومؤسساتها دون أن يكون ثمن ذلك على حساب منطقة أخرى، وهي شكل من أشكال المدينة التي تحترم الإقليم الذي يضمها حتى الأرياف القريبة[7].

---

(1) - **المبادئ الخمسة للتنمية المستدامة**: مبدأ الإحتراز، مبدأ التكامل، مبدأ الملوث يدفع، مبدأ الإجراء الوقائي ومبدأ التشارك.

(2) - إنتظار جاسم جبر وشروق نعيم جاسم، **المدن المستدامة نظام ديناميكي واستراتيجي معقد ومتجاوب**، مجلة الآداب، جامعة بغداد (العراق)، ملحق 2، العدد 127، ديسمبر2018، ص: 314.

(3)-Zoé HAGEL, **Ville Durable :Des concepts aux réalisations, les coulisses d'une fabrique urbaine, Marseille ou l'exemple d'une ville méditerranéenne**, (Traduction personnelle), Thèse de doctorat, pour obtenir le grade de docteur en Aménagement de l'espace, urbanisme, Université Aix-Marseille, Institut d'Urbanisme et d'Aménagement Régional, Décembre 2013, P :57.

(4) - إنتظار جاسم جبر وشروق نعيم جاسم، المرجع السابق، ص: 304.

(5) - **البصمة البيئية:** هي مؤشر الأثر الذي يتركه الإنسان على الأرض في زمن معين ومكان معين والناتج عن استهلاك أنشطته للموارد الطبيعية، يتم حسابه بالنسبة للفرد أو مجموعة من السكان، ويتكون من ستة عناصر هي: الغابات / أراضي منتجة للطاقة / أراضي للرعي / أراضي زراعية / المنطقة العمرانية / مناطق الصيد (أنظر الملحق رقم 03).

(6) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 154.

(7) - المرجع نفسه، ص: 154.

3- المدينة النشطة إقتصاديا: يؤكد العديد من الباحثين، على التبادلات الديناميكية الاقتصادية الخاصة بالمدينة، وعلى دمج مختلف أبعاد التنمية المستدامة في الإطار الحضري، حيث يرى المهندس المعماري كامغني روبرتو Roberto CAMAGNI أنه يمكن تحقيق هذا الإندماج من خلال احترام المبادئ التالية: فعالية الإعانة على المدى الطويل مما يسمح بدمج القيم الاجتماعية في السوق، وفعالية التوزيع لضمان لكل شخص الإحتياجات الأساسية وإمكانية التطور، الإنصاف البيئي وذلط بضرورة استفادة كل المدنيين من البيئة الملائمة [1].

4- المدينة المتجانسة: وهي معرفة في ميثاق أثينا من طرف المبعوث الأوروبي في نوفمبر 2003 "إن المشكل الأساسي في المدن اليوم هو غياب التجانس، ليس فقط من الناحية الفيزيائية، ولكن أيضا من حيث استمرارية التطور الزمني، وهذا ما أثر على الهياكل الاجتماعية والإختلافات الثقافية"، ومنه فإن المدينة المتجانسة هي المدينة التي تضمن:

- التجانس الاجتماعي: (الحكم الراشد، الحفاظ على الثقافة والهوية، التجانس بين الأجيال، سياسات النقل المدمجة، توفير التجهيزات والخدمات المرنة، تحقيق التوازن بين المنفعة العامة والمنفعة الشخصية).
- التجانس الاقتصادي: يمكن تحقيقه من خلال دمج المدن في العولمة وفي نفس الوقت الحفاظ على اقتصاد مختلف.
- التجانس البيئي: يمكن تحقيقه من خلال تسيير الموارد والحماية الصحية وحماية التراث ...
- التجانس المجالي بين مختلف الأنشطة الحضرية وانعاش التركيبة الحضرية بهدف تصحيح الإختلالات المجالية بين مختلف أجزاء المدينة [2].

5- مدينة تعمل على تخفيف بصمتها البيئية: عرفتها Anne-Marie SACQUET المديرة العامة للمجلس الواحد والعشرون: "هي مدينة تعمل على تخفيف بصمتها البيئية، وعلى ترسيم الإرث الطبيعي، وهذا ما يعتبر من أهم الأبعاد التي تحتاج لها المدن الحالية، نظرا لما تعانيه على الصعيد الصحي والبيئي وعلى صعيد المناخ، بالإضافة إلى أنها تتولى نفقات التنمية المستدامة فهي مدن لها علاقة مع جميع الأقاليم القريبة والبعيدة منها، وبالتالي فهي قادرة على خلق أقطاب للأنشطة الاقتصادية الداعمة للتنمية المستدامة، قادرة على جذب المؤسسات لما توفر من تموين في الطاقة بطريقة ذكية ومتلائمة مع الإحتياجات الواقعية، ومنه فالمدينة المستدامة هي مدينة تضمن رفاهية الجميع وتحرك مجتمع قادر ومسؤول[3].

ثانيا – تعريف المشرع الجزائري للمدن المستدامة ضمن القانون 02-08:

لم يتطرق المشرع الجزائري في القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06[4]، إلى تعريف المدن المستدامة، بل اكتفى فقط بالإشارة لأهداف سياسة المدينة لتحقيق التنمية المستدامة، تأصيلا لفكرة المدن المستدامة التي بدأ التفكير فيها مع ثمانينيات القرن العشرين في إطار منطق الاستدامة، الذي طرحته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وتحديدا في تقرير Brundtland، الذي أشار فيما يخص المدن : (الأولوية لمدن الجنوب فيما يخص

(1) - إنتظار جاسم جبر وشروق نعيم جاسم المرجع السابق، ص: 304-305.
(2) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 155-156، بتصرف.
(3) – المرجع نفسه، ص: 156.
(4) - القانون رقم 06-06، المصدر السابق، ص:18.

التنمية المستدامة – توفيق التركيز المجالي: فالتقرير يدعم اللامركزية كسياسة إدارية أكثر منها مجالية – التحديات الحقيقية لمدن الشمال ليست عامة وإنما موضوعية تتعلق بالطاقة والمدن والتنقلات وعلاقة النقل بالطاقة) [1].

تمتلك الجزائر فرصة لا تعوض في التوجه نحو تجسيد المدن المستدامة الجزائرية، هذه الفرصة تجسدها المدن الجديدة التي تشرع الجزائر في بنائها في كل الإقليم الوطني، لأن المدن الجديدة تمنح فرصة تطبيق كل النظريات الحديثة المتعلقة بالعمران المستدام والتنمية الحضرية المستدامة[2]، في إطار القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها [3].

ظهرت فكرت المدن الجديدة كرد فعل للإزدحام والكثافات العالية للسكان في المدن الكبرى، حيث تعتبر الجزائر العاصمة أكبر متروبول في الجزائر، فهي تضم أكثر من ثلاث (03) مليون نسمة، وهذا ما جعلها مكان لتراكم المشاكل البيئية، مشاكل النقل والسكن، ومحاولة للسلطة للتوجه نحو فك الخناق عنها.

تناول المشرع نماذج عديدة للمدن الجديدة، ضمن سياسة المدن الجديدة في الجزائر، حيث اعتمد توزيعا يمتد على أربعة أطواق، يتضمن كل طوق عدة مدن جديدة منها ما كان فوق أنوية أو تجمعات موجودة مثل المعالمة (سيدي عبد الله)، بوينان، العفرون، الناصرية، ومنها ما كان جديدا كل الجدة على موقع بكر، إلا أنه تم إعادة النظر فيها، وأصبحت بذلك المدن الجديدة في الجزائر على ثلاث صور وهي:

1. **المدن الجديدة للإمتياز:** وتتحكم في التوسع الحضري (مدن الحزام الأول في التل): سيدي عبد الله، بوينان، عقاز.
2. **المدن الجديدة لإعادة التوازن الإقليمي** (مدن الحزام الثاني في الهضاب العليا): بوغزول، إمدغاسن.
3. **المدن الجديدة لدعم التنمية المستدامة** (مدن الحزام الثالث في الجنوب): المنيعة، حاسي مسعود [4].

فمدن التنمية المستدامة هي المدن الجديدة التي تخص الجنوب، فقد قررت الدولة استراتيجية هامة وطموحة لتنمية الجنوب الجزائري، وتقوم هذه الخطوة على تثمين موارده العامة لا سيما المنجمية، وعلى تنظيم الإقليم بالإبقاء على السكان في أماكنهم، لجعل الجنوب فضاء جذابا ودعم أشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال، كما قامت هذه السياسة على تبني إجراءات تخفيف إصدار الغاز المسبب للإحتباس الحراري في الميدان الطاقوي لمواجهة مختلف التغيرات المناخية [5].

ومنه فالمدينة المستدامة، هي المدينة التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة، فهي نظام ديناميكي معقد ومتجاوب مع المتغيرات، يبحث عن الأخذ بعين الإعتبار وفي نفس الوقت التحديات الاجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية لعمران وبمشاركة السكان، وفي ميدان صناعة المدينة هو الحكم العادل الذي يدمج كل الفاعلين الحضريين في المسؤولية البيئية التضامنية، لأن المدينة المستدامة هي مدينة العدالة الاجتماعية والإقليمية نظريا،

---

(1) - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **تقرير مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عرف، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1989، ص: 41.
(2) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص:397.
(3) - القانون 02-08، المصدر السابق، ص: 04.
(4) - كريمة كتاف، المرجع السابق، ص:55.
(5) – عبد الرؤوف مشري، **تسيير المدن الجديدة بين نص التشريع وواقع التطبيق، مجلة البدر**، جامعة طاهري محمد، بشار (الجزائر)، المجلد 10 العدد 06، سنة 2018، ص: 586.

فإلى غاية اليوم لا توجد مدن تم تحويلها إلى مدن مستدامة، بل كل التجارب العالمية المتعلقة بالمدن المستدامة تخص مدن جديدة تم إنشاؤها من العدم من أجل أن تكون مستدامة [1].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن المدينة المستدامة، هي تلك المدينة التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة والتعمير الإيكولوجي الذي يسعى للأخذ في الحسبان بالتوازي والرهانات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية للعمران، كما تتميز المدينة المستدامة بقدرتها على:

- تسيير الخطر البيئي سواء بتقليص التلوث البيئي أو استهلاك الموارد.
- العمل على تحقيق الإنصاف الإجتماعي وتحقيق المساواة مع الحفاظ على التنوع الثقافي والإجتماعي والهوياتي.
- قدرتها على تحديد أدوار سكان المدينة بمنح مكانة للفاعلين المؤسساتيين أصحاب القرار العموميين للخبراء، وكذا المواطنين.
- توفير الظروف لتنمية إقتصادية دون الإعتداء على البيئة الطبيعية والثقافية [2].

الفرع الثاني: الأبعاد التاريخية لظهور المدن المستدامة (البرامج الدولية)

منذ الملتقى الأول للأمم المتحدة حول البيئة سنة 1972 في استوكهولم (السويد)، أصبحت المدن فاعلا أساسيا مهما ومؤثرا، تأوي أكثر من نصف سكان العالم وأسندت إليها مهمة معالجة عديد المشاكل الشاملة، كونها المكان المناسب لإشراك الفاعلين المحليين وأفراد المجتمع، وتجسيد الديمقراطية ومنح المجتمع المدني مفهوم التنمية المستدامة، الذي ظهر للمرة الأولى عام 1987 في تقريرٍ صادر عن المفوضية العالمية للبيئة والتنمية بعنوان «عالمنا المشترك»[3].

بينما ظهر مصطلح المدن المستدامة سنة 1988 في إطار برنامج اليونيسكو ' الإنسان والطبيعة' MAP المتعلق بالبيئة الحضارية، وزاد الاهتمام به، بعد أن ظهر المفهوم بوضوح ووضحت فكرة المدن المستدامة في مؤتمر"قمة الأرض" في مدينة ريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992، حيث تضمن المبدأ 3 في إعلان «ريو» عبارة مفادها أن الحق في التنمية ضرورة ينبغي تحقيقها بحيث تلبي المتطلبات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والقادمة بشكل منصف، ثم ترجمت في الأجندة 21 التمهيدية المحلية حول العالم، وفي أكتوبر 1997، اقترح ديفيد ساتيرثويت، بالمعهد الدولي للبيئة والتنمية في لندن مقالاً في بعنوان «المدن المستدامة والمدن التي تساهم في التنمية المستدامة»، وتطرق خلاله لسمات المدينة الناجحة، وهي من وجهة نظره: " تلك المدينة التي تكفل حياة صحية وبيئات للعمل، وتوفر بنية تحتية للخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي وإدارة النفايات، وأن تكون في حالة توازن مع النظم البيئية، على سبيل المثال من خلال ضمان توازن منسوبات

(1) – إنتظار جاسم جبر وشروق نعيم جاسم، المرجع السابق، ص:306.
(2) – محمد رحموني، **الجماعات المحلية وآفاق الشراكة من أجل مدن مستدامة: دراسة على ضوء القانون التوجيهي للمدينة**، مجلة التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)، العدد01، مارس 2017، ص: 113.
(3) – فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 147، بتصرف.

المياه الجوفية والحد من التلوث البيئي، التعريف تطور ليركز على جعل الاستدامة تتمحور على استخدام الموارد في الوقت الحاضر دون المساس بتوافرها في المستقبل" [1].

أثناء الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر URBAN 21 (جويلية 2000) وهو أحد المؤتمرات العالمية الأُوَلى المخصصة للقضايا الحضرية، تم تعريف الاستدامة الحضرية بأنها تحسين نوعية الحياة في المدينة، بما في ذلك الجوانب البيئية والثقافية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية، دون أن تترك عبئًا على الأجيال المقبلة، وبعدها بشهور وفي قمة الأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر2000، تم إقرار ثمانية (08) أهداف إنمائية للألفية يفترض أن يكون قد تم تحقيقها بحلول عام 2015، وتتضمن: القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقليل وفيات الأطفال، وتحسين صحة المرأة، ومكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وكفالة الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

في 25 سبتمبر 2015 اعتمدت 193 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة 2030، والتي تضمنت حزمة من الأهداف العالمية الجريئة الجديدة، اعتبرها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون رؤية شاملة ومتكاملة وتحويلية من أجل عالم أفضل، ومن بين الأهداف السبعة عشر (17) التي تضمنتها الأجندة، يأتي الهدف رقم 11 المتمثل في بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

للمدينة المستدامة، في حقيقة الأمر، تاريخا بدأ مع المدينة الأوروبية المستديمة بميثاق ألبورغ عام 1994، الذي كان حجر الأساس لها، وتلتها مؤتمرات لتبلور الأفكار وردود الأفعال حول فكرة المدينة المستديمة، من أجل الإنسانية جمعاء[2]، أين بدأ يتجسد إدراك إقليمي وحضري للتنمية المستدامة بشكل علمي قابل للتطبيق، كما أصدر العديد من الباحثين والمؤسسات مثل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) العديد من المؤلفات حول إستدامة المدن، أين برز فيها تحول إشكالية التنمية المستدامة نحو الميدان الحضري، وعقدت العديد من المؤتمرات لعل أهمها ما يلي:

أولا - مؤتمر الأمم المتحدة بالبيئة والتنمية "CNUED"بمدينة ريو ديجانيرو 1992: خلال هذا المؤتمر تمت دعوة المدن المشاركة في إعداد الأجندة 21، إلا أنه لم يتم التطرق إلى الإشكالية الحضرية مباشرة خلاله، بل تمت المناقشة حوله قبل عدة أيام من إنعقاد المؤتمر خلال الملتقى الذي تم تنظيمه في مدينة كيريتيبا بالبرازيل (CURITIBA) بناء على طلب من المجموعة +G4، الذي تضم جمعيات دولية كبرى خاصة بالمدينة، بالإضافة إلى بعض الجمعيات الجهوية ذات العلاقة مع الجمعيات المحلية، وعقب هذا الاجتماع وجد أن حوالي 300 مدينة تم تمثيلها من طرف مسؤوليها قد صادقت على وثيقة "إلتزام CURITIBA" والتي أوصت بإعداد أجندة 21 محلية، وبالإعتماد على مبدأ الإستشارة المفتوحة إلى أبعد حد ممكن، بالإضافة إلى دعم التعاونيات الامركزية بين المدن، حيث أصبحت المدن بعد ذلك الشغل الشاغل للأجندة 21 المحلية، أي

(1) - صحيفة الإتحاد (أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة)، **المدن المستدامة... سباق تنموي لإنقاذ الكوكب**، الموقع الإلكتروني: https://www.alittihad.ae/article/78281/2017/، أخر تغيير 02 جانفي 2018، على الساعة 15 و 41، تاريخ الإطلاع 25-02-2019 على الساعة 20و 15.

(2) - محمد رحموني، المرجع السابق، ص: 112.

استراتيجيات محلية للتنمية المستدامة (أو مشروع شامل للمدينة) تم التصريح بها في الفصل 28 من بيان مؤتمر ريوديجانيرو[1].

ثانيا - ميثاق ألبورغ Aalborg سنة 1994: تم إطلاق الحملة الأوروربية للمدن المستدامة خلال أول مؤتمر للمدن المستدامة في مدينة AALBORG بالدانمارك سنة 1994 أين إجتمع حوالي 600 ممثل لمدن ومنظمات تنتمي لـ34 بلد، فيما التزمت 80 مدينة مشاركة بترقية التنمية المستدامة، من خلال المصادقة على الميثاق الأوروبي للمدن المستدامة سمي بـ "ميثاق AALBORG" [2]، وتتمثل أهم المبادئ التي جاء بها ميثاق ألبورغ فيما يلي:

1. مسؤولية المدن الأوروبية في تقهقر البيئة العامة وفي ترقية التنمية المستدامة: أسلوب الحياة في المناطق الحضرية، ومستوى المعيشة ومستوى استهلاك مصادر الدول الصناعية "لا يمكن تلبية احتياجات السكان الحالية والمستقبلية دون تخريب الإمكانات الطبيعية".
2. أهمية دور الجماعات المحلية في التوجه نحو تنمية مستدامة، بالمشاركة مع المستويات الإقليمية الأخرى: "تتميز كل مدينة عن باقي المدن الأخرى وبالتالي كل مدينة لها طريقها الخاص الذي يجب أن تسلكه نحو الإستدامة".
3. الربط بين الإنشغالات الإجتماعية، الإقتصادية والبيئية من أجل تنمية بشرية مستدامة، لا تؤدي إلى إتلاف المصادر الطبيعية وتحافظ على التنوع البيئي.
4. ديناميكية مفهوم التنمية المستدامة تدمج حقوق الأجيال المستقبلية في الإختيارات الحالية والتي تعتمد على الإعلام المستمر في إطار التوجه نحة سياسة حضرية جديدة تعتمد على شبكة المدن.
5. الحاجة إلى المناقشة من أجل إيجاد حلول للمشاكل الحضرية، وتوجيه الاقتصاد نحو الاستدامة، لأن الإمكانات الطبيعية هي عامل محدد للتنمية الاقتصادية.
6. إدراك التأثيرات الاجتماعية للتقهقر البيئي والبحث عن عدالة إجتماعية انطلاقا من أساليب حياة مستدامة من أجل تحسين نوعية حياة السكان.
7. إقامت سياسات التهيئة الإقليمية بهدف التقليص من الآثار السلبية لها على البيئة، من خلال تشجيع النقل الجماعي، وتسهيل إمكنية الوصول.
8. إشراك كل الفاعلين في استراتيجية التنمية المستدامة بالإعتماد على سياسة التكوين والإعلام.
9. أقلمت أدوات التهيئة والتعمير من أجل تحقيق تسيير حضري بيئي...نظامي، قادر على تقييم تدفقات المصادر المستعملة من طرف المدينة أي تسيير مقتصد[3].

المطلب الثاني: أسس استدامة المدن

كان ظهور مفهوم الاستدامة للمرة الأولى مرتبطاً بحماية الغابات، أملاً في تحقيق التوازن بين ما يتم قطعه من أشجار وبين التنوع البيولوجي الذي ينبغي الحفاظ عليه، وتبلور المفهوم ليشير إلى حماية حق الأجيال المقبلة

(1) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 149، بتصرف.
(2) - المرجع نفسه، ص: 149
(3) - المرجع نفسه، ص:149-151، بتصرف.

في التنمية، وفي هذا المطلب نتطرق إلى أهم الجوانب المستنبطة فقهيا من مختلف المؤتمرات والإتفاقيات والبرامج التي تعتني بالبيئة والمدينة، والتي من خلالها يمكن تحديد ركائز فقهية تسمح لنا بإطلاق مصطلح مدينة مستدامة على مدينة ما دون غيرها.

الفرع الأول: أسس إنشاء المدن المستدامة [1]

تقوم سياسة المدن المستدامة، على تحقيق جملة من المبادئ والأهداف وفقا لمقايس معترف بها، والتي تعتبر الركيزة الأولية لإعتبار مدينة ما تحمل صفات المدينة المستدامة.

أولا - أولويات المدن المستدامة: تقوم سياسة المدن المستدامة، على تحقيق جملة من الأهداف التي تعتبر الركيزة الأولية لإعتبار مدينة ما تحمل صفات المدينة المستدامة، نوجزها في العناصر التالية:

1- الحكم الراشد: قيام حكم يتسم بالشفافية والكفاءة وخاضع للمساءلة مع تشجيع اللامركزية ودعم السلطة المحلية فعند إشراكها في عمليات التخطيط العمراني تكون البرامج التنموية أكثر استدامة، بالإضافة إلى مشاركة السكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجال الحضري.

2- الحق في السكن اللائق: يجب على الدولة اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تعزيز الحق في السكن الملائم، وحماية هذا الحق وضمان تحقيقه بالصورة الصحيحة.

3- توفير الخدمات الحضرية الأساسية: يعتبر توفير الخدمات الأساسية الملائمة لسكان المدجينة كتوفير المياه والمرافق الصحية وتسيير النفايات والنقل، أمورا أساسية لإقامة مدن مناسبة بيئيا وصحيا يمكن العيش فيها، وبالتالي فقد ركز برنامج المدن المستدامة على أولية تحسين تسيير الخدمات الأساسية عن طريق زيادة الكفاء والفعالية والعدالة واستدامة إيصال الخدمات حيث يمكن أن تؤدي الشراكات بين مختلف القطاعات العامة والخاصة إلى تحقيق مكاسب في ميدان الكفاءة في الخدمة خاصة في قطاع النقل والماء [2].

4- التوسع الحضري المستدام: ويشمل البعد الإقليمي للتنمية المستدامة للمدن، حيث يشجع المدن على الإستخدام الأمثل للأراضي المنتجة في المناطق الحضرية، وحماية النظم الإيكولوجية الهشة، عن طريق تصميم ودعم تنفيذ ممارسات تسيير الأراضي، وتعالج بصورة شاملة احتياجات الأراضي لخدمة الزراعة والصناعة والنقل والتنمية الحضرية والمساحات الخضراء [3].

ثانيا - مبادئ المدن المستدامة وفقا لتوجيهات الصندوق العالمي للطبيعة WWF [4]:

يوجد عشر (10) مبادئ أساسية للمدن المستدامة نوجزها فيما يلي: بنايات وتجهيزات بنسبة صفر كربون بحلول 2015– صفر نفايات من خلال إعادة تدويرها بإعادة استعمال 30 بالمائة – التنقل المستدام بتقليص عدد المركبات التي تستعمل المحروقات، حيث يجب أن يتوفر خط للنقل الجماعي لكل التنقلات التي تزيد عن 400 متر– الموارد الأولية محلية ومستدامة قابلة للتدوير على الأقل بنسبة 40 بالمائة وتنتج على الأقل بنسبة 50

(1) - أنظر الملحق رقم 04، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق، ص: 10.
(2) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 158-159، بتصرف.
(3) - المرجع نفسه، ص: 159.
(4) - **الصندوق العالمي للطبيعة World Wide Fund for Nature (WWF)**: هي منظمة دولية غير حكومية تعمل على المسائل المتعلقة بالحفاظ والبحث واستعادة البيئة، عرفت المنظمة سابقا باسم الصندوق العالمي للحياة البرية، وهي أكبر منظمة في العالم تهتم بالحفاظ المستقل بأكثر من 5 ملايين مؤيد في جميع أنحاء العالم يعملون في أكثر من 100 دولة.

بالمائة – التغذية المحلية المستدامة بتشجيع التغذية من المواد الأولية والصحة حيث أن الهدف المسطر إلى غاية 2020 هو 30 بالمائة من المواد الغذائية تباع في مكان انتاجها الذي لا يتعدى 100 كلم – التسيير المستدام للمياه بترقية الإهتمام والمحافظة على كمية ونوعية الماء – المسكن الطبيعي والتنوع البيئي بالمحافظة وتثمين التنوع البيئي والمسكن الطبيعي– الثقافة والتراث المحلي عن طريق تنمية الإحساس بالإنتماء من خلال تثمين الإرث الثقافي التاريخي والجمالي وتطوير استراتيجية لترسيخ الهوية المحلية – الإنصاف والتنمية الإقتصادية عن طريق تنمية العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية المحلية، مثلا على الأقل 25 بالمائة من السكنات تكون اجتماعية – نوعية الحياة والرفاهية بتحسين الشروط الصحية وشروط الرفاهية للمستعملين والسكان وعمال البنايات وترقية المشاورة والمشاركة مع السكان [1].

ثالثا ـ أهداف المدن المستدامة وفقت للتقارير العالمية للمستوطنات البشرية UN-HABITAT:

إعتمدت مجموعة من الدول معاييرا لضمان تماشي المباني الخضراء مع البنية الخضراء وكذلك اعتماد نظام الحوافز لتحقيق مدن خالية من الكربون، كما تهدف المدن المستدامة:

1- توفير بيئة آمنة لمواطنيها من خلال تنفيذ الحلول، مثل الدوائر التلفزيزنية المغلقة، والعدادات الذكية وأنظمة المباني والإضاءة الذكية لرصد سلوكيات المواطنين بشكل أفضل وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة (2).

2- تطوير شبكات الكهرباء والمياه الموزعة تهدف إلى التحول من الشبكات التقليدية المركزية واسعة النطاق إلى اعتماد شبكات أصغر نطاق للعمل على مستوى المناطق السكانية داخل المدن بشكل يساهم في التقليل من البصمة الإيكولوجية.

3- زيادة المساحات الخضراء المفتوحة، حيث يتم توسيع مفهوم البنية التحتية الخضراء كجزء من عملية تصميم المناطق الخضراء في كل من المدن والعواصم لكي يشمل ذلك مصادر الطاقة المتجددة، وكذلك إقبال المدن لتنفيذ المساعي الرامية لتعزيز عمليات الإنتاج الغذائي المستدام.

4- إعتماد النظم الدائرية والمغلقة بدلا من النظم الأفقية من شأنه تحسين مستويات الكفاءة البيئية حيث يضمن ذلك التقليل من البصمة البيئية من خلال خفض مستويات المخلفات.

5- تهدف المدن المستدامة لتنظيم عروض مختلفة للسكنات من حيث الحجم والموقع ويتوفرعلى الخدمات اللازمة التي تراعي احتياجات المواطنين مثل ذوي الإحتياجات الخاصة، كما أنه يراعي السلامة البيئية من خلال اعتماد الطاقة الطبيعية وكذلك يحتوي على مساحات خضراء [3] .

رابعا ـمقاييس المدينة المستدامة:

إن مواجهة التغير المناخي دفعت دول العالم طوعاً أو كرها نحو الاستدامة، التي لم تعد الآن رفاهية، بل اتجاه حتمي للحفاظ على الموارد المتاحة وتقليل عبء فاتورة الطاقة من جهة وحماية كوكب الأرض من جهة

(1) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 160-161، بتصرف.
(2) - الأمم المتحدة، **التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2009، تخطيط المدن المستدامة: توجهات السياسة العامة،** نسخة ملخصة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الشركة الأردنية للصحافة والنشر الدستور، 2009، ص: 42.
(3) - الأمم المتحدة، **التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2009، تخطيط المدن المستدامة: توجهات السياسة العامة،** المرجع السابق، ص: 42.

أخرى، وهذا ما تحتم معه إرساء قواعد ومقاييس ترمي إلى تحديد درجات الإستدامة، وفق مقاربات مختلفة تهدف جميعها إلى الحد من تغير مناخي وشيك يربك حسابات الحكومات ويفرز تحديات جديدة.

1- مقياس المستويات: تبعا لأفكار المهندس العمراني Philippe MADEC، وهو مقياس للتدخل يعالج العدالة الإقليمية، ويتم تقييم مقياس المدن المستدامة وفقا لأربع مستويات، وهي: مستوى الحياة اليومية (Le Quotidien) - مستوى المتروبول (La Métropole) - مستوى الإقليم (Le Territoire) - مستوى الكوكب (La Planéte)، حيث يأخذ بعين الإعتبار الأقاليم الهشة التي تعاني من اللاعدالة البيئية المحلية والشاملة، حيث يهتم بتحقيق العدالة البيئية التي تحتاج إلى التفكير على المستوى المحلي والعالمي، ومنه فإن التدخل في/أو من أجل المدينة المستدامة، يعني الربط بين هذه المستويات وتحقيق التجانس بينها[1].

2- المقياس النقطي (Eco-Opération): يتمثل هذا المقياس في التدخلات النقطية على مستوى عمليات البناية (إعادة التأهيل) أو على مستوى الساحات العمومية (تهيئتها)، حيث طالما اقتصرت الإستدامة على مقياس البناية، على القطعة الأرضية الخاصة بها وعلى استهلاكها للطاقة في إطار المقاربة البيومناخية (الرياح، الشمس، الضوء) للمورفولوجية العمرانية، وذلك بهدف خلق بنايات كامنة وتحسين نوعية البيئة للمضلات الخارجية العمومية والخاصة [2].

3- مقياس الحي (Eco-Quartier): إن مشاريع الأحياء المستدامة ليست إلا مرحلة من مراحل التوجه نحو المدن المستدامة، فهي عملية تجريبية من أجل اختبار المشاريع والتوجهات قبل تعميمها أو قبل إنشاء المدينة المستدامة [3].

4- مقياس الحاضرة (Eco-Cité): وهي مقاربة جديدة في ميدان الإستدامة الحضرية، ظهرت سنة 2008 من طرف وزارة البيئة الفرنسية في إطار مخطط المدينة المستدامة، بهدف خلق مقياس أكثر ملائمة من مقياس البناية والأحياء المستدامة عند معالجة التحديات الأساسية لتهيئة الإقليم كمعالجة النفايات والتنقلات والإنتاج المحلي للطاقات المتجددة، فهو يتطابق مع التجمعات الكبرى (100 ألف ساكن + نسبة زيادة سكانية معتبرة تقدر بـ 50 ألف ساكن خلال 25 سنة قادمة)، فهو مقياس ظهر نتيجة تنامي المسؤولية البيئية التشاركية، من أجل مرافقة المشاريع الحضرية القادرة على تحقيق شعار المدن المستدامة [4].

5- مقياس الجهة (Eco-Région): وهو المقياس الأوسع والأكفأ، ظهر بهدف عدم الفصل بين الريف والحضر أثناء عمليات التخطيط وتوجيهها إلى التفكير في حوض الحياة بدل الاقتصار على المجال الحضري[5].

الفرع الثاني: تحديات إنشاء المدن المستدامة في الجزائر

تعد الجزائر على غرار جميع البلدان الموقعة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة من بين الدول الوفية للالتزامات المتعلقة بمجال البيئة والمحافظة عليها، ويتجلى ذلك في الجهود المبذولة في الإنقاص من الانبعاث من خلال مؤشرات تشترك فيها جميع القطاعات بما فيها السكن والنقل والفلاحة والغابات ومنه

(1) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص:169-170، بتصرف.
(2) - المرجع نفسه، ص:170-171، بتصرف.
(3) - المرجع نفسه، ص:171 بتصرف.
(4) - المرجع نفسه، ص: 171-172 بتصرف.
(5) - المرجع نفسه، ص: 172 بتصرف.

محاولة تركيز الجهود المبذولة في التأقلم والتحول نحو كل ما هو أخضر، ضمن إستراتيجية تحقيق الأهداف المرجوة في آفاق سنة 2030 للإنقاص من الغازات الملوثة المسببة للاحتباس الحراري، إيمانا منها على أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي وعلى مكونات الطبيعة التي هي الضامن للأمن الغذائي.

أولا - الجهود الدولية والمحلية من أجل تحقيق إستدامة المدن:

إن التطور الذي شهده مفهوم التنمية المستدامة وتبلوره على مستوى الاتفاقيات الدولية، ألقى بضلاله على التشريعات الوطنية تبعا لالتزام الدول بما جاء في الاتفاقيات الدولية، إذ كيفت تشريعاتها وما يتناسب مع تحقيق التنمية المستدامة، فبالرجوع إلى أحكام مختلف الدساتير التي مرت عليها الجزائر لم ينل مفهوم التنمية المستدامة نفس الاهتمام الذي لقيته في الأنظمة القانونية الأخرى، مقارنة ببعض الدول التي أدرجته ضمن أحكام دساتيرها سواء بصورة صريحة أو ضمنية، إلا أن الجزائر بعد إبرامها للعديد من الاتفاقيات و مصادقتها قامت بإصدار قوانين و مراسيم رئاسية تنظم مختلف عناصر البيئة في إطار التنمية المستدامة تضمنت مجموعة من القواعد التي تحدد الآليات و الوسائل القانونية لحماية البيئة.

1- الجهود الدولية (المصادقة على الإتفاقيات والمعاهدات الدولية): إنطلاقا من قناعة الجزائر، أنه لا يمكن فصل البيئة عن تحقيق الإستدامة في المدن، صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات والبرامج والبروتوكولات، والتي لا يمكن حصرها، لذا سنذكر أهم الاتفاقيات المتعلقة بالمدن وكذا البيئة مثل:

- اتفاق باريس للمناخ 2015 يرمز له بـ COP21 (أجندة التنمية المستدامة 2030: الهدف 11 الخاص بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة).
- مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة (المبادرة العالمية للمدن ذات الكفاءة في استخدام الموارد) 2012.
- مبادرة الأمم المتحدة للبيئة للمباني المستدامة والمناخ (UN Environoment-SBCI) 2006.
- مبادرة الأمم المتحدة للبيئة للمساكن الإجتماعية المستدامة (SUSHI).
- برنامج SWITCH-MED لمساعدة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على الإنتقال إلى اعتماد أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة.
- برنامج المجلس العالمي للأبنية الخضراء (World GBC)
- ورشة العمل الإقليمية للمدن المستدامة، القاهرة 2016.

2- الجهود التشريعية للتنمية الحضرية المستدامة في الجزائر: منذ الإستقلال والجزائر تحاول وضع سياسة عمرانية واضحة لتسيير وتوجيه هذه المدن، والتي يبدو أنها تعاني من مشاكل على كل الأصعدة نتيجة تتالي هذه التحولات دون تبني إنتقال سلس بين كل توجه وسياسة عمرانية جديدة، أين تواكب هذه السياسات إصدار قوانين وتشريعات، بالإضافة إلى مختلف الإلتزامات الناشئة عن المصادقة عن الإتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بترقية وحماية كافة النظم ذات الصلة بالمدينة والتنمية المستدامة، وترقية الحياة وحماية الأبعاد البيئية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية وما يتطلب التحول إلى مدينة مستدامة، ويتضح سعي الحكومة الجزائرية لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، وحرصها على التعاون مع الدول المجاورة ومشاركتها في التجارب وأفضل الممارسات، وبناء على القدرات المحلية من خلال التدريب

والتوعية، وتعميم الإستدامة كونها هدفا استراتيجيا وأولوية من خلال استخدام أطر مختلفة منها القانوني والتنظيمي وغيره، حيث أصدرت السلطة التشريعية في الجزائر بين سنة 2000 و 2006 مايقارب 15 قانون جديد و 210 مرسوم تنفيذي يرتكز على مبدأ التنمية المستدامة [1]، وفيما يلي أهم التشريعات المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة [2]:

سنة 2001: - إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة
- الإنطلاق في الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة 2001-2004.
- تقرير الجزائر 2020.
- القانون رقم 01-19 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، بالإضافة إلى 12 مرسوم تنفيذي و04 قرارات منها 03 قرارات وزارية مشتركة.
- صدور القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: المحدد للتوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة [3].
- إنشاء المرجعية الوطنية للبيئة والتخلص من التلوث FEDEP.

سنة 2002: - إعادة الإستراتيجية الوطنية للبيئة SNE.
- إعداد المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطار مؤتمر جوهانسبورغ.
- القانون رقم 02-02 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، بالإضافة إلى 09 مراسيم تنفيذية وثلاثة قرارات مصاحبة له وقرار وزاري مشترك.
- صدور القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتنميتها.
- إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ONEDD.

سنة 2003: - صدور القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- القانون رقم 03-10 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بالإضافة إلى 14 مرسوم تنفيذي وثلاثة قرارات مصاحبة.
- مراجعة التشريعات الجزائرية المتعلقة بالزلازل RPA لسنة 1999.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-324 المتعلق بكيفيات إعداد مخطط حماية وتثمين القطاعات المحمية PPSMVSS.
- إنشاء مديريات البيئة في البلديات، و خمس مفتشيات جهوية (وهران، بشار، الجزائر، ورقلة، عنابة).
- إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات.
- خلق مركز وطني لتقنيات وتكنولوجيات الإنتاج CTTP.

سنة 2004: - صدور القانون رقم 04-05 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.
- القانون رقم 04-20 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، بالإضافة إلى 05 مراسيم تنفيذية: يهدف هذا القانون إلى سن قواعد وقائية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة من خلال الوقاية من الأخطار الكبرى، وضع منظومة لتسيير الكوارث ووضع مجموعة من الترتيبات والتدابير القانونية المتخذة من اجل ضمان الظروف المثلى للإعلام والنجدة والإعانة والأمن والمساعدة وتدخل الوسائل الإضافية أو المتخصصة [4].
- القانون رقم 04-03 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، بالإضافة إلى 04 مراسيم تنفيذية وأربعة قرارات مصاحبة: وهو يهدف إلى ترقية الجوانب الاجتماعية لسكان

(1) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص:391.
(2) – Ewa BEREZOWSKA-AZZAG, Projet Urbain, Guide méthodologique, connaître le contexte de développement durable, Collection Urbanisme, (Traduction Fouad BEN GHEDBANE, Villes Durables et le projet urbain, P : 391), Edition Synergie, Alger, année 2011, P :110-112.
(3) - القانون رقم 01-20، المصدر السابق، ص: 18.
(4) - القانون رقم 04-20، المؤرخ في 25-12-2004، المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج العدد رقم 84، الصادرة بتاريخ في 29-12-2004، ص: 13.

الجبال بإشراف الدولة والجماعات المحلية على القيام بأعمال ترتبط بتحسين الخدمات كالنقل والصحة والتمويل، كما يرمي إلى إعادة تنشيط المناطق الجبلية من خلال تحسين إطار الحياة وهيكلة ملائمة للفضاء الجبلي في إطار التنمية المستدامة [1].

- القانون رقم 04-09 يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مرسومين تنفيذيين: الهادف إلى تحديد إنتاج الغاز المسبب للاحتباس الحراري وإلى ضمان إدخال الطاقات المتجددة النظيفة وغير الخطيرة على البيئة، كما حث هذا القانون على ترقية الطاقات المتجددة من خلال برنامج وطني لترقية الطاقات في إطار التنمية المستدامة [2].
- إنشاء المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم .
- وضع مرجعية وطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم FNAT.
- إنطلاق الأشغال للتخطيط الوطني للإقليم الجديد.

سنة 2005: - صدور القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 05-317 و 05-318 المتمم للقانون رقم 90-29 في إطار أخذ بعين الإعتبار للمخاطر الكبرى.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 05-443 المحدد لمحتوى المخطط القطاعي للتخطيط والتهيئة.
- إنشاء مفتشية وطنية للساحل CNL.
- إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ANCC.

سنة 2006: - صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06.

سنة 2007: - إنشاء المرصد الوطني للمدينة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-05.
- إنشاء الوكالة الوطنية للتوسط وتنظيم العقارANIRF بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119.
- إنشاء لجنة المساعدة على تموضع وترقية الإستثمارات وتنظيم العقار CLPIREF.
- القانون رقم 07-06 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، بالإضافة إلى 04 مراسيم تنفيذية وسبعة قرارات مصاحبة.
- القانون رقم 07-14 يتعلق بالموارد البيولوجية.

سنة 2008: - صدور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2025.
- إنطلاق أشغال المخطط التوجيهي لتهيئة الفضاء المتروبولي العاصمي SDAAM.

سنة 2009: - صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-307 المتمم للقانون 90-29 والمتعلق بعقود التعمير.
- صدور المرسوم رقم 09-147 المحدد لمحتوى وشروط تنفيذ مخطط تسيير المساحات الخضراء PGEV.

سنة 2010: - المصادقة على SNAT 2030-2025 بالقانون 10-02.
- إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة المصادر المائية والمخطط الوطني للماءPNE بالمرسوم رقم 10-01.
- المرسوم التنفيذي رقم 10-24 المتعلق باعتماد التسيير المدمج للمصادر المائية.
- وضع إستراتيجية التنمية المستدامة للعاصمة.

سنة 2011: - القانون رقم 11-02، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مرسوم تنفيذي وثلاثة قرارات مصاحبة له: يهدف هذا القانون إلى تصنيف المجالات المحمية وتحديد كيفيات تسييرها وحمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ والأسس التشريعية المعمول بها في مجال حماية البيئة [3].

كما تعكف الحكومة الجزائرية على إعداد برامج مؤسسية تجريبية لنشر التوعية حول قضايا الإستدامة، ووضع معايير وأنظمة جديدة للمباني المستدامة، وفي هذا السياق وضعت الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال

(1) - القانون رقم 04-03، المؤرخ في 23-07-2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج العدد رقم 41، الصادرة بتاريخ 27-07-2004، ص: 11.

(2) - القانون رقم 04-09، المؤرخ في 14-08-2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج العدد رقم 52، الصادرة بتاريخ 18-08-2004، ص:09.

(3) - القانون رقم 11-02، المؤرخ في 17-02-2011، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ، ج.ر.ج.ج العدد رقم 13، الصادرة بتاريخ 28-02-2011، ص:09.

الطاقة (APRUE) آلية لتصنيف الأجهزة الكهربائية المنزلية الموفرة للطاقة ووضعت عدة برامج تدعم استخدام مصابيح ليد LED والمباني المعزولة حراريا والنوافذ المزدوجة العازلة، وفي سنة 2015 تم إنجاز برنامج تجريبي لإنشاء 600 مسكن والذي لا يزال قيد التقييم، وكما سبق ذكره فإن الحكومة الجزائرية لم تضع سياسة مكتوبة واضحة للبناء المستدام، حيث تضمن السلطات الوطنية حاليا فرض معايير البناء المستوحاة من الكود الأوروبي للبناء بدعم من المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة للبناء (CNERIB) وبإشراف وزارة السكن والعمران والمدينة الجزائرية، ومع أن الفصل 21 من لائحة المعايير والتوجيهات الفنية المنظمة (DTR) الصادرة في 2011/03/01، يغطي العزل الحراري الذي يخضع لمراقبة مركز التحكم الفني للمنشآت (CTC) ويغطي البند 22 العزل الصوتي، إلا أن التحقق من ضوابط العزل في المباني يبقى غائبا، ولا يتضح مدى الإلتزام بتطبيق هذه الأنظمة، فنستنتج أن الإطار التنظيمي في الجزائر يضمن الإمتثال للمعايير الدولية، إلا أنه لا يرتبط تحديدا بتحسين أداء الإستدامة، وبالرغم من الجهود المبذولة في وضع إطار تنظيمي[1]، لا يزال الضبط في تقديرنا أقل من المأمول.

ثانيا – امكانيات الجزائر لإنشاء مدن مستدامة:

إن الجزائر كغيرها من الدول لا بد لها أن تتجه نحو منهج الإستدامة، ضرورة وليس إختيارا، إنطلاقا مما تملك من مؤهلات طاقوية وبشرية ومالية وثقافية، يضمن لها العيش في بيئة مستدامة، بالإضافة إلى الوضع الإقتصادي المتأزم بعد انخفاض أسعار البترول، ومن هنا سنستعرض سريعا الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر في عدة مجالات [2]:

1- الزراعة: تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية للجزائر حوالي 42.4 مليون هكتار (19 بالمائة) من مساحة التراب الوطني، يتضمن المناطق الرعوية والمراعي وهي مجموعة المساحات التي لم يتم استغلالها منذ خمس سنوات على الأقل كمراعي الماشية وتمتد على مساحة 32.9 مليون هكتار وتمثل 77.5 بالمائة من المساحة الفلاحية الإجمالية، بينما تبلغ مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة 8.4 مليون هكتار أي 20 بالمائة فقط من المساحة الفلاحية الإجمالية.

2- الطاقة الشمسية: حسب الإحصائيات فإن الجزائر تتلقى ما بين 2000 إلى 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 05 كيلوواط في الساعة من الطاقة على مساحة واحد متر مربع على كامل التراب الوطني أي أن القوة تصل إلى 3963 كيلوواط في المتر المربع سنويا، ما يمثل أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، كن هذه الطاقة غير مستغلة بالقدر الكافي[3].

3- طاقة الرياح: تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة، حيث تهب رياح مشبعة بالهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي بمتوسط سرعة تفوق 07 متر في الثانية على ارتفاع 11 متر وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية

---

(1) - علي الحربي، **الوضع الراهن للمدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية: تقرير عن الجزائر**، تقارير عن وزارة التغيير المناخي والبيئة (الإمارات العربية المتحدة)، سنة 2017، ص:19-20 بتصرف.

(2) - عبد الرؤوف تريكي، المرجع السابق، ص: 133-137 بتصرف.

(3) - حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، العدد 113، سنة 2012، ص: 152.

بمقدار 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 31 متر بسرعة رياح 751 متر في الثانية وهي طاقة تسمح بتزويد 1118 مسكن بالطاقة [1].

4- طاقة حرارية جوفية: يشكل الكلس الجوراسي في الشمال الجزائري إحتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة، بدرجة حرارة غالبا ما تزيد على 40 درجة مئوية، ولو تم جمع التدفق الناتج من استغلال الطبقة الألبية، والتدفق الكلي لينابيع المياه المعدنية فهذا يمثل على مستوى الإستطاعة أكثر من 700 ميغاواط[2].

5- طاقة المياه: تتساقط كميات كبيرة من الأمطار سنويا تقدر بحوالي 65 مليار متر مكعب، إلا أنه لا يتم استغلال إلا جزء قليل منها يقدر بـ 05 بالمائة، ونتيجة تمركزها بمناطق محددة يتبخر جزء منها أو يتدفق نحو البحر، وتقدر حاليا المساه المستغلة بـ 25 مليار متر مكعب فقط ثلث منها فقط مياه جوفية والباقي مياه سطحية في السدود[3].

6- طاقة الكتلة الحيوية: تبقى إمكانيات الجزائر قليلة في هذا المجال بالمقارنة مع الأنواع السابقة، وهذا راجع إلى قلة المساحات الغابية حيث لا تمثل سوى 10 بالمائة من المساحة الإجمالية للوطن، أما المصادر الطاقوية من نفايات حضرية وزراعية فتقدر بحوالي 05 مليون طن مكافئ نفط.

إن هذه الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر تعتبر ثروة للأجيال القادمة، لذلك لا بد على السلطات المعنية أن تعي وتقتنع قناعة كاملة بأن التوجه نحو الموارد الطاقوية المتجددة، أصبح ضرورة لا مفر منها، ومنه وضع خطة تشاركية شاملة وكاملة على المدى البعيد، وبما أن الجزائر لا تمتلك شركات كبرى متخصصة في البناء المستدام، فإنه يجب على السلطات التوجه نحو الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي للشركات العالمية الرائدة في مجال إنجاز المدن المستدامة، خاصة وأن الجزائر تمتلك طاقة بشرية ذات كفاءة عالية يجب استغلالها لخدمة البلاد.

ثالثا ـ تجربة الجزائر في إنشاء المدن المستدامة:

طرحت فكرة المدن الجديدة بالجزائر، عندما شعرت السلطة العمومية بضخامة ظاهرة التعمير والإمتداد العمراني بالمدن الكبرى بشمال البلاد، وعدم قدرة مخططات التعمير على التحكم بهذه الظاهرة، فجاءت الفكرة كمسعى لإعادة تهيئة التراب الوطني بقلب إتجاه التعمير وتوجيهه نحو المناطق الداخلية من الوطن، لهذا فهي تعتبر نموذجا لمشروع المنفعة الوطنية، حيث تعتبر سياسة إنشاء مدن جديدة في إطار القانون 02-08، فرصة ملائمة للإنتقال نحو تجسيد المدن المستدامة، وتقوم سياسة الإنجاز وفق مبدئين أساسيين وهما: قيام الدولة بتحضير الإطار العام لإستقبال المدينة الجديدة ومبدأ مشاركة القطاع الخاص في ترقية برامج السكن والأنشطة وتوفير الشغل.

(1) - عبد الرؤوف تريكي، المرجع السابق، ص: 165 بتصرف.
(2) - حدة فروحات، المرجع السابق، ص: 153، بتصرف.
(3) - عبد الرؤوف تريكي، المرجع السابق، ص: 167 بتصرف.

1- المدينة الجديدة سيدي عبد الله (قطب تكنولوجي) [1]**:** تعتبر مدينة سيدي عبد الله (المعالمة) كمدينة تابعة للمدينة الكبيرة الجزائر العاصمة، ذات وظيفة أساسية في التكنولوجيا المتقدمة والتكوين والبحث الجامعي وكذا مهام الدعم المتصلة بها، حيث تقع على بعد 25 كلم من الجزائر العاصمة بمساحة 03 الآلاف هكتار وحجم 200 ألف ساكن و 50 ألف منصب عمل في آفاق 2025، ثم اقتراحها في إطار برنامج أوروبي للمدن المستدامة في جنوب حوض المتوسط بالإشتراك مع مدن تونسية ومغربية، حيث ظهر هذا المشروع سنة 1997 في إطار محافظة الجزائر الكبرى، إلا أن إطاره القانوني والمالي [2] والمؤسساتي لم يتم اعداده سوى في سنة 2004، بالإضافة إلى سياسة التخبط في إعداد مشاريع التهيئة وإلغائها، أين كان يفترض أن تشكل هذه المدينة الجديدة قطب علميا تنافسيا، ونموذجا لتحقيق التكامل بين البرامج الوظيفية للمدينتين سيدي عبد الله وبوينان، حيث تصمم المدينة في شكل أرخبيل من الأحياء التي توزع في الموقع حسب المورفولوجية الطبيعية للمنطقة، بطريقة تندمج فيها مع الرواق البيئي الذي يعمل على حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على المناخ المحلي للمنطقة بالإضافة إلى خدمة مناطق الترفيه والسياحة والإستجمام في زرالدة، وكذلك إقتراح العديد من التجهيزات التي تعمل على تقليل البصمة البيئية للمدينة كإنشاء محطتين لتصفية المياه المستعملة وقطب لإنتاج الطاقة المتجددة على مساحة 09 هكتار، وبالتالي فإن نموذج المدينة الجديدة يعتبر الأقرب إلى مدينة مستدامة [3].

2- المدينة الإيكولوجية تافيلالت: يبقى قصر تافيلالت بولاية غرداية أول مدينة بيئية ناجحة في البلاد، تم تشيدها من طرف مؤسسة خاصة "أمينول" التي تلعب دور المستثمر العقاري ومانح القروض بدون فوائد، بالإضافة إلى اعتماد مناهج التكافل الاجتماعي عند البناء، مما كرس روح المسؤولية للحفاظ على المدينة من كل الساكنين، وفق طراز معماري متوارث، مع إضفاء وسائل الراحة العصرية عليها، كمشروع بديل للمدن الإسمنتية التي انتشرت في كل مناطق الجزائر بدون أي حياة اجتماعية، استجابة لأزمة السكن المزمنة، وتتواجد المدينة على قمة صخرية، تضم 1050 مسكن بارتفاع واحد، ولا تزيد عن طابق أرضي وآخر علوي، بينما تم طلاء البيوت بألوان طبيعية، وهي تدرجات الأصفر والأبيض المناسبة لدرجات الحرارة العالية، وصممت النوافذ من الخشب المشبك للحفاظ على خصوصية المنازل وتوفير تهوية طبيعية، إذ يصل الفرق بين درجة الحرارة الداخلية والخارجية صيفا إلى 5 درجات، ليس هذا فحسب فنصف كمية المياه المستعملة تصفى بتقنيات بيولوجية، كما أن جزءا من الإنارة العمومية للشوارع مصدرها الطاقة الشمسية، وللحفاظ على البيئة يقوم سكان القصر بفرز نفاياتهم، وتقديم بعض الفضلات البيولوجية للحيوانات التي يربونها داخل حديقة القصر، من جهة ثانية يلتزم سكان الحي بالحفاظ على نظافة القصر وتتكفل كل أسرة بنظافة الحي الذي تقطن فيه لمدة أسبوع، كما يشارك السكان في صيانة المساحات الخضراء وفي كل الأعمال التي تخص المدينة، من جهة أخرى، أقام سكان قصر تافيلالت حديقة خارجية لتحل محل واحة النخيل التي عادة ما تجاور قصور غرداية من أجل تلبية متطلبات السكان، إذ تم الاتفاق على أن يغرس كل فرد في المدينة ثلاث أشجار "نخلة، وشجرة مثمرة، وشجرة

---

(1) - المرسوم التنفيذي رقم 04-275 المؤرخ في 05-09-2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، ج ر.ج.ج العدد 56 الصادرة في 05-09-2004، ص: 07.

(2) - المرسوم التنفيذي 06-233 المؤرخ في 04-07-2006 المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة سيدي عبد الله، ج.ر.ج.ج العدد 45 الصادرة في 09-07-2006، ص:10.

(3) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 397-399 بتصرف.

للزينة"، على أن يسقيها ويحافظ عليها وفق معايير الزراعة البيولوجية دون استخدام الأسمدة أو المبيدات أو المواد الكيمياوية [1].

تبقى تجارب إنشاء مدن مستدامة في الجزائر، على أرض الواقع بعيدة المنال، على الأقل في الوقت الحالي، فعن تجربة مدينة سيدي عبد الله مدينة الحداثة والتكنولوجيا، فهي تعاني جملة من النقائص، حيث عاش سكانها بعد مرور أشهر من تدشين المدينة، على قارورات غاز البوتان، ناهيك عن عدم توفر الماء الشروب وبعض المرافق الضرورية لحياة السكان اليومية، كما عاش هؤلاء كابوسا ورعبا حقيقيا بسبب غياب مراكز للأمن الحضري، وغياب متوسطة تكفي لاستيعاب العدد الهائل للمتمدرسين بالمنطقة، كما أدى غياب مصلى بالحي إلى قيام المواطنين بتحويل ملعب موجود بالمدينة إلى مصلى، مؤكدين أن حلم المدينة الذكية سيدي عبد الله قد تبخر لأنها في الحقيقة عبارة عن مدينة غبية حسب سكانها، ونفس الأمر تعاني منه جل المدن الجديدة لتصبح عبارة مراقد ضخمة لا أكثر ولا أقل نتيجة غياب نظرة شمولية للمشروع.

ويمكن القول أن تجربة الجزائر في ميدان التنمية المستدامة هي تجربة فتية لا تتجاوز العشر سنوات، وهذا ما يجعل وجود نقائص على أرض الواقع أمرا طبيعيا، لأن كل التجارب تحتاج إلى فترة للتبلور والنضج، ومن حيث الترسانة القانونية التي يتم وضعها نجدها هي كذلك تعاني من حيث التطبيق والإلتزام بها، وذلك راجع إلى عدم أخذها للخصائص المحلية للمجتمع الجزائري بعين الإعتبار، فهي في غالب الأحيان صورة طبق الأصل للقوانين الأوروبية خاصة الفرنسية منها، إلا أنها تعمل على خلق تهيئة متوازنة ومنصفة للمجال الوطني وذلك في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث اعتمد هذا المخطط على استراتيجية وسياسة المدينة المستدامة كأداة لتنفيذ مشروعه الإقليمي، وبالتالي فإن هذا المخطط وبعد تشخيصه للوضعية الحالية للمدينة الجزائرية، ينادي بضرورة التدخلات الكلية التي تعتبر المدينة كنظام بيئي مترابط، وهذا لن يتم إلا بعد أقلمت أدوات التخطيط الحضري المعمول بها منذ تسعينات القرن الماضي، ووضع برامج مترابطة ومتكاملة وشاملة بدلا من البرامج القطاعية [2].

(1) – Mohamed CHABI, **Etude bioclimatique du logement social-participatif de la vallée de M'zab : cas du Ksar de Tafilelt**, (Traduction personnelle), Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister en Architecture, option Architecture de développement durable, Université Mouloud Mammeri Tizi-ouzou (Algerie), Département d'Architecture, 27-06-2009, P :225-230.

(2) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 397- 399 بتصرف.

الفصل الثاني

الإطار القانوني لاستدامة المدن

جاءت المدينة المستدامة، كمركز لحل مشاكل البيئة العالمية في اتجاه التنمية الحضارية المستدامة، بعد أن تم اقتراح ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة بريوديجانيرو، وفي ظل تسارع التوسع الحضري، أين يتوقع أن تصبح المناطق الحضرية بحلول عام 2050 مأوى لأكثر من ثلثي البشر، مما يفرض على المناطق الحضرية العمل على تسيير التغير الاجتماعي والمؤسسي وتحسين فرص الحصول على الأفكار والمعرفة، وسيؤدي تسارع خطى التوسع الحضري، لاسيما في الدول النامية إلى تحديات شاملة للقطاعات أمام الحوكمة الحضارية، أين تواجه الإدارة عددا من المشاكل المرتبطة بمدى تطور المدينة، فالإفتقار إلى خطط أو عدم التقيد بها، يؤدي إلى التوسع العشوائي للمباني، أو ما يعرف بالتمدد الحضاري العشوائي، ونتيجة ذلك سيكون مآل المناطق الحضرية إلى وجود بنى تحتية غير فعالة وأنماط مكلفة لإستخدام الموارد يستغرق تغييرها وقتا طويلا.

في هذا الفصل سنتعرض في المبحث الأول إلى آليات تحقيق إستدامة المدن، لنتطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى دور وأبعاد إستدامة المدن، لتناول في المبحث الثالث تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالأخص تجربة إمارة دبي في إنشاء المدن المستدامة.

المبحث الأول: آليات تحقيق إستدامة المدن

لقد كانت المدن والتجمعات البشرية على الدوام مسرحا لزيادة الضغط على البيئة بأشكال متفاوتة تبعا لدرجات النمو والتطور الذي وصلت إليه الدول، فمنذ أن دخل الإنسان عصر الصناعة إزداد ضغطه على البيئة وعلى استغلال مواردها من أجل الحصول على الطاقة وتوفير السكن إضافة إلى المخلفات الناتجة عن التطور وطرح الفضلات المنزلية والصناعية، مما جعل الأصوات تتعالى بضرورة إنتهاج أساليب تخطيط حضري شامل ومراقب للمدن يوصلنا إلى تحقيق الإستدامة والمحافظة على المصادر المختلفة [1].

المطلب الأول: التخطيط من أجل التنمية المستدامة للمدن

دون شك أن عملية التنمية المستدامة تدق ناقوس الخطر، محذرة من الإنزلاق في فخ استنزاف الثروات الطبيعية، وتهديد الكائنات الحية بالإنقراض، وهذا إذا بقيت معدلات الإنفاق والإستهلاك لهذه الثروات على ما هي عليه، وهذا ما يثير انتباه القادة وصناع القرار والمسيرين، إلى إمكانية أن تكون هناك كوارث طبيعية وأزمات إقتصادية، سيتعرض لها البشر على هذا الكوكب إذا لم يحصل التدخل المباشر من طرفهم، بصفتهم القادة والمختصين بتسيير الأمور داخل المدن والقرى، وذلك بأساليب علمية وتقنية متطورة لوقف هذا الحال، وذلك لضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع، والحفاظ على التوازن والجغرافي والإقتصادي بين الإنسان والطبيعة، وتحقيق جودة في حياة الأجيال القادة [2] .

وللوصول إلى التخطيط المستدام، لا بد أن ندرك أن أكثر عامل مؤثر في المنظمات والأفراد هو العامل المالي، فعلى الرغم من أن بعض النشاطات الخاصة بتحقيق الإستدامة هي نتاج تقدير الفوائد على المستوى البيئي والإجتماعي، إلا أن الحالة الاقتصادية هي عادة الأكثر إقناعا [3].

الفرع الأول: البرامج الدولية ودورها في تحقيق تنمية مستدامة للمدن

إن المدن هي الأماكن التي تتركز فيها التنمية المستدامة، حيث تشكل أنشطة التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية محور الاهتمام، فالتكامل شرط أساسي للتنمية المستدامة والذي عليه أن يضمن طلبات السكان وهذا هو جوهر برنامج المدن المستدامة [4]، بينما تعاني مدن اليوم من عديد المشاكل، والتي تطورت تدريجيا مع الزمن واتخذت أشكالا مختلفة، حيث ظهرت معها في نفس الوقت العديد من السياسات والمبادئ التي تحاول معالجتها، وتشهد سياسات التهيئة الحضرية في وقتنا الحالي العديد من التحولات والتغيرات الناتجة خصوصا عن السياسات السابقة القديمة [5].

---

(1) - مجد عمر حافظ إدريخ، **إستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس**، أطروحة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس (فلسطين)، كلية الدراسات العليا، 2005، ص:35 بتصرف.

(2) - نصر الدين لبان، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012، ص:55.

(3) - ريدة ديب و سليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، (سوريا) المجلد 25، العدد 01، 2009، ص: 515.

(4) - هجيرة سعودي، المرجع السابق، ص:02.

(5) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص:190.

إن المدينة باعتبارها مجالا لتفاعل مختلف العوامل الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، ونظام بيئي حساس له مدخلاته ومخرجاته المادية والمعنوية، جعل منها المتهم الأول أو تقريبا الوحيد في التدهور البيئي واختلال الأنظمة البيئة القريبة والبعيدة منها، ومنها كان لزاما على الدول وضع برامج واستراتيجيات تسعى من أجل تقليص والحد من تأثير المدن على محيطها الطبيعي، هذه الاستراتيجيات تعتمد في مضمونها على مفهوم التنمية المستدامة، وتهدف إلى خلق مدن وأحياء مستدامة متجانسة مع الوسط الطبيعي[1]، فمن الواضح أن المدن هي التي سيفوز بها العالم أو يخسر في معركة الإستدامة [2].

يمكن تصنيف برامج خلق مدن مستدامة إلى كل من البرامج التالية [3]:

- المحافظة على البيئة الطبيعية بما فيها المحافظة على الطاقة والقياسات للسيطرة على المواد السامة وعلى الملوثات التي تؤثر على الماء والهواء...
- المحافظة على البيئة المبنية وإطالة عمرها بتحسين متانتها وصيانتها كصيانة الطرق والمركبات، إضافة إلى إعادة الإستخدام كبناء الحطام أو الأنقاض.
- إعادة تشكيل البيئة المبنية لتحسين الضغط الذي يقع على البيئة الطبيعية، بما فيها كل من قرارات إستعمالات الأراضي والمواصلات الحضرية.

في حين تتلخص سياسات تحقيق استدامة المدن في كل من [4]:

- استبدال معدل المدفوعات للخدمات البلدية بمدفوعات تتناسب وموقع الخدمة، فالذين يكونون في مواقع خدمات عالية يدفعوا أكثر من الذين يسكنون في أماكن ذات خدمات أقل كلفة.
- فرض ضرائب فردية على الأرض تعتمد على قيمتها الشرائية والإعفاء من قيمة التحسينات لتشجيع زيادة الكثافة.
- النظر إلى الفضلات كمصدر وتحويل مشكلة القمامة إلى صناعة تحويلية.

أولا - برنامج المدن المستدامة (جدول أعمال القرن 21 / Agenda 21):

يمكن إقتراح عدد من الاستراتيجيات المتعلقة بتحقيق استدامة مدن القرن الواحد والعشرين، من خلال جدول أعمال القرن 21 وهو برنامج أُعتُمِد من طرف 108 ممثلا من رؤساء الدول أو الحكومات، في ريو دي جانيرو، ويشمل ثلاث إتفاقيات رئيسية تهدف إلى تغيير النهج التقليدي في التنمية، وهي:

1. جدول الأعمال القرن 21: وضع برنامج عمل شامل للعمل العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة.
2. إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: سلسلة من المبادئ التي تحدد حقوق ومسؤوليات الدول.
3. بيان مبادئ الغابات: وهي مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.

---

(1) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 188.

(2) – المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، **إنجاح الإنتقال نحو المدن المستدامة**، تقرير مكتب المجلس للجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، إحالة ذاتية رقم 2017/32، المملكة المغربية، ديسمبر 2017، ص: 07.

(3) - إنتظار جاسم جبر وشروق نعيم جاسم، المرجع السابق، ص: 307.

(4) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 161-162، بتصرف.

تعتبر الأجندة 21، برنامج العام الشامل والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع (تبنتها 182 دولة) تعكس إجماعا عالميا وإلتزاما سياسيا من أعلى مستوى [1]، ويتناول جدول أعمال القرن 21 المشاكل الملحة اليوم، ويهدف إلى تحضير العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل، وهو يتضمن مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مكافحة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومعالجة الديناميات الديموغرافية)، ولحفظ وإدارة الموارد الطبيعية التي هي أساس الحياة، حماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي، ومنع إزالة الغابات، وتعزيز الزراعة المستدامة على سبيل المثال.

بينما تجمع الأجندة 21 خطة عمل دولية لتحقيق استدامة المدن، نوجزها فيما يلي:

- توفير مسكن ملائم للجميع،
- تحسين إدارة المناطق الحضرية،
- تشجيع التخطيط والإدارة المستدامة لاستخدامات الأراضي،
- تشجيع نظم مستدامة للطاقة والنقل،
- تشجيع صناعات ونشاطات إنشاء وتعمير مستدامة [2] .

ثانيا ـ برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT= برنامج الموئل [3]):

يضع برنامج الموئل تصورًا للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، الجيدة التخطيط والإدارة والتي تحتوي على إسكان ملائم، وبنية تحتية مناسبة، واستفادة الجميع من فرص التوظيف والخدمات الأساسية مثل المياه، والطاقة والصرف الصحي، وتحقيقًا لهذه الأهداف والمشتقة من جدول أعمال الموئل الصادر في 1996، وضع الموئل لعمله منهجا استراتيجيا، متوسط الأمد لكل ست سنوات متعاقبة، تمتد الخطة الإستراتيجية الحالية من 2014 إلى 2019.

وبينما تكون كل خطة استراتيجية هي تكملة للخطة السابقة لها، إلا أن هذا النهج يسمح بإستجابة أفضل للإتجاهات الحضرية الناشئة مثل التطورات الديموغرافية، والبيئية، والإقتصادية، والمكانية والإجتماعية الجديدة. كما أنه يسمح بإجراء عمليات إعادة التعديل الضرورية للإستجابة مع التغيير والتطور ولخلق فرص من أجل تضمين الدروس المستفادة، وعلى الرغم من قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة فعليًا بحث أعضائها في العديد من المناسبات من قبل، على تناول مسائل التوسع الحضري، إلا أنه فقط مع سبعينات القرن الماضي بدأ إتخاذ إجراءات ملموسة ولكن متخوفة من أجل التعامل مع النمو السريع وفي الأغلب العشوائي للمدن.

انعقد أول مؤتمر دولي للأمم المتحدة **"الموئل الأول"** يعترف صراحَة بتحدي التوسع الحضري في عام 1976 في فانكوفر بكندا، وأدى هذا المؤتمر في 19 ديسمبر 1977 إلى تأسيس بدايات الموئل المتمثلة في لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهي هيئة حكومية دولية، وكذلك مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

---

(1) - زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2005-2006، ص:127.

(2) - محمد رحموني، المرجع السابق، ص: 112.

(3) - **الموئل**: طَلَبَ النَّجاة، مُسْتَقَرُّ السَّيْلِ.

(والمشار إليها حسب ما هو شائع "بالموئل")، والتي عملت كالأمانة التنفيذية للجنة، ثم تم تكليف الموئل بعد ذلك لإدارة أموال مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، ومن 1978 إلى 1996 وبدعم مالي وسياسي ضئيل كافح الموئل لمنع والتخفيف من وطأة المشكلات الناتجة عن النمو الحضري الشاسع خصوصًا في البلدان النامية.

في جوان 1996 عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الثاني للمدن، "**الموئل الثاني**"، في اسطنبول بتركيا، لتقييم مستوى التقدم على مدار عقدين منذ "الموئل 1" في فانكوفر ولوضع أهدافا حديثة من أجل الألفية الجديدة، وقد إعترفت الحكومات المشاركة بالتدهور العالمي في أوضاع المأوى والمعيشة، والتي تمثل نسب كارثية بالفعل في العديد من دول العالم النامي، من هنا تجلى أمام الجميع أهمية إتخاذ إجراء فوري وجريء، مما نتج عنه إصدار جدول أعمال الموئل، وهو عبارة عن خطة استراتيجية أقرتها 171 دولة وتتضمن ما يزيد عن 100 إلتزام و600 توصية.

في أكتوبر 2016 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة "**الموئل الثالث**"، في كيتو(إكوادور)، أين قدم الموئل الثالث نقلة نوعية وتاريخية للتحضر بوصفه أداة للتنمية ويوجه المؤتمر رسالة واضحة مفادها أن نمط التحضر بحاجة إلى تغيير بغية تحسين الاستجابة للتحديات المعاصرة ومعالجة مسائل من قبيل عدم المساواة، وتغير المناخ، والطابع غير النظامي، وانعدام الأمن، والأشكال غير المستدامة من التوسع الحضري[1].

بالإضافة إلى عدة برامج وخطط مسطرة من طرف الهيئات الدولية المختصة في التنمية وحماية البيئة من أجل إنشاء مدن مستدامة نذكر منها على سبيل المثال: برنامج المدن الأكثر أمنا - برنامج إدارة الكوارث - برنامج المدن الصحية - الحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري وبرنامج إستراتيجية تنمية المدن الذي أطلقته منظمة تحالف المدن.

دون أن نهمل عمل العديد من المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية منها، في مجال تنمية المدن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: منظمة المدن الشقيقة 1967- منظمة المدن العربية 1967 - المعهد العربي لإنماء المدن 1980 - منظمة العواصم والمدن الإسلامية 1980- ومنظمة المدن والحكومات المتحدة CGLU 2004: تضم اتحاد ثلاث منظمات كبرى هي (الإتحاد العالمي للجماعات المحلية IULA (1913) - الفيدرالية العالمية للمدن المتحدة FMCU (1957) - إتحاد المدن الكبرى في العالم متروبولي MITROPOLIS (1985)).

الفرع الثاني: إستراتيجية التخطيط الحضري المحلي ودوره في تحقيق تنمية مستدامة للمدن

يُقيّم نجاح الجهود المبذولة لتحسين الإستدامة في المجتمع وفقا لمدى إشباع احتياجات جميع أبنائه، ومن المهم إدراك أن إشباع الإحتياجات مسألة لا تقبل التجزئة، فقد يفلح استبدال أحد عناصر الإشباع بآخر بشكل مؤقت، ولكن على المدى الطويل سيؤدي عدم إشباع كافة الإحتياجات إلى الفقر، الذي سيؤدي بدوره إلى آفات

(1) - الأمم المتحدة، **برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل**، الموقع الإلكتروني: https://ar.unhabitat.org/about-us/، تاريخ التصفح 10-03-2019 الساعة 15س 10د، بتصرف.

فردية واجتماعية، ففقط من خلال بدء عملية التخطيط للإستدامة بتقييم شامل للإحتياجات الإنسانية، يستطيع المجتمع أن يُرسي إطارا للرقابة والتقييم المستمر لجميع أساليب إشباع تلك الإحتياجات على المستوى المحلي، وحين يتوصل المجتمع إلى استراتيجيات للوفاء باحتياجات أبنائه بكفاءة مشهودة، فإن الفجوات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية ستختفي، وستزداد مستويات السعادة والرضا بين جميع المواطنين[1].

في الجزائر يتوقع الخبراء وأهل الاختصاص تفاقم هذه الظاهرة مستقبلا، ومما يعكس هذه الحالة على أرض الواقع، تمركز 27 بالمائة من إجمالي عدد السكان في منطقة الهضاب العليا لوحدها على مساحة تقدر نسبتها ب 9 بالمائة من البلاد، ومن المتوقع أن يصل إلى 80 بالمائة سنة 2025، ولإعادة توزيع السكان توزيعا يضمن نوعا من التوازن، وجب القيام بتنمية محلية من شأنها أن تحدث تغييرات إجتماعية واقتصادية وبيئية شاملة، تطبق من خلالها خططا تنموية على المستوى المحلي وتشمل كافة سكان المنطقة هدفها تحقيق وتلبية حاجات المواطنين الحالية ورفع مستوى معيشتهم والمحافظة على مواردنا التنموية وعدم إستنزافها حفاظا على حق الأجيال فيها ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها كثير، وجب إيجاد أدوات تسيير وتنظيم لتحقيق تنمية مستدامة محلية ووطنية شاملة يستفيد منها جميع السكان، بهدف الخروج من حالة اللا توازن وإعادة توزيع السكان لتحقيق التوازن [2].

وفي كل مجتمع عصري ينظر إلى التهيئة الإقليمية، كحل يوفق بين النمو الإقتصادي وشغل المجال، من أجل تحقيق الترابط بين اقاليم الدولة الواحدة، ويشكل التخطيط أهم وسيلة لتنظيم الإقليم لكونه آلية وقائية ووسيلة علمية وعملية، ولقد ظهرت الحاجة إلى التخطيط الإقليمي في الجزائر نتيجة الفروق الكبيرة بين أجزاء إقليمها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ظاهرة التمدن، وكذا الممارسات القديمة التي عرفتها الجزائر بعد الإستقلال في مجال التنمية.

أولا – المدينة الجزائرية من سياسة التهيئة العمرانية إلى سياسة المدينة المستدامة:

منذ أن أطلقت الحكومة الجزائرية برنامجها الإسكاني الضخم سنة 2001 لتلبية الطلب المتزايد على السكن، ومواجهة التحديات المستقبلية للتنمية الحضرية، إلا أن مفهوم الإستدامة لم يحض بالعناية اللازمة، رغم إزدياد رواج مفهوم المباني والمدن المستدامة لدى الحكومة والسكان والمجتمع المدني، إلا أن الحكومة لم تضع إلى غاية الآن سياسة مكتوبة وواضحة للبناء المستدام، وبخاصة من المنظار البيئي، وإنما ينصب تركيزها فقط على البناء والتسليم، مع ذلك يمكن إعتبار توفير المساكن منخفضة التكاليف ركيزة اقتصادية واجتماعية للإستدامة[3]، ولكن مع إهمال جوانب أخرى، كإرتفاع وتيرة إستهلاك الطاقة، وهو عكس الهدف من إنشاء مدن ومباني مستدامة.

وأوضحت المادة 07 من القانون 06-06 بأن سياسة المدينة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، بوصفها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف الأخرى ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات:

---

(1) - جويندولين هولسميث، **المدن المستدامة تطوير المكان لخدمة الإنسان**، كتاب في دقائق، ملخص صادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2016، ص: 11.

(2) - محرك البحث الإخباري جزايرس، **فعاليات الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية " الواقع والتحديات**، الموقع الإلكتروني: https:--www.djazairess.com-elbilad-19225، آخر تحديث 17-05-2010، تاريخ التصفح 20-02-2019.

(3) - علي الحربي، المرجع السابق، ص: 18-19 بتصرف.

- مجال التنمية المستدامة والإقتصاد الحضري: يهدف إلى: المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية، والحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية، ترقية الوظيفة الإقتصادية للمدينة وترقية تكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال[1].
- المجال الحضري والثقافي: يهدف هذا المجال إلى التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق المحمية عن طريق ضمان ما يأتي: تصحيح الإختلالات الحضرية وإعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه والمحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه، والمحافظة على المساحات العمومية والخضراء وترقيتها، تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية، ترقية وسائل النقل وتسهيل الحركة الحضرية، وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الإعتبار وظيفة المدينة، وترقية المسح العقاري وتطويره [2].
- المجال الإجتماعي: وذلك بمكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء وترقية التضامن الحضري والتماسك الإجتماعي وترقية النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية، المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتها، الوقاية من الإنحرافات الحضرية وتدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية [3]، وكل ما من شأنه تحسين ظروف وإطار معيشة السكان.
- مجال التسيير: وذلك بالعمل على ترقية الحكم الراشد عن طريق تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة، توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة، ودعم التعاون بين المدن [4].
- المجال المؤسساتي: من خلال وضع إطار وطني للرصد والتحليل والإقتراح في ميدان سياسة المدينة وترقية تمويل سياسة المدينة في إطار مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية والآليات المستحدثة كالإستثمار والقرض طبقا للسياسة الإقتصادية الوطنية، وتدعيم متابعة الهيئات المتخصصة تنفيذ سياسة المدينة والبرامج والنشاطات المحددة في هذا الإطار ومراقبتها [5].

بينما في القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها[6]، تشكل المدن الجديدة سياسة مميزة لإعادة تهيئة الإقليم، وتنظيم المجال لا سيما مع حدة المشاكل العمرانية، خاصة مع تضخم المدن الناجم عن النمو الديموغرافي وتيارات الهجرة المتزايدة، وهي حسب المادة 02 فقرة 02 تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما توفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز، فهي إبداع مميز بمتطلبات تقنية وثقافية خاصة، كما أن شكلها النهائي لم يكن ثمرة تطور عبر الزمن، وإنما تم تصورها كمشروع متكامل وفق رسم تم إعداده مسبقا، فهي عبارة عن مدينة غير مخططة ولكنها مبرمجة (المادة 03 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة) حين نص أنها تجمع حضري ومبرمج بكامله.

(1) - المادة 08 من القانون رقم 06-06، المصدر السابق، ص:18.
(2) - المادة 09 من القانون رقم 06-06، المصدر السابق، ص: 19.
(3) - المادة 10، المصدر نفسه، ص: 19.
(4) - المادة 11، المصدر نفسه، ص: 19.
(5) - المادة 12، المصدر نفسه، ص: 19.
(6) - القانون 02-08، المصدر السابق، ص: 04.

ثانيا ـ الأدوات التطبيقية لتحقيق سياسة المدينة:

تعتبر كل الأدوات المطروحة في ميدان التهيئة والتخطيط الحضري، تخدم سياسة المدينة الجزائرية بطريقة أو بأخرى، إلا أن أحدث هذه الأدوات وأهمها هي:

1- مخطط التناسق الحضري (SCU): يعتبر هذا المخطط الأداة التنفيذية لسياسة المدينة، ويمثل أرضية لمشروع المدينة والمشروع الحضري، إقترح في إطار القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 حتى تتمكن المدينة الجزائري من رفع تحدي التنمية المستدامة وتحسين وضعية سكانها من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد[1].

إلا أن هذا المخطط وبعد تطبيقه على أرض الواقع اتضح أنه لم يأت بأي جديد، مقارنة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، فهما متطابقان وذلك راجع إلى أن مخطط التناسق الحضري كان من المفروض أن يكون مجال دراسته تشمل المدينة والضاحية مع الريف المجاور لها، إلا أنه على أرض الواقع بقي لا يتجاوز المجال الحضري وهو مجال دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بالإضافة إلى عدم تدعيمه بمخططات تفصيلية.

2- الخريطة الاجتماعية الحضرية (CSU): هي أداة للتسيير الحضري وتقوية التضامن والعلاقات الاجتماعية وتطوير روح المواطنة، تندرج ضمن قانون التوجيه الحضري الذي يسمح بتقوية التلاحم الاجتماعي في التجمعات السكنية والبحث على مشاركة السكان في حياة حيهم، والتسيير الجواري، ومسؤولية تفعيل دور الفاعلين في المشاريع الجماعية في إطار التنمية المستدامة.

وتهدف الخريطة إلى التعرف على التركيبة الاجتماعية للبلدية سواء كانت حضرية أو ريفية، وتعطي نظرة مقربة عن الواقع الاجتماعي والمعطيات الديموغرافية، وتعمل على فتح الحوار حول الحلول المختلفة للمشاكل الاجتماعية، أي أنها تحدد مؤشرات التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي[2].

3- الخريطة العقارية الحضرية (CFU): هي دراسة جغرافية لنمو المدينة، تهدف إلى تقييم المحفظة العقارية الحضرية، واستعمالها في برامج التدخل على الأنسجة الحضرية، كعملية التجديد الحضري، وينبغي أن تحقق أهداف سياسة المدينة بوضع سياسة عقارية خاصة بكل مدينة تقوم على التسيير الفعال لهذا المورد غير المتجدد، وتقوم على تحديد التخصيص والأراضي الفلاحية التي يجب حمايتها وكذا حماية التراث العقاري، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق خلق سياسة متناسقة بين كل الهيئات العمومية التي تكون مسؤولة على تنمية المدينة، والحد من التدهور العمراني الفوضوي والتسيير العقلاني للعقار[3].

المطلب الثاني: المخططات العمرانية ودورها في تحقيق استدامة للمدن

إن البنى التحتية هي أكبر عائق نحو التحول إلى مدينة مستدامة، فهي تتطلب استثمارات كبيرة وتستغرق فترة طويلة لإنجازها، ففي حالة نيويورك يمكن اعتبار مشروع نفق المياه الثالث الذي سيكتمل في سنة 2021 مثالا على طبيعة مشاريع البنى التحتية، حيث استغرق تنفيذه 50 سنة من التخطيط والعمل وتطلب 05 مليارات

(1) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 401.
(2) - المرجع نفسه، ص: 402.
(3) - المرجع نفسه، ص: 403.

دولار من الأموال العامة، وهو يتيح توفير المياه بشكل فعال ومجدي، ومع ذلك لم يباشر بتنفيذه إلا مع تداعي الشبكة القديمة التي يقارب عمرها 100 سنة وفقدان الجدوى من صلاحيتها، فإشكالية التحول إلى بنى تحتية مستدامة لا تقتصر على الكلفة والوقت بل تتداخل فيها الإعتبارات السياسية أيضا [1].

الفرع الأول: مفهوم أدوات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري

من المسائل المسلم بها في أي مجتمع متحضر، أن سير حركة البناء وتشييد المدن يكون وفق قواعد وأصول مرسومة ومحددة، وألا تترك لأهواء الأفراد حفاظا على جمال وتنسيق المباني، ومن القوانين التي تنظم هذه القواعد نجد قوانين التهيئة والتعمير، فالتهيئة العمرانية هي عملية تنظيم وتحويل الأراضي الصالحة للبناء، مع مراعاة التسيير الإقتصادي الأمثل لهذه الأراضي، دون الإخلال بوظائف الفلاحة والصناعة والتراث الثقافي والتاريخي والبيئي فيها [2].

ولقد مرت الجزائر بعد الإستقلال بعدة مراحل في التخطيط الحضري، نتيجة ضياع جل المخططات والوثائق من ذلك مخطط قسنطينة الإقتصادي 1958، مما جعل السلطات تضع سياسة إستراتيجية مستعجلة هدفها الخروج من حالة التخلف وحل المشاكل الموروثة عن الإستعمار واستغلال ثروات البلاد لصالح التنمية الإقتصادية خاصة، فمرت سياسية التخطيط في الجزائر بثلاث مراحل:

- الفترة الأولى الممتدة من (1962-1974) فترة الإهمال العمراني والاهتمام بالجانب الإقتصادي: وذلك على حساب قضايا التهيئة العمرانية نظرا للأولويات المطروحة، أين استمر العمل بالقانون العام للتعمير الفرنسي[3]، وظل هو المصدر الأساسي لإستراتيجة التعمير إلى غاية ظهور قوانين أخرى سنة 1973، بالموازاة مع صدور قانون البلدية رقم 67-24 المؤرخ في 1967/01/18 والذي منح صلاحيات للجماعات المحلية في ميدان التهيئة والتعمير من تسيير وتخطيط المدن، وإشراكها في المخطط الوطني للتنمية الذي برز من خلاله مخططات البلدية للتنمية PCD، كما خصصت الدولة إستثمارات هامة لـ 39 مدينة كبيرة ضمن مخططات التحديث الحضري PMU، ومخطط العمران المؤقت (PUP).
- الفترة الثانية الممتدة من (1974-1989) فترة التخطيط الحضري المركزي: أين تدخلت الدولة مباشرة في تهيئة وتخطيط المدن ضمن إستراتيجية متكاملة، وتميزت بغياب الإنشغالات البيئية نهائيا وتأثرت بالأزمة الإقتصادية نتيجة إنخفاض أسعار البترول [4].
- الفترة الثالثة بعد سنة 1990: تعرف هذه المرحلة بمرحلة التحولات الكبرى، والتوجه الليبيرالي بكل أبعاده الإقتصادية والإجتماعية، وتميزت هذه الفترة بظهور أول قانون في تاريخ الجزائر يضم الأحكام الخاصة بتخطيط المدن، وصاحبه بعد ذلك إهتمام صريح بإدراج الأبعاد البيئية في عمليات التخطيط.

---

(1) - المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **مدن مستدامة للمستقبل**، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 23، العدد 248-249 (عدد خاص) نوفمبر – ديسمبر 2018، ص: 56-57 بتصرف.

(2) - بوبكر بزغيش، **مخطط شغل الأراضي: أداة التهيئة والتعمير**، المجلة الأكاديمية للبحث الثانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية (الجزائر)، المجلد 17، العدد 01، 2018، ص: 651.

(3) - القانون رقم 1463/58 المؤرخ في 1958/12/31 والمتضمن القانون العام للتعمير الفرنسي، طبق في الجزائر بموجب القانون رقم 966/90 المؤرخ في 1960/09/06.

(4) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق ص: 367-371 تصرف.

أولا- أدوات التخطيط والتهيئة العمرانية خلال الفترتين الأولى والثانية (من 1962- 1989):

1- مخطط التعمير الموجه (PUD): هو أداة لسياسة التهيئة وتنمية المجال الحضري والإجتماعي، يعمل على ضمان وحماية الإطار المخطط والمنظم من تدخلات الأفراد والجماعات عبر وضع نظام ديمغرافي واجتماعي واقتصادي لأجل يتراوح بين 10 و15 سنة، وتعرض هذا النظام لمجال المدينة بطريقة إحصائية، أين وضع علاقته بين الهيكل الديموغرافي والإقتصاد المجالي، غير أن هذا المخطط عرف الفشل نتيجة كونه أداة تقنية بحتة لا يحكمها قانون خاص بها يجعل تطبيق هذا المخطط إلزامي، مع عدم مواكبته للتحضر، ولا يهتم بكامل البلدية بل فقط بالتجمع الرئيسي [1].

2- المخطط البلدي للتنمية (PCD) [2]: هو برنامج على المدى القصير يحدد تدخلات البلدية في إطار المخطط الخماسي الوطني، حيث تلتزم كل بلدية بإعداد مشروع المخطط البلدي للتنمية، وتصادق عليه وزارة المخططات وتهيئة الإقليم والبلدية، يكون له تدخلات ضمن توجهات مخطط التعمير الموجه PUD تتمثل في صيانة وتحسين الإطار المبني والشبكات المتواجدة وأعمال التوسع الحضري.

3- المخطط التحديث الحضري (PMU) [3]: يتوجب على البلديات المدونة في قائمة وزارة المخططات إعداد مخطط التحديث والحضري والمخطط البلدي للتنمية للبلديات الأخرى، ويهتم مخطط التحديث الحضري PMU بالمدن والتجمعات الكبرى، فيعمل بالموازاة مع المخطط الخماسي الوطني ويستخدم كوسيلة لإنجاز التهيئة وتنمية الفضاء الحضري والإجتماعي[4].

4- المخطط العمراني المؤقت (PUP): ويخص المدن والمراكز السكانية الصغيرة، غير المعنية بمخططات التعمير الموجه، ولقد ظهرت هذه الأداة مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، ويعني هذا المخطط أساسا بتحديد التوسع المستقبلي للتجمعات الحضرية على المدى القريب أي في حدود 05 سنوات[5].

5- المناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN): ظهرت سنة 1975 كأداة كاستجابة لتزايد الحاجات السكانية من السكن، وهي أداة تقنية وتطبيقية لتخطيط المجال الحضري، وجاءت لتملئ الفراغ الذي أحدثه بطئ أدوات التخطيط والسياسة الحضرية المعتمدة حتى تلك الفترة [6].

6- المناطق الصناعية ومناطق النشاطات (ZAC - ZI): تعتبر من الأدوات الخاصة بالتهيئة والتخطيط الحضريين، إذ أصبحت جزءا مهما من البنية العمرانية لمعظم المدن الجزائرية ويشترط لإنشائها وجود على الأقل خمس وحدات صناعية قادرة على توفير ألف منصب عمل على الأقل [7].

---

(1) - رياض تومي، **أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية – مدينة الحروش نموذجا-** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ، جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر)، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، السنة الجامعية 2005-2006، ص:69-70 بتصرف.

(2) - المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09-08-1973 يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية ، ج.ر.ج.ج العدد67، الصادرة في 21-08-1973، ص:1004.

(3) - المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09-08-1973 يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية ، ج.ر.ج.ج العدد67، الصادرة في 21-08-1973، ص:1004.

(4) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص: 372-373 بتصرف.

(5) - رياض تومي، المرجع السابق، ص: 70.

(6) - المرجع نفسه، ص: 71.

(7) - المرجع نفسه، ص: 72.

7- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT - المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT8 والمخطط الولائي للتهيئة PAW48 : وهي مخططات جاء بها أول قانون للتهيئة العمرانية رقم 87-03 المؤرخ في 27-01-1987 [1]، والذي حدد آفاق الجزائر إلى غاية 2010، وكان يهدف هذا القانون إلى التحديد الدقيق للمحاور الكبرى للتهيئة العمرانية، وإلى نقل التنمية من الساحل إلى الداخل وتحديد أولوية التنمية في المناطق المحددة، وتميزت هذه الفترة بإنشاء أول وزارة للتخطيط والتهيئة العمرانية مهمتها وضع خطة وطنية للتهيئة العمرانية، وانتقلت سلطة التخطيط من الدولة إلى الجهاز الإداري المتمثل في البلدية والولاية أي مركزية بدرجة أقل، لكن عرف هذا التخطيط الفشل بسبب مداه القصير، بالإضافة إلى غياب إطار قانوني يلزم تطبيقه ولا يعتمد على مشاريع مهمة بسبب عجز ميزانية الدولة آنذاك ، بالإضافة إلى الإهمال التام للبعد البيئي.

ثانيا ـ أدوات التخطيط والتهيئة العمرانية خلال الفترة الثالثة (1990 وما بعدها):

يعتبر القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير[2] المعدل والمتمم، كأول قانون في تاريخ الجزائر يضم الأحكام الخاصة بتخطيط المدن، حيث جاء بأداتي التهيئة والتعمير، وهما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرض، وهي أدوات تعمل ضمن توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT - المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT.

نصت المادة 11 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير[3] المعدل والمتمم، على أن أدوات التهيئة والتعمير تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية، كما تضبط توقعات التعمير وقواعده وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، من جهة أخرى تعيين الأراضي في مجال التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة والنشاطات والمساكن، وتحدد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية [4].

1 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU) [5]:

لم يتعرض المشرع الجزائري ضمن القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، إلى تعريف المقصود بأدوات التهيئة والتعمير، وإنما اكتفى بتحديد هذه الأدوات وهي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، حيث نص في المادة 10 على أنه " تشكل أدوات التعمير من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير مخططات شغل الأراضي وتكون أدوات التهيئة والتعمير كذلك التنظيمات التي هي جزء لا يتجزأ منها، قابلة للمعارضة بها أمام الغير" [6].

عرفت المادة 16 من القانون رقم 90-29 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المخطط التوجيهي بأنه "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة والتعمير للبلدية أو البلديات المعنية، آخذا

(1) - القانون 87-03، المؤرخ في 27-01-1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية ، ج.ر.ج.ج العدد 05، الصادرة في 28-01-1987، ص:149.
(2) - القانون 90-29، المصدر السابق، ص: 1652.
(3) - المصدر نفسه، ص: 1652.
(4) - المادة 11، المصدر نفسه، ص: 1654.
(5) - المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المتضمن كيفية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ج.ر.ج.ج العدد 26 الصادرة في 01-06-1991، ص: 974، والمعدل والمتمم، ص:14 .
(6) - المادة 10 من القانون 90-29، المصدر السابق، ص: 1654.

بعين الإعتبار تصاميم التهيئة، مخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي" [1]، ويتجسد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في نظام يصحبه تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية [2]، فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة قانونية اعتمدها المشرع لتحديد الأشكال والشروط المتعلقة بتوسيع المجمعات السكانية إلى آفاق 20 سنة، حيث يحدد التوجهات الرئيسية لتهيئة البلدية أو البلدية المعنية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي [3].

2 - مخطط شغل الأراضي (POS) [4]:

عرفت المادة 31 من القانون 90-29 مخطط شغل الأراضي بأنه " المخطط الذي يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق إستخدام الأراضي والبناء " ، فهو يعد وسيلة لتفصيل وتنفيذ التوجيهات العامة الإجمالية الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، يحدد بصفة مفصلة حقوق استخدام الأراضي، ويعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به، المعبر عنه بالمتر المربع من الأرض المبنية خارج البناء أو المتر المكعب من الأحجام، ويضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات ويحدد الإرتفاقات والأحياء والشوارع والنصب التذكارية، والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها ويعين مواقع لأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها وتحدد المساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية[5].

يظهر دور مخطط شغل الأراضي في حماية البيئة من خلال المحافظة على الجانب الجمالي العمراني البيئي، فهذا المخطط يسعى إلى حماية المساحات الخضراء والمساحات الحساسة والمناظر والمواقع .... فقد ألزم المشرع الجزائري رئيس المجلس الشعبي المعني أن يقوم باستشارة مصلحة البيئة على مستوى الولاية وذلك بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما يعمل هذا المخطط على تنظيم العقار الصناعي ويأخذ في الحسبان الإجراءات الضرورية والطرق الصحيحة لحماية البيئة والتخلص من النفايات أثناء تنظيم هذا النوع من العقار[6].

وبالرغم من دقة هذه الأدوات، واهتمامها بكل صغير وكبير في ميدان نمو وتسيير المجال الحضري، لوحظ أن الاختلالات مازالت موجودة بل وزادت عمقا بسبب السلبيات التي رافقتهما والتي من بينها: ضعف المهارات التقنية ووعي متخذي القرارات في الهياكل التقنية للبلديات – طول فترات الإنجاز مقارنة مع النمو الحضري السريع مما يجعلها تفقد كفاءة الاستجابة للأهداف حيث قررت وزارة السكن والتعمير مراجعة 50

(1) - المادة 16، المصدر نفسه، ص: 1654.
(2) - المادة 17 المصدر نفسه، ص: 1654.
(3) - أحمد النوعي، **مقياس قانون العمران والمدينة**، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر في القانون العقاري، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، السنة الجامعية 2017-2018 ، ص 20-21.
(4) - المرسوم التنفيذي رقم 178/91 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي POS والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر.ج.ج العدد 26 الصادرة في 01-06-1991، المعدل والمتمم، ص: 978.
(5) - المادة 31 من القانون 90-29، المصدر السابق، ص:1657.
(6) - آمال قداري، **دور أدوات التهيئة والتعمير في التوفيق بين مقتضيات حماية البيئة واعتبارات التنمية المستدامة**، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون- تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، جوان 2017، ص: 105.

بالمائة من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير بين سنة 2007 و2009 – غياب مبدأ المشاركة رغم أنها تنص عليه قانونا[1].

الفرع الثاني: دور أدوات التهيئة الوطنية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة

إن تعاظم الاهتمام من قبل المجتمعات والهيئات الدولية في الفترة الأخيرة بالتنمية المستدامة، وتعدد الدراسات حول تفعيل دورها، وتنوع البرامج والمخططات لإدراجها في المشاريع التنموية، هذه التحديات الحديثة التي لم تعهدها الجزائر من قبل دفعت بها إلى محاولة إدماج التنمية المستدامة ضمن أدوات التهيئة العمرانية، ثم تزويدها بآليات قانونية ومالية وهيئات تنظيمية متعددة، وبناء عليه أصبح تجسيد التنمية المستدامة على أرض الواقع ومواجهة التحديات مرهونا بأداء وكفاءة أدوات التهيئة العمرانية، باعتبارها أهم وسيلة قانونية وتقنية تملكها الدولة للتحكم في المجال العمراني، وتوجيهه حسب اختياراتها الإستراتيجية الكبرى، وذلك بهدف تحقيق التوزيع المتوازن والمستدام للتنمية عبر كامل مدن التراب الوطني[2].

أولا ـ أدوات التهيئة والتعمير ودورها في حماية البيئة:

وضع المشرع الجزائري ترسانة قانونية لتحديد السياسة العامة للتهيئة والتعمير، ولكن تبقى هذه العملية حديثة في الجزائر لحداثة القوانين المتعلقة بها، إذ أن تطور قوانين التعمير جاءت تبعا للظروف، حيث أن المشرع أخذ في وضعه لهذه القوانين اعتبار حماية البيئة في المقابل لهذا لما كانت التنمية المستدامة لا تستثني أي قطاع تنموي أو نشاط بشري، لأنها تدعو إلى تطور الإنسان من خلال استخدام حكيم وعادل للموارد الطبيعية، فمن الضروري أن يكون لهذا المفهوم مساحة واسعة من التأثير والتفاعل في القطاع العمراني لما لهذا القطاع من دور كبير في العملية التنموية وتأثير البيئة، كل هذه المبررات جعلت المشرع يضع قواعد وقوانين للتهيئة والتعمير من خلال محاولة التوفيق بين مقتضيات حماية البيئة واعتبارات التنمية المستدامة ، سيما بعد صدور القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، تجسد هذا التوفيق من خلال دعم القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ومختلف المراسيم التنفيذية اللاحقة له بالقانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، في هذا الصدد أوجدت أدوات للتهيئة متمثلة في مجموعة من المخططات أقرها القانون 90-29 دعمها القانون 01-20 بمخططات تنموية [3] .

ثانيا ـ أدوات التهيئة الوطنية والإقليمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة:

جاء القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ليؤكد على أهداف قانون التهيئة والتعمير، وذلك في إطار التنمية المستدامة كإطار متكامل متعدد الأبعاد والقطاعات، حيث عمل على تحديد التوجهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، والتي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة، وذلك من خلال الخروج من الساحل نحو تعمير الداخل لإعادة التوازن إلى المنظومة الحضرية وترقية الوظائف الجهوية، الوطنية والدولية للمدن الكبرى.

---

(1) - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص:376-377 بتصرف.

(2) - محمد ساسي، **أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر بين الواقع وتحديات التنمية المستدامة**، مجلة قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، كلية العلوم الإجتماعية، العدد 03، ماي 2007، ص: 220.

(3) - آمال قداري، المرجع السابق، ص: 97-112.

تعتبر من إيجابيات هذا القانون أنه وضع إطار مؤسساتي بإنشاء المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ووضع إطار عملي يتمثل في المخططات المختلفة المقاييس، حيث أوجدت نوعا آخر من الأدوات وهي أدوات التهيئة العمرانية على مستوى المقاييس الكبرى (الوطنية)، وأدوات التهيئة العمرانية على مستوى المقاييس المتوسطة (الإقليمية) وأدوات التهيئة العمرانية على مستوى المقاييس الصغرى (المحلية)، التي تهدف إلى ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة، وهذا نظرا لما أصبحت لتهيئة الإقليم من أهمية، والذي حدد هذه الأدوات [1]: المخطط الوطني لتهيئة العمرانية - المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية - المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر - المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية - المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل - المخطط الولائي للتهيئة لتهيئة مجالات الحواضر الكبرى[2]، بالإضافة إلى 14 مخطط توجيهي قطاعي.

ترمي السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية إلى تحقيق تنمية مستدامة متوازنة ومنسجمة لمجموع الإقليم الجزائري، كمنهج لوضع حد للمشاكل القائمة في المدن ورسم سياسة جديدة في التخطيط العمراني، وهي تنمية تراعي التطورات العالمية التي شهدتها الألفية الجديدة في ميدان التنمية المستدامة، أين كان لا بد للجزائر أن تعمل على دمج هذا المفهوم الجديد بالنسبة إليها في سياساتها العمرانية آخذة بعين الإعتبار خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، ولقد أكدت الدولة مجددا في هذه الفترة توجهها الجديد في ميدان العمران وتسيير المدن بإنشائها لوزارة منتدبة مكلفة بالمدينة ووضع قانون خاص بالمدينة، ووضعها أطر حديثة للتحكم في تسيير المدينة لتعيد إليها الإعتبار كنظام ديناميكي يحتاج إلى العقلانية في استعمال الفضاء وحوكمة رشيدة تعتمد على مبدأ المشاركة ولامركزية القرارات.

المبحث الثاني: أسس الاستدامة في إدارة المدن

نتطرق في هذا المبحث للأبعاد المختلفة لإستدامة المدن، وذلك بإبراز الأسس والاستراتيجيات المتعددة لإدارة المدن، ونخص بالذكر البعد السياسي والفني من خلال تفعيل دور المجتمع المدني وتفعيل شبكات صناعة السياسة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم البعد الثقافي والسياحي اللذان يعرضان أهمية التراث والهوية للمدينة المستدامة وكيفية استثمارهما سياحيا، وفيما يخص البعد الإيكولوجي أو البيئي فهو يدرس إمكانية التوظيف الأمثل للموارد المتاحة مع العمل على تحقيق الرفاهية من خلال استغلال التكنولوجيا.

المطلب الأول: البعد السياسي والفني لإستدامة المدن

تلعب هيئات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، والوصول نحو مدينة محلية مستدامة، دورا محوريا في عملية البناء والتعمير الاجتماعي، بل إن تلك الأهمية تزايدت في العقود الأخيرة من القرن العشرين

(1) - أنظر الملحق رقم 05 (مخطط أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر)، محمد ساسي، المرجع السابق، ص: 224.
(2) - المرجع نفسه، ص: 223-228، بتصرف.

نتيجة للمتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي شهدها العالم ككل، بما في ذلك الدول النامية التي ليست بمعزل عن تلك المتغيرات، بفعل المصالح المشتركة التي ترتبط باللدان المتقدمة [1].

الفرع الأول: البعد السياسي (تفعيل الحكم الراشد نحو مدينة مستدامة)

تخلت الدولة عن جزء كبير من الدور الذي كانت تشغله إقتصاديا واجتماعيا، بفعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أثرت على غالبية الأنظمة السياسية لدول النامية، وهو ما أدى إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهية الاجتماعية، خاصة وأن تلك الضغوطات الاقتصادية صاحبتها تحولات ديموغرافية وإجتماعية في دول العالم الثالث فرضت احتياجات جديدة، فضلا عن النمو الحضري الذي لم تواكبه تنمية إقتصادية، كما برز دور المنظمات غير الحكومية المتمثلة في الكثير من الجمعيات الخيرية و الاجتماعية من خلال التركيز على المشاركة الشعبية، كطريق أساسي في مسيرة التنمية بمختلف جوانبها، فلقد ركزت معظم الأمم في العديد من المناسبات على أهمية الدور التنفيذي لتلك المنظمات و الجمعيات و الهيئات الخاصة و الخيرية في مجال الإدارة و البيئة و التنمية، حيث شهد مؤتمر ريو "قمة الأرض" لسنة 1992 حيث نص في جدول أعماله القرن 21 على ضرورة دعم إشتراك الشرائح الاجتماعية بما في ذلك الشباب و المنظمات الغير حكومية في مسيرة التنمية، ومن الاستراتيجيات التي اقترحها البنك الدولي لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة هو تقوية المؤسسات البيئية و المشاركة الشعبية عبر بناء القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسات البيئية كأولوية و كذلك عبر تحسين القدرات الإدارية الفنية و تقوية أجهزة مراقبة و تطبيق معايير النوعية البيئية و اشتراك الجمهور في تحديد الأولويات و اتخاذ القرارات و تحفيز العمل الشعبي و زيادة الوعي، و كما هو قائم في الكثير من بلدان العالم[2].

إتجهت المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز دورها من مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث والتعامل مباشرة مع المنظمات والفاعلين الجدد غير حكوميين والمجتمع المدني أين يتم التعامل معهم، لسد الفجوة التي تركتها الدولة إنقاذا منها لضحيا التحرير الاقتصادي، إضافة إلى دور الأمم المتحدة للتأكيد على مشاركة المجتمع المدني في صياغة الخطط التنموية وصنع السياسات الاقتصادية[3].

إن نجاح المجتمع المدني في التأثير إيجابيا على عملية التنمية يرتبط بطبيعة الإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود نشاط ومنظمات المجتمع المدني، فإذا كانت ثمة إرادة جادة للتعاطي معهم إيجابيا حصل التغيير الكبير على مستوى الإستدامة، بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة، وإذا حصل العكس تحولت تلك المنظمات إلى مجرد تراخيص في الحقائب، أو وسائل للاسترزاق الشخصي، كما هو قائم في الكثير من الدول النامية [4].

---

(1) - خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة 03، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (مصر)، 2007، ص: 173.

(2) - مسعودة طالبي، **إدراج البعد البيئي في إطار التنمية المستدامة في التشريع البيئي الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي العدد 35 المجلد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، جويلية 2018، ص: 325.

(3) - نصر الدين لبان، المرجع السابق، ص:31-32 بتصرف.

(4) - المرجع نفسه، ص:31-32 بتصرف.

وإذا كانت العلاقة التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني فعالة في بناء المدن المستدامة، فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك مساهمة هذا الأخير في عملية التنمية المستدامة، وقد نجحت بعض الدول النامية إلى حد بعيد في ذلك من خلال ما تعرضه تقارير الموئل من تطبيقات لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى المحلي للمدن في محاولة لمواكبة ما تتمتع به المدن الكبرى للدول المتقدمة واعتبارها كنموذج معياري خاضع للتطبيق بالدول النامية[1].

الفرع الثاني: البعد الفني (تفعيل شبكات صناعة السياسة نحو مدينة مستدامة)

يتمثل البعد الفني في تفعيل شبكات صناعة السياسة، أين يحتاج تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى إصلاح جوهري لأدوات السياسات وصناعتها، لذلك يجب في أي دولة تقييم مدى فاعلية أدوات السياسات الحالية وإدخال أدوات جديدة، خاصة الأدوات المبنية على الحوافز التي تشجع السوق والعمل على تطبيقها بشكل واسع، وتتجسد هذه الأدوات السياسية في [2]:

- الأدوات التشريعية وتضم الأدوات التنظيمية الأكثر إستخداما لتحديد المعايير البيئية كمعايير الإنبعاثات والتصاريح القانونية لإستخدام الموارد البيئية.
- الغرامات والعقوبات البيئية الردعية
- الإتفاقيات التطوعية التحفيزية.
- أدوات الرصد والمعاينة وإصدار التقارير.
- الأدوات المبنية على الحوافز لتشجيع وإصلاح السوق.
- الأدوات الوقائية لتقييم التأثير على البيئة والمجتمع.
- الإدوات الإقتصادية التي تشجع على استخدام السلع والخدمات ذات التأثير المحدود على البيئة والموارد الطبيعية.
- الأدوات التي تتناول رفع الوعي وتغيير سلوك الإنسان في استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

المطلب الثاني: البعد الثقافي والسياحي لإستدامة المدن

إلى غاية مؤتمر جوهانسبورغ 2002 نجد أن هناك غيابا واضحا لمسألة الثقافة في التقارير والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، رغم أن مفهوم التنمية المستدامة هو مشروع حضارة. بينما تعتبر السياحية المستدامة بأنها نقطة التلاقي ما بين إحتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم.

الفرع الأول: البعد الثقافي (حماية مكونات التراث والهوية)

منذ بداية الإنسانية كانت الحضارة قائمة على الثقافة، لذا فإنه لا يمكننا تجاهل الثقافة إذا أردنا تشييد مشروع حضارة كمشروع التنمية المستدامة، وقد حان الوقت للتأكيد بأن البعد الثقافي في التنمية له أهمية تضاهي الأهمية الاقتصادية، فاليوم التنوع الثقافي مهدد على نحو خطير من طرف العولمة التي تحاول القضاء

(1) - نصر الدين لبان، المرجع السابق، ص: 33.
(2) - المرجع نفسه، ص: 33-39 بتصرف.

على جميع الثقافات، وتعويضها بنموذج ثقافي موحد يسود ربوع الأرض، فمثل ما أن التنوع البيولوجي ضروري لإستمرار الحياة على وجه الأرض، فكذلك التنوع الثقافي يكتسي نفس الأهمية [1].

فدور الثقافة في البحث عن التنمية المستدامة يمثل موضوع دراسة يستقطب أكثر فأكثر الباحثين في جميع أنحاء العالم، وعلى مستوى آخر، نلاحظ أن العديد من المنظمات العالمية تلتزم بخطوات عملية من أجل إدماج البعد الثقافي في سياساتها التنموية، رغم التباين في وجهات النظر حول علاقة الثقافة بالتنمية، حيث نجد من يرى أن الثقافة قد تكون عائقا للتنمية، وأن تطور بعض المجتمعات يستوجب تغييرا ثقافيا، ومن جهة أخرى، يرى فريق آخر أن كل ثقافة لها القدرة على التكيف مع متطلبات التنمية وبالتالي لا تُكوِّن أدنى عائق نحو التنمية، كما نلاحظ أن أبعاد التنمية المستدامة التي سبقت البعد الثقافي في الظهور، تجعل الإنسان في قلب التنمية، ولكن للأسف يكون هذا الإعتبار كائنا بيولوجيا فقط، فقليل ما نجد مفهوم التنمية المستدامة يعتني بالعلاقات الإنسانية، وما أنتجته العملية التنموية من مشاكل إجتماعية كالإقصاء الإجتماعي وتكريس الطبقية[2].

تاريخيا نجد أن إدراج البعد الإجتماعي والثقافي كان بطريقة محتشمة، أين أكد على موضوع الإحتياجات المتعلقة بالإجيال الحالية وكذا المستقبلية، فكما ورد في تقرير برونتلاند Brundtland: " إن الإحتياجات يتم تحديدها اجتماعيا وثقافيا، ومن أجل ضمان تنمية مستدامة يجب ترقية قيم تسهل ممارسة نمط إستهلاكي يكون مستدام في حدود الممكن "، ويعتبر هذا النص الإشارة الوحيدة في التقرير إلى البعد الثقافي للتنمية المستدامة، وتدريجيا إنطلاقا من التسعينيات أصبح البعد الثقافي عنصرا محوريا في موضوع التنمية المستدامة، حتى أنه تم اعتباره أحد أعمدة التنمية المستدامة، حيث أن الحوار بين الثقافات يمثل أهم ضمان من أجل الحفاظ على السلام في العالم، كما يمكن أن تلعب الثقافة دورا إيجابيا في إتاحة المعرفة والإندماج الاجتماعي، وخلق نوع جديد من الوعي الاجتماعي، ينمي في مختلف المجتمعات ثقافة المبادرة والمشاركة والمحافظة على التنوع الثقافي والتعايش [3].

تعرف الهوية الثقافية والحضارية للأمم بأنها القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعا يتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى، ويعرفها آخرون بأنها المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية وتشكل أمة [4].

يعتبر مصطلح " ثقافة التنمية " من المصطلحات التي تتناول بعدين مهمين على الصعيد الثقافي والمعرفي، فالبعد الثقافي هو بعد متداخل يتعذر تعريفه بسهولة، وإن كان يعني إجمالا أسلوب الحياة الذي يميز بين كل مجموعة بشرية وأخرى، وهي المنتج الذي يتم تعليمه ونقله من جيل لآخر، أما البعد الثاني فهو البعد التنموي، والذي تجاوز حاليا مدلوله الاقتصادي السابق ليصبح بمثابة عملية كلية واعية تهدف لصياغة بناء

---

(1) - زكرياء ديب مهدي، **البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة، قراءة نقدية في تقرير بروتلاند** 1987، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 09، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، ديسمبر 2014، ص:227-232 بتصرف.

(2) - زكرياء ديب مهدي، المرجع السابق، ص:227- 232 بتصرف.

(3) - المرجع نفسه، ص:227- 232 بتصرف.

(4) - نور الهدى عبادة، **الهوية الثقافية الجزائرية والعولمة الإعلامية: المهددات وسبل الوقاية**، مجلة الإتصال والصحافة، العدد 09، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام الجزائر (الجزائر)، 2019، ص:36.

حضاري اقتصادي اجتماعي سياسي قانوني شامل، وثقافة التنمية هي أسلوب محدد يتم تبنيه لإنتاج وتطوير عملية التنمية بالمجتمعات عن طريق إستثمار مواردها في استيراد وجلب أحدث التقنيات المعاصرة من أدوات ومعدات ومنتجات وأنماط للحاق بركب أحدث ما يتم تصنيعه في الدول المتقدمة، وفي حيازة أحدث الإصدارات من كافة المنتجات، غير أن محاكاة الدول النامية للدول المتقدمة قد يتجاوز في بعض الأحيان حدود المعقول، ففي الوقت الذي نجد فيه الدول الغربية تعمل وفقا للحكمة القائلة " لو لم يكن مكسورا فلا تبادر بإصلاحه" كتعبير عن أنه من الخطأ تبديل شيء لا يزال صالحا للعمل والإستعمال، فإن المجتمعات النامية تتجه نحو ثقافة البذخ فتغير كل مالا داعي لتغييره، في إشارة لقدرتها على مواكبة الأحدث والأشد تطورا طيلة الوقت، وللتدليل على كونها جزءا من عملية التنمية الشاملة تكتنف جوانب المجتمع بأكمله[1].

كما أن المجموعات البشرية ترى في مجموع الممارسات والمعارف والمهارات والفضاءات الثقافية المرتبطة بها جزءا من مكونات تراثها الثقافي، حيث أن التراث اللامادي المتوارث من جيل لآخر يعاد تشكيله من طرف الأشخاص والمجموعات البشرية وفق ما يمليه عليهم محيطهم وتفاعلهم مع إرثهم التاريخي، كذلك أن هذا التراث يعبر عن نفسه من خلال التقاليد والتعبيرات الشفهية من أساطير وحكايات، وكذا من خلال فنون الفرجة والممارسات الاجتماعية من عادات وتقاليد ومواسم ومهرجانات احتفالية تطغى على ثقافة المدينة المحلية مما يسهم في استمراريتها[2].

غير أن نظام البناء في مدينة تأخذ معايير الإستدامة قد لا يعكس بالضرورة الإرث العمراني المتوارث عبر الأجيال، فلا يكون في الواقع إلا انعكاساً حقيقياً لتأثير رؤوس الأموال في صورة المدينة، وليس بالضرورة تعبيراً عن نمو اقتصادي متوازن، كمدينة دبي التي على الرغم من أنَّ البناء المستدام فيها ينسجم وحلم دبي أن تكون المركز المالي الأول في المنطقة إلا أنَّه هو طفرة عابرة، ودبي أعطت لنفسها بذلك صفة التبعية التي يحكمها الاقتصاد العالمي، فاختل توازنها العمراني وسحق تاريخها على يد مستقبلها، فلم تعد بذلك تحقق المثالية المرجوة لصورة المدينة المستقبلية، وعلى أقل تقدير على المستوى العمراني، فقد مالت بنظرتها نحو الزمان وأهملت المكان، وما محاولة هدم البيوت القديمة في حي البستيكة في نهاية الثمانينات لولا طلب الأمير تشارلز خلال زيارته لدبي القديمة بالمحافظة عليها وترميمها، لتؤمن بذلك تلك الألفة المهجنة بين صورة ماضيها ومستقبلها [3].

تعتبر المدن الجديدة ظاهرة حضرية جديدة، وبالطبع تختلف عن المدن القديمة التي تحتوي على مراكز البلدة القديمة وماض مميز، على الرغم من أنها لا تتمتع بتاريخ طويل خاص بها، يمكن لهذه المجتمعات الجديدة أن يكون لديها المعالم الثقافية الخاصة بها، في المناطق التي تم بناؤها، وعبر الناس الذين يعيشون فيها والذين يتمتعون بتراث تاريخي، فالمدن الجديدة بحاجة إلى العمل على نمو متوازن في مجالات حماية التراث التاريخي، الثقافي والتنمية السياحية التي يحتاجونها لتطوير هوية متماسكة خاصة، عن طريق إستراتيجيات متعددة في

(1) - نصر الدين لبان، المرجع السابق، ص: 41-42 بتصرف.
(2) - المرجع نفسه، ص: 41-42 بتصرف.
(3) - أحمد عامر جبري، **نحو نظام بناء متوازن – مقارنة بين دمشق ودبي**، المجلد 28، العدد 01، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، دمشق (سوريا)، 2012، ص: 198-199 بتصرف.

القطاعات الشاملة التي تعالج عددا من المخاوف، لضمان نمو هذه المدن إقتصاديا واجتماعيا بشكل مستدام، عن طريق إشراك مواطنيها في هوية مشتركة والشعور بالإنتماء إلى المجتمع، فيكون لديها معالم ثقافية خاصة بها.

وفي الجزائر يعتبر القانون 98-04 المؤرخ في 15-06-1998 المتضمن حماية التراث الثقافي[1]، أول قانون من ضمن القوانين التي شرعت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي تهدف إلى التعريف بالتراث الثقافي للأمة وسن القواعد العامة لحمايته والمحافظة عليه وتثمينه وضبط شروط تطبيقه، والذي من خلاله شرح المشرع جميع الإجراءات الخاصة بالممتلكات الثقافية بالتفصيل على غرار التشريعات الأخرى في الدول العربية.

الفرع الثاني البعد السياحي (حماية جاذبية الإقليم من خلال التنمية السياحية المستدامة)

يؤدي العمل للوصول إلى السياحة المستدامة، إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر السياحية بطريقة توفر الإحتياجات الاقتصادية والإجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي للمقصد السياحي [2].

إن تطبيق السياحة المستدامة وإدراج البعد البيئي في العمل السياحي، يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة وصديقة للمجتمع وذات جدوى إقتصادية عالية، وتعرف السياحة المستدامة على أنها نقطة التلاقي بين ما بين إحتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والطبيعية، ولكنها في نفس الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها[3].

ولإستدامة السياحة ثلاثة مظاهر متداخلة هي الإستدامة الإقتصادية، الإستدامة الإجتماعية والثقافية والإستدامة البيئية، وهي في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الإستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر بالمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح، ولا تحدد السياحة بالوسط الطبيعي، بل تضم كل أنواع السياحة سواء في المدن أو في غيرها، ويجب أن تتكيف مع مبادئ التنمية المستدامة ، وفي هذا السياق نجد تصنيفات أخرى (السياحة المسؤولة والأخلاقية – السياحة العادلة – السياحة الإجتماعية – السياحة التضامنية)، ومن خلال ما سبق نستنتج أن السياحة المستدامة هي الإستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية دون المساس بالجانب البيئي والثقافي من أجل تعظيم الفوائد وذلك بشكل مستمر ومتواصل، وتتعلق هذه الإستدامة بالإستدامة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية [4].

ولكي يكون هناك تحولا نحو السياحة المستدامة، يجب المحافظة على الجمال الطبيعي والكنوز الثقافية، عن طريق نقل الحركة السياحية نحو أماكن أقل شهرة وتعزيز عروض السياحة لجذب الزوار على مدار السنة،

---

(1) - القانون 98-04 المؤرخ في 15-06-1998 **والمتعلق بحماية التراث الثقافي المعدل والمتمم**، ج.ر.ج.ج، العدد 44 الصادرة في 17-06-1998، ص:03.

(2) - أمينة بركان، **السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد 01، جامعة خميس مليانة عين الدفلى (الجزائر)، 2014، ص:234.

(3) - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، **دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها**، الطبعة 01، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، برنامج الامم المتحدة للبيئة، القاهرة (مصر)، 2007، ص:10.

(4) - خديجة عزوزي، المرجع السابق، ص: 81-82 بتصرف.

بدلا من جذبها فقط في موسم الذروة، من خلال تحويل الوعي البيئي إلى أصول تدر الأموال وتطوير المسارات السياحية المهجورة والتي يمكن تعزيزها خارج السياحة التقليدية، وذلك عن طريق تحسين إدارة المواقع السياحية من أجل زيادة جاذبيتها وإستدامتها، والعمل على تقدير المحميات الطبيعية بطريقة تحمي البيئة.

ومن أجل استعادة القدرة التنافسية للوجهات السياحية الأكثر شعبية، يجب العمل على ضبط إستراتيجيات مناسبة من خلال تحديد أفضل الممارسات لتقليص حجم التدهور البيئي والثقافي عن طريق تحديث إدارة الأصول السياحية والإستثمار في التكنولوجيات الجديدة والسياسات المبتكرة من أجل زيادة جاذبيتها واستدامتها.

وفي الجزائر جاء القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والذي يهدف إلى وضع حد للفوضى وعدم الانسجام الموجود في التنمية السياحية الوطنية من خلال تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات بطريقة تضمن لها الاستمرارية في العمل، ولهذا جاء في مادته الأولى: "يحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها، وهذه الأنشطة والتدابير والأدوات تكون وفق آليات التنمية المستدامة" [1].

بينما يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT والذي هو عبارة عن قرار وزاري مشترك مؤرخ في 09-07-2006 يحدد تشكيلة اللجنة المركزية لإعداد مشروع المخطط التوجيهي القطاعي للتهيئة السياحية وكيفيات عملها [2]، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لآفاق 2025، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01- 02 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أكثر من إطار مرجعي للسياسة السياحية بالجزائر، ويتم من خلاله النشاط العام والخاص إلى غاية آفاق 2025، وهو يسطر برنامج التنمية وترقية السياحة الوطنية وتعزيز الثروات الثقافية والطبيعية قصد إدراجها تدريجيا في الشبكات الدولية [3].

المطلب الثالث: البعد التكنولوجي (المدينة الذكية وعلاقتها بالمدينة المستدامة)

إن التحديات التي تواجهها مدن العالم الثالث، لا تزال مليئة بالمشاكل المتعددة التي تواجه التنمية الحضرية، والتي تحتاج إلى حلول متكاملة في قطاعات ومجالات مختلفة، والتي من المفترض أن تواكب قطاعات أخرى مثل الإتصالات والمعلومات التي أصبحت الصفة المميزة للتحضر لمعظم مدن العالم [4].

الفرع الأول: العوامل المساعدة على إنشاء المدن الذكية وتطويرها

إن التطور التقني الهائل الذي عرفه نهاية القرن العشرين، كان له الأثر الكبير في ظهور مجتمع من نمط جديد يعتمد بشكل متزايد على المعرفة والذكاء التكنولوجي، وإضفاء صفة الذكاء لمدينة ما لا يتحقق إلا بتبني

(1) - القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17-02-2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج.ر.ج.ج العدد رقم 11، الصادرة بتاريخ 19-02-2003.
(2) - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09-07-2006، ج.ر.ج.ج العدد 65 الصادرة في 15-10-2006، ص: 28.
(3) - أمينة بركان، المرجع السابق، ص:244-245.
(4) - إبراهيم جواد آل يوسف ومحمد مهدي حسين، **المدن الذكية المستدامة: آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحدي والعشرون**، جامعة التكنولوجيا، العراق، مقال إلكتروني: https://www.researchgate.net/publication/322745960، ص: 11-17 بتصرف.

مبادرات واستراتيجيات تعتمد على خلق بيئة رقمية وقانونية، منظمة لمختلف المعاملات الإلكترونية، فتطور مفهوم المدينة نتيجة لهذا التطور التكنولوجي والاجتماعي الحاصل وما يقابله من تقدم في المجالات العلمية [1].

وبناء على هذا، تعمل الجزائر جاهدة لمواكبة التطور التكنولوجي والذي يعد أهمها المدن الذكية والتقنيات الحديثة المرتبطة بها مثل أمن النية التحتية وإدارة وتحليل المعلومات والإتصال بين الإجهزة، كما تحرص الجزائر على الإستفادة بحصتها من الإقْتصاد الرقمي، لخدمة التنمية والتي تعد اقتصاد الغد في العالم، ومن جهة تؤكد الحكومة التي تعمل على خلق بيئة رقمية في جميع الميادين وكانت فرصة لمسؤولين محليين للوقوف على تجارب الدول الأجنبية في مجال تطوير وتسيير المدن الذكية، وفي هذا السياق فقد تم انعقاد ندوة دولية بالجزائر العاصمة لإطلاق مشروع الجزائر العاصمة مدينة ذكية، ومن ضمن برامجها التطور الرقمي، وإنجاز مركز الإبتكار التكنولوجي مزود بمركز البيانات الذي يشكل أساس كل سياسة رقمية في إطار المدن الذكية [2].

وللوصول إلى مفهوم المدينة الذكية لا بد من أن تتوافر على جملة من الصفات والسمات التي تدعم التواصل بين أجزائها المختلفة عن طريق الربط التفاعلي بين المباني والمساكن والعقارات على اختلاف أصنافها والخدمات الحكومية المتنوعة والمجالات الرياضية والترفيهية مما يعكس إيجابا على الرفاهية وأسلوب الحياة، وذلك عن طريق توفر جملة من العناصر، نوردها فيما يلي[3]:

- تكامل البنية التحتية لتقنية المعلومات والإتصالات للتمكن من تأمين الخدمات المطلوبة في هذه المدينة بصفة آنية، والقدرة على التمدد التقني مستقبلا واستيعاب أي تطور في هذا المجال.
- توفر جهاز إداري مركزي للمدينة الجديدة منظومة تحكم حاسوبية وإلكترونية بإشراف موارد بشرية مدربة ذو هيكلة إدارية مترابطة ومتكاملة بدقة لا تسمح بوقوع أخطتء جراء إزدواجية القرار أو التداخل في الصلاحيات.
- إدارة ذكية للنفايات عن طريق توفير منظومة متكاملة يمكنها مراقبة عملية جمعها وإدارتها وتنظيمها بشكل يضمن الحفاظ على بيئة المدينة مع الإستفادة من أنواع النفايات باتباع المعالجة البيئية السليمة لها بأقل تكلفة مادية وأقل عدد من العمالة فضلا عن تحويلها إلى مورد إقتصادي مهم.
- مراقبة بيئية ذكية التي تساعد على حماية البيئة ورصد مستويات الأمطار وحركة الرياح والتلوث داخل وخارج المدن وربطها بتطبيقات ذكية لمصلحة المواطن.
- نظام ذكي لمكافحة الكوارث عبر الأقمار الإصطناعية وشبكات الإتصال وتقنية المعلومات للحصول على التنبؤات البيئية والمناخية العالية الدقة لوضع الحلول المناسبة والعاجلة التي تضمن سلامة المواطنين والحفاظ على الممتلكات والتقليل من الخسائر.

---

(1) - كريمة برني، **الأطر القانونية لتجسيد المدن الذكية في دول العالم الثالث بين النص والتطبيق**، أعمال المؤتمر الدولي الأول حول المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة: واقع وآفاق، المركز الديمقراطي العربي، برلين (ألمانيا)، 29 و30 مارس 2019، الجزء الأول، ص:36-37.

(2) - عبد المالك بلالي ونصر الدين كيرور، **مواصفات المدن والمنازل الذكية**، أعمال المؤتمر الدولي الأول حول المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة: واقع وآفاق، المركز الديمقراطي العربي، برلين (ألمانيا)، 29 و30 مارس 2019، الجزء الأول، ص:47.

(3) - المرجع نفسه، ص:47.

– إدارة ذكية للحياة اليومية بإيجاد شبكة سريعة ومتطورة لدعم التواصل والنشاط اليومي في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والأمنية والإقتصادية، ومستوى عال لإدماج المواطنين.

ترتكز المدن الذكية في كونها صديقة للبيئة، مع الطاقة الذكية والبيئات الذكية والتنقل الذكي، وعلى المدن كونها أكثر ملاءمة للعيش، مع الصحة الذكية والتعليم والمعيشة الذكية، حيث أن الحاجة إلى وضع نموذج مستدام للتحكم بالتحضر السريع والنمو السكاني المتوقع في المدن، دفع الإتحاد الدولي للإتصالات (ITU) إلى صياغة مصطلح "المدن الذكية المستدامة" وتعريفها بأنها " المدينة المبتكرة التي تقوم على استعمال تكنولوجيا العلومات والإتصال (ICT) وغيرها من الوسائل لتحسين نوعية الحياة وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية والقدرة على المنافسة مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والإجتماعية والبيئية"، فمن بين التحديات التي يفرضها التحضر السريع، مواجهة متخذي القرارات ضرورة إعادة التفكير في الطريقة التي يتم بها إنشاء البنية التحتية وتقديم الخدمات وانخراط المواطنين والربط بين النظم، بهدف تحويل المدن إلى بيئات حية أكثر إستدامة وأقوى، ويقع الإبتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الصميم من هذا التحويل.

الفرع الثاني: المؤشرات المشتركة بين المدينة الذكية والمدينة مستدامة

يجب تحديد رؤية لكل مدينة ذكية مستدامة، تنسجم مع مجتمعها المحلي التي من خلاله تتحدد هويتها والأولويات السياسية البعيدة المدى، وكذلك تحديد إستراتيجية التنمية، ومن المهم تحديد صلة أصحاب المصالح في المدن الذكية المستدامة الذين سيساعدون مع تنفيذها، كما يتطلب تحديد مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الحالي في المدينة، وتحديد آليات الحكم القائمة التي ستسمح للكفاءة والإدارة الفعالة للحلول المدن الذكية المستدامة.

هناك تداخل واضح بين مؤشرات المدن المستدامة والمدن الذكية، حيث أن تداخل مبادئ المدن المستدامة (الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية) فيما بينها لتكون (ملائمة للعيش، قابلة للإستمرار ومنصفة تحقق العدالة) وعند تأثير العوامل المؤسساتية، الإنسانية والتكنولوجية، تتكون المدن الذكية [1]، فهناك مبادئ مشتركة بين المدينتين الذكية والمستدامة، فالمدن دوما تلعب دوراهاما في تشكيل مستقبل بيئتنا ومستقبل الطاقة من خلال الإختيارات الذكية للتنمية الحضرية، وإدارة الطلب على الطاقة وخيارات تجهيزها وبالمقابل ستكون المدن أكثر حيوية وأكثر إستدامة، وكذلك فإن استخدام التكنولوجيا الرقمية المتقدمة في تحقيق الكفاءة والإقتصادية وترشيد الإستهلاك للموارد والطاقة، يمثل عاملا حاسما في تحقيق الإستدامة الحضرية [2].

يقترن هذا الإصطلاح في بناء المدن الجديدة وإدارة خدماتها من كهرباء وإضاءة ومياه وتدفئة ومواصلات واتصالات، وبتطبيق طرق التحكم الآني بواسطة وسائل ذكية، مثل كاميرات ومجسات وشبكات اتصال، وتجميع معلومات وإدارة تلك المعلومات من مركز يجمع المعلومات، وبتصرف فيها بحسب الأوضاع الآنية والإحتياجات، وبالتالي فإن القطاعات التي تتضمنها تقنية المدينة الذكية المستدامة تشمل الخدمات الحكومية،

(1) - أنظر الملحق رقم 02، إبراهيم جواد آل يوسف ومحمد مهدي حسين، المرجع السابق، ص: 13.
(2) - المرجع نفسه، ص: 14.

النقل والمرور وإدارة، وطاقة ورعاية صحية، ومياه ونفايات، كذلك يتم تطوير تطبيقات المدن الذكية بهدف تحسين إدارة التدفقات الحضرية والسماح للإستجابات بالزمن الحقيقي للتحديات، حيث يصبوا مخططوا المدن الحضرية إلى تفضيل وجود نهج متكامل يتمثل في إدارة المدن كشبكة متكاملة لا كمجموعة من قطاعات أحادية منفصلة، ويعزو ذلك إلى زيادة نوعية حياة السكان من خلال الدمج بين الإبتكار التكنولوجي والإبتكار الاجتماعي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتحسين أداء قطاعات مثل النقل والطاقة والسلامة الحضرية والتخلص من النفايات، حيث يمكن تقييم المدن الذكية المستدامة من خلال مؤشرات ستة قطاعات هي: المعيشة، الناس والمجتمع، البيئة، التنقل، الاقتصاد والحكم [1].

يمكن الخروج بمؤشرات علاقة الترابط والتكامل بين النموذجين الذكي والمستدام للمدن، يمكن تلخيصه فيما يأتي من المؤشرات المشتركة بين النموذجين مما يجعل من المدينة الذكية مدينة مستدامة [2]:

أولا- الحوكمة الذكية (المشاركة): العمليات الديمقراطية المشاركة لكل الفئات وعدم التهميش - الشفافية وسهولة الوصول للعلومات - الترابط البيني الحكومي (الحكومة المتعددة المستويات) - المنظمات والإدارات - تحسين وصول المجتمع إلى الخدمات الاجتماعية والعامة.

ثانيا- الاقتصاد الذكي (المنافسة): التنافسية العالمية الإقليمية – الإبتكار – الشروع بتنفيذ المشاريع الريادية – نطاق واسع لوصول جميع المواطنين والأعمال للفرص التجارية – إستقلالية المكان والمساعدة على الحفاظ على السكان في المناطق الريفية – الوسائل الإلكترونية في العمليات التجارية بجميع أنواعها كالخدمات المصرفية الإلكترونية والتسوق الإلكتروني والمناقصات).

ثالثا - التنقل الذكي (الإتصالية): أنظمة النقل أكثر كفاءة وذكاء – شبكات بالإستفادة للكفاءة حركة المركبات والأشخاص والسلع للحد من الجمود – السلوكيات الاجتماعية الجديدة مثل تقاسم مواقف السيارات وتجميع السيارات – إدارة النقل بما يحقق سهولة الوصول وخدمات لوجستية.

رابعا - البيئة الذكية (الإستدامة): الإستدامة البيئية وكفاءة إستهلاك الطاقة من خلال الإبتكارات التكنولوجية – تعزيز الحفاظ وإعادة استخدام المواد – إدارة الموارد وحماية البيئة.

خامسا - المجتمع الذكي (المعرفة): إيصال الخبرة التعليمية بصورة متسقة في كل من المناطق الحضرية والريفية – حلول التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد والتعلم بطرق تعاونية ليكون المواطن على مستوى تعلم أفضل – التعليم الرقمي والتمكين من العمل على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات – بناء المجتمع القائم على إدارة الحياة الحضرية.

سادسا- المعيشة الذكية (نوعية الحياة): الرعاية الصحية والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة بما في ذلك الصحة الإلكترونية أو عن بعد – إدارة السجلات الصحية إلكترونيا – المنزل الذكي والبناء الذكي – السياحة والثقافة والترفيه.

---

(1) - إبراهيم جواد آل يوسف ومحمد مهدي حسين، المرجع السابق، ص: 15.
(2) - المرجع نفسه، ص: 16.

المبحث الثالث: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء المدن المستدامة (مدينة دبي كنموذج)

يزخر العالم بتجارب عديدة ناجحة في مجال المدن المستدامة، سواء تعلق الأمر بسياسة حضرية تتجه نحو إعادة تجديد المدن أو بناء مدن جديدة، وتعد مدينة غويونغ Guiyang في الصين المدينة الوحيدة في العالم التي خططت إلى مشروع تحويل كلي إلى مدينة مستدامة، بينما برمجت الصين في نفس الوقت بناء 400 مدينة مستدامة جديدة في العشرين سنة القادمة لاستيعاب حوالي 300 مليون من سكان الأرياف، وفي كندا توجد المدينة المستدامة فانكوفر Vancouver والتي هي قادرة على التوفيق بين الكثافة في البناء والمساحات الخضراء في المركز والضواحي واعتبرت نموذج المدينة المستدامة القابلة للعيش أين جمعت بين كل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والثقافية والإجتماعية.

فمنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثاني) في عام 1996، حققت أغلبية بلدان منطقة غربي آسيا تقدما كبيرا في إدارة التوسع الحضري، على الرغم من الأزمة الاقتصادية والاضطرابات المدنية والقلاقل السياسية والنزاعات التي تشهدها جميع أنحاء المنطقة خلال العقد الماضي، وشهدت جميع بلدان المنطقة نموا حضريا كبيرا، باستثناء البحرين وجيبوتي وقطر والكويت، التي ظل نمط التنمية فيها حضريا في الغالب، وستضم المدن أكثر من 70 بالمائة من سكان العرب بحلول عام 2050، مما سيخلق فرصا وتحديات جديدة فيما يتعلق بالإستمرار في توفير مستوطنات بشرية تتميز بالشمولية والمرونة والأمان[1].

المطلب الأول: مؤشرات وسياسة التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

لم يكن هدف إختيار دولة الإمارات العربية المتحدة عموما وإمارة دبي خصوصا، إلا لأنها أصبحت حالة متميزة في النمو في منطقة الخليج العربي، ولأن تجربتها أصبحت كوكبا تدور في فلكها الدول العربية الباحثة عن التطور العمراني، واستقطاب رؤوس الأموال للإستثمار في القطاع العقاري، الذي يعد من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية [2]، والجزائر هي إحدى الدول التي تطمح لتحويل مدنها خصوصا الكبرى لتكون مدن عصرية، تجتمع فيها عناصر التنمية المستدامة.

الفرع الأول: لمحة عن دولة الإمارات العربية المتحدة

قبل الحديث عن الإنجازات، لابد لنا أن نعرج سريعا في لمحة عن تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة وكيف نشأت، فدولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية تأسست في 2 ديسمبر 1971 وتتكون من سبع إمارات هي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة، وتعد الدولة واحدة من الدول الأكثر إستقرارا على مستوى العالم في التاريخ الحديث، إضافة إلى ريادتها في مجالات الاقتصاد، والاستقرار الاجتماعي والأمن.

---

(1) - الأمم المتحدة، التقرير الإقليمي للمنطقة العربية: **نحو مدن عربية شاملة للجميع وآمنة تتسم بالقدرة على الصمود والإستدامة**، مؤتمر الموئل الثالث، رقم A/CONF.226/6، موجز تنفيذي، أكتوبر 2016، ص: 04.

(2) - أحمد عامر جبري، المرجع السابق، ص:198 - 199.

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا، وتحديدا في الجهة الغربية الجنوبية منها، في شرق الجزيرة العربية، تحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي، وللدولة حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر، ومن الجنوب والغرب لها حدود برية مع المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان، وتقع بين دائرتي عرض 22 و26.5 درجة شمال خط الاستواء، وخطي طول 51 و56.5 درجة شرق خط جرينيتش، ضمن المنطقة الحارة، وتبلغ مساحتها نحو 83.600 كلم مربع، تضم الدولة أكثر من 200 جزيرة، وتشكل إمارة أبوظبي القسم الأكبر منها، حيث تمثل 86.77 بالمائة من المساحة الكلية للدولة، ويبلغ عدد سكان دولة الإمارات بنحو 9.400 مليون نسمة عام 2017م، موزعًا حسب الجنس بنسبة 72.40% من الذكور (6.806 مليونًا)، مقابل 27.60% من الإناث (2.594 مليونًا)، بنسبة نوع بلغت 262 ذكرًا لكل 100 أنثى، ومقارنةً مع التعداد الرسمي للسكان لعام 2016م، بلغ معدل النمو السكاني نحو 3.06% في عام 2017م (7.9 مليون نسمة وفقا للإحصائيات الرسمية لسنة 2016) [1].

في وسط صحراوي وجاف، أين نغطي الصحراء 74بالمائة من مساحة الدولة، عملت الإمارات العربية المتحدة على إثبات أنه حتى من وجهة النظر الإنشائية والتكنولوجية يمكن تحقيق المستحيل، من خلال إنجازاتها الجريئة الناتجة عن رغبة المستثمرين الوطنيين في تجسيد التقاليد العمرانية وأساليب الحياة المحلية بطريقة حكيمة وحديثة [2].

أخذت دولة الإمارات المتحدة تلتزم بمفهوم التنمية المستدامة من خلال التشديد على البرامج التنموية بالدولة تنفيذا لأجندة الموئل، ومن أجل الوقوف على واقع التنمية المستدامة لابد من التعرف على مؤشراتها في دولة الإمارات والموضحة في قائمة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمؤشرات المتعلقة بتطبيق أجندة الموئل والتي توفرت عنها البيانات [3].

قامت دولة الإمارات بعدة خطوات لتعزيز مفهوم الاستدامة في كافة القطاعات، وإرساء بنية تحتية متكاملة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع المحافظة على سلامة البيئة، وذلك عن طريق إطلاق المبادرات المختلفة وتبني كل الأفكار الإبتكارية، فقامت ببناء العديد من المدن المستدامة التي تحافظ على الطاقة، وتُسخر فيها الطاقة المتجددة باستخدام التقنيات والتصميمات المعمارية الحديثة، والكثير من المشاريع التي تطبق المنهج التنموي، وهذا بالإضافة الى تنظيم معارض مدن المستقبل التي تعتبر منصة عالمية، حيث إستقطبت من خلالها أكثر النماذج المهمة في هذا الصدد على مستوى العالم [4].

---

(1) - المجلس الوطني للإعلام، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات 2016**، الموقع الإلكتروني البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة https://www.government.ae/ar-AE/resources/publications، تاريخ الإطلاع والتحميل: 24-02-2019، التوقيت 09 سا و 20 د، ص: 06.

(2) - إنتظار جاسم جبر وشروق نعيم جاسم، المرجع السابق، ص: 314.

(3) - نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مشاريع الإسكان**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، عدد 34 عدد خاص بمؤتمر الإسكان 2015، جامعة الكوفة (العراق)، 2015، ص:141

(4) - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الموقع الإلكتروني:-https://www.government.ae/ar-AE/more/history-of-the-uae، آخر تحديث في 2018/10/16، تاريخ التصفح: 2019/02/27 ساعة 10و 25 د .

الفرع الثاني: جهود الإمارات لتحقيق الإستدامة

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لإنجاز مستوطنات بشرية مستدامة، من خلال تبني سياسات التخطيط الحضري التي تعزز التعايش السلمي وتشجع على الحوار بين المقيمين ومستويات الحوكمة، وتجسد أهدافا سياساتية مثل الصحة والنقل وتسيير التنقل من أجل توطيد العدالة الاجتماعية، لا سيما بالنسبة لفقراء المدن وفئات الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقات.

عالجت دولة الإمارات العربية المتحدة مسألة تغير المناخ باتخاذ إجراءات وسياسات للحد من آثار تغير المناخ والتأقلم معه على المستويين الفدرالي والمحلي، كما انعكس إلتزام حكومة الإمارات بالتنمية المستدامة في "رؤية الإمارات 2021" واستراتيجية "إقتصاد أخضر لتنمية مستدامة" نتيجة لذلك وضعت عدة إستراتيجيات ومبادرات وطنية ومحلية داعمة للإستدامة، كرفع مؤشر جودة الهواء إلى 90 بالمائة، وزيادة نسبة التقنيات النظيفة إلى 24 بالمائة والنفايات المعالجة إلى 75 بالمائة، ومراجعة تدفق الأيض العمراني للطاقة والمياه والنفايات كونه أحد المؤشرات الرئيسية للإستدامة، وكفاءة الموارد والبصمة البيئية [1].

أولا - الجهود التشريعية المبذولة في استدامة البيئة [2]:

بالإضافة إلى الإهتمام ببناء منشآت صديقة للبيئة، وضعت حكومة الإمارات عدة قوانين لضمان بيئة مستدامة للحياة، وأطلقت عددا من السياسات لحماية البيئة، ومن هذه التشريعات نجد:

1- القوانين الاتحادية:

- القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها ولوائحه التنفيذية الخمسة
- القانون الاتحادي رقم 19 لسنة 1993 بشأن تعيين المناطق البحرية لدولة الإمارات
- القانون الاتحادي رقم 23 لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية
- القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض
- القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 2009 بشأن حماية الأصناف النباتية الجديدة
- القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2013 في شأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2009 في شأن المدخلات والمنتجات العضوية
- القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2013 بشأن الوقاية من الأمراض الحيوانية المعدية والوبائية ومكافحتها

2- قرارات مجلس الوزراء:

- القرار رقم 23 لسنة 2001 في شأن حماية موانئ وسواحل الدولة وبحرها الإقليمي من حوادث التلوث البحري بالنفط

(1) - مجد فياض وآخرون، **الوضع الراهن للمدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية: تقرير عن دولة الإمارات العربية المتحدة**، وزارة التغيير المناخي والبيئة، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2017، ص:76.

(2) - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الموقع السابق، تاريخ التصفح: 2019/02/27 ساعة 10و 45 د .

- القرار رقم 37 لسنة 2001 في شأن أنظمة اللوائح التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 37 لسنة 1999 م في شأن حماية البيئة وتنميتها
- القرار رقم (29) لسنة 2006م في شأن استخدام السفن والوحدات البحرية كمستودعات عائمة في نقل أو تخزين مادة النفط أو أي من مشتقاتها
- القرار رقم 39 لسنة 2006 في شأن حظر استيراد وإنتاج واستخدام ألواح الاسبستوس
- القرار رقم 137 لسنة 2012 في شأن الخطوط الإرشادية لتنظيم أنشطة المنشآت العاملة في مجال صناعة الاسمنت
- القرار رقم 26 لسنة 2014 في شأن النظام الوطني الخاص بالمواد المستنفدة لطبقة الاوزون

3- الإتفاقيات الدولية: اشتركت دولة الإمارات في الجهود الدولية لمعالجة المشاكل البيئية، حيث وقعت وصادقت على بعض الاتفاقيات البيئية مثل:

- معاهدة فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون
- بروتكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون
- معاهدة بازل بشأن مراقبة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها
- معاهدة الأمم المتحدة بشأن مقاومة التصحر
- معاهدة روتردام بشأن الموافقة المسبقة للإتجار الدولي في أي مواد كيميائية خطرة أو مبيدات حشرية
- معاهدة التنوع الحيوي
- معاهدة ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية
- معاهدة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- بروتكول كيوتو المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي
- معاهدة التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالخطر - استشهاد
- المعاهدة الدولية بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية - رامسار
- معاهدة الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث، وبروتوكولاتها.

ثانيا - الجهود المبذولة في بناء المنشآت المستدامة [1]**:**

قامت وزارة البنية التحتية بتبني الكثير من المبادرات التي تتعلق بتعزيز الاستدامة والأبنية الخضراء، ومن ضمنها إطلاق إنشاء محطات شحن المركبات الكهربائية مجانا في المباني الحكومية (برنامج الشاحن الأخضر)، وتم عمل إستراحات المركبات على الطرق الإتحادية والمجمعات السكنية.

كما إعتمدت الوزارة أيضا على بعض الأفكار المستدامة، التي تتعلق باستخدام مواد وتقنيات جديدة في عمليات رصف الطرق، كما تقوم بتحلية المياه وإعادة تدوير الموارد الطبيعية، بالإضافة الى أن دولة الإمارات

(1) - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الموقع السابق، تاريخ التصفح: 2019/02/27 ساعة 10و 55د .

تعمل على أن تكون كل مشاريعها الإسكانية متكاملة في كل الخدمات، وهذا عن طريق توفير البنية التحتية التي تعتمد على معايير من شأنها أن تجعل هذه المشاريع الإسكانية متكاملة الخدمات.

كما بذلت الدولة الكثير من الجهود في خلق بيئة مستدامة، حسب تقرير حالة البيئة لسنة 2015، وقد شملت:

- إنشاء 46 محطة لمراقبة جودة الهواء حتى 2013.
- المشاركة في تنفيذ 14 مشروع بغرض تقليل الانبعاثات الغازية للبيوت الزجاجية، تحت مظلة مشروعات آلية التنمية النظيفة، وتقدر نسبة الخفض المتوقعة لهذه المشاريع بحوالي مليون طن من مكافئات ثاني أكسيد الكربون.
- القضاء على استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربونات والهالونات وبروميد الميثيل.
- القضاء نهائيا على استهلاك مركبات الكلوروفلوركربونات بحلول 2040.
- إنشاء 130 سد وحاجز مائي بسعة إجمالية 120 مليون متر مكعب من الماء حتى 2013.
- إنشاء 33 محطة تحلية لتوفير احتياجات الماء.
- زيادة منطقة الغابات من 245 ألف هكتار في عام 1990 إلى 318.36 ألف هكتار تقريبا في2011.
- إنشاء القطب الذكي لقياس الأحوال الجوية.

المطلب الثاني: تجربة إمارة دبي في تحقيق الإستدامة

تعد "إستراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030" مثالا جيدا على الإلتزام بالإستدامة إذ تسعى إلى تحقيق ما نسبته 29 بالمائة من حصة الطاقة النظيفة من إجمالي خليط الوقود بحلول 2030، كما تعتبر مبادرة دبي للتنقل الأخضر 2015 من أحدث المبادرات المعتمدة على وسائل نقل مستدامة وتقنيات خضراء لإدارة النفايات، وكل هذه المبادرات لم تأت من فراغ، بل نتيجة الاهتمام الذي أولته حكومة دبي للبيئة، نظرا للطبيعة القاسية التي تتميز بها منطقة شبه الجزيرة العربية [1].

الفرع الأول: تاريخ إمارة دبي

تقع إمارة دبي على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي للخليج العربي، بمساحة تقدر بـ 3900 كلم2، ويعود تأسيس دبي الحديثة إلى العام 1833 عندما استقرت قبيلة بني ياس بقيادة آل مكتوم عند منطقة الخور، وكان الخور وقتئذ يشكل ميناء طبيعياً للمنطقة، مما أدى لاحقاً إلى بروز دبي كمركز لصيد الأسماك واللؤلؤ والتجارة، مع بداية القرن العشرين كانت دبي ميناء شهيراً، وكانت السوق الواقعة في جهة ديرة هو الأكبر في منطقة الساحل وقد احتوت على أكثر من 350 محلاً، لذا صارت وجهة يقصدها التجار والزوار

(1) - مجد فياض وآخرون، المرجع السابق، ص:76-77 بتصرف.

بشكل مستمر، في تلك الفترة كان إجمالي عدد سكان دبي حوالي 20,000 نسمة، شكل المقيمون نسبة الربع منهم[1].

يبلغ عدد سكان إمارة دبي 2.262.000 نسمة، وتعد أكبر إمارة في الاتحاد الإماراتي. ويبلغ عدد المواطنين حوالي 214.000 من السكان، والباقي من الاجانب أي ما يعادل 90.5% من إجمالي السكان هم أجانب، وأشارت الإحصائيات أن عدد الذكور بلغ 1.3 مليون نسمة بنسبة 77.3% بينما لم يتعد عدد الإناث 401.2 ألف نسمة أي 22.7%، أي أن التركيب العمري والنوعي لسكان إمارة دبي غير متوازن [2].

بعد اكتشاف النفط في العام 1966، عمل حاكم دبي الشيخ راشد على استثمار واردات النفط في تطوير البنية التحتية لدبي، فقام بتشييد المدارس والمستشفيات وشق الطرق، وأرسى في تلك الفترة دعائم شبكة اتصالات ومواصلات حديثة، كما تم تشييد مبنى ومرفأ حديثين في مطار دبي الدولي وجرى تطوير مدرج الهبوط ليستوعب كافة أنواع الطائرات، وتم بناء أكبر ميناء اصطناعي في العالم في منطقة جبل علي التي أصبحت مقراً لمنطقة حرة، كما كان من الواضح أن دبي الصاعدة تمتلك من المقومات ما يكفي لتحقيق نجاح تاريخي، فهنالك قيادة حكيمة تمتلك رؤية واضحة، وهنالك بنية تحتية متكاملة، وهنالك بيئة ودية منفتحة على الجميع، وليس هنالك ضرائب على الدخل الشخصي ودخل المؤسسات، زد على كل ذلك أن رسوم الاستيراد تكاد لا تذكر[3].

تضافرت هذه العوامل سريعاً، فكانت النتيجة أن تحولت دبي بسرعة إلى مركز جذب سياحي وتجاري عالمي، من خلال الاستثمارات الضخمة التي شهدها مجال السياحة عبر السنين، والتي أدت إلى ارتفاع عدد السياح ليصبحوا بالملايين كل عام، فهنالك مجموعة لا تضاهى من المشاريع الفندقية والأبراج، والمجمعات السكنية التي تجمع بين فن العمارة الإسلامي العريق وبين حداثة التجهيزات والتصاميم [4].

تأثرت مدينة دبي بالطبيعة الصحراوية في بناياتها كباقي مناطق الخليج العربي بشكل عام، وفي سنة 1999 صدر أمر محلي رقم 03 لتنظيم أعمال البناء في دبي وإعادة ترميم المباني القديمة، واعتمدت شروط ومواصفات البناء مقننة في دبي [5] .

الفرع الثاني: المدن المستدامة بإمارة دبي

تغير إسم المدينة من "الوصل" إلى "دبي" الذي يرجع إلى كلمة دباء أي المال الوفير، وهو ما يفسر بطريقة واضحة، حالة مدينة تسعى وراء إقتصاد، و وراء عالم المال والإستثمار، واتبعت دبي نظرية القلب والتخوم الاقتصادية (Le centre et la périphérie) والتي تعتمد على أن القلب يفوز بالنصيب الأكبر من المكاسب والمنافع على حساب التخوم[6].

---

(1) - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الموقع الإلكتروني:https://ar.wikipedia.org/wiki/، آخر تحديث في 2019/02/22، الساعة 23:28، تاريخ التصفح:11-03-2019 ساعة 09و 30 د .

(2) - الموقع نفسه، تاريخ التصفح:11-03-2019 ساعة 09 و 30 د .

(3) - البوابة الرسمية لحكومة دبي (الإمارات العربية المتحدة)، الموقع الإلكتروني: http://www.dubai.ae/ar، تاريخ التصفح 24-03-2019، 10 سا و 10د.

(4) - الموقع نفسه، تاريخ التصفح 24-03-2019، 10 سا و 10د.

(5) - أحمد عامر جبري، المرجع السابق، ص:195.

(6) - المرجع نفسه، ص: 200.

عاشت مدينة دبي حالة ضبابية بين تراثها وحاضرها، لهذا حاولت إعادة بعث صورتها كمدينة مستقبلية بعيدا عن نسيجها العمراني القديم الذي لم يقدم للمدينة الطموحة المثير، فكان عليها الإنطلاق قدما نحو المشرق الذي تراه وتحلم به، وكانت الإنطلاقة في نهاية القرن المنصرم حيث بدأ المجتمع بكامل القطاعات التحرك في هذا الإتجاه.

إن صورة دبي اليوم توحي بأنها معرض للعمارة وتقنيات البناء، أكثر منها صورة لمدينة تحمل سمات المدن القديمة الحديثة وخصائصها، فهي الأرض الخصبة لتحقيق أحلام المعماريين، وطموحات الشركات العقارية، فنحن هنا أمام مثال لإستلاب شخصية المدينة، حيث أصبحت غريبة عن ماضيها [1].

على الرغم من احتلال إمارتي دبي و أبوظبي المركزين الأول والثاني في الشرق الأوسط على مؤشر أركاديس[2] (ARCADIS) للمدن المُستدامة للعام 2016 [3]، والذي يقوم على قياس أبعاد الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، (ومن الواضح أن التوازن بين الأبعاد الثلاثة أمر ليس سهلاً، بل إن بعض المدن تُظهر تناقضاً غريباً، فبينما تتولى زمام المبادرة في عنصر من عناصر الاستدامة تظل دون المستوى في عناصر أخرى للاستدامة)، ولكن لا تزالا بعيدتين عن المراكز الأولى مقارنة بالمدن العالمية الأخرى، وطبعا حلول دبي و أبوظبي في المركزين الـ 52- و الـ 58 على التوالي[4]، يعد إنجازا يُحسب لهما و مثالا يُحتذي به، ولكن لا يزال المجال مفتوحا للتحسين و التطوير في كلتا المدينتين[5].

أولا – الإطار القانوني لإستدامة المدن في إمارة دبي:

كان من أحد أهداف خطة دبي 2021 هو جعل دبي مدينة ذكية ومستدامة، وتحقيق إنتاج 05 بالمائة من طاقتها من مصادر مستدامة بخلال العام 2030، ولقد وضعت إمارة دبي لائحة بشروط ومواصفات المباني الخضراء، وتعتبر أي مواد أو أحكام واردة في القرارات الإدارية والتعميمات التالية التي تتعارض مع هذه اللائحة لاغية [6] :

- القرار الإداري رقم 66 لسنة 2003 باعتماد لائحة المواصفات الفنية لنظام العزل الحراري وترشيد الإستهلاك لطاقة المباني المطيفة في إمارة دبي.
- التعميم رقم 161 لسنة 2008 بشأن تطبيق معايير المباني الخضراء في إمارة دبي.

---

(1) - أحمد عامر جبري، المرجع السابق، ص: 199 بتصرف.

(2) - **أركاديس**: هي شركة رائدة عالمياً في مجال التصميم والاستشارات والهندسة في الأصول الطبيعية والمبنية، من خلال خبرتها العميقة بالسوق وخدمات الإستشارة والهندسة وإدارة المشاريع، تعمل في شراكة مع عملائها لتحقيق نتائج مستدامة من خلال تشغيلها 27000 شخص ينشط في أكثر من 70 دولة وتولد مبيعات قدرها 3.3 مليار يورو، هي شركة تدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتحسين نوعية الحياة في المدن سريعة النمو في جميع أنحاء العالم.

(3) - يرتكز مؤشر «أركاديز» للمدن المستدامة لعام 2016 على تصنيف 100 مدينة عالمية، بناء على ثلاثة أبعاد للاستدامة هي: السكان والكوكب والأرباح، (ترجمة شخصية)،الموقع الرسمي للشركة: https://www.arcadis.com/en/global/، تاريخ التصفح 28-02-2019 على 09 سا و 10د.

(4) – تعد مدينة مصدر Masdar بإمارة أبو ظبي أول مدينة في العالم بلا كربون ولا نفايات، تعتمد كليا على الطاقة المتجددة وتبلغ تكلفة إنشائها 22 مليار دولار في شكل مدينة متراصة تستقبل 50.000 نسمة و 1500 مؤسسة .

(5) - Arcadis, Sustainable Cities index 2016 Putting People at the heart of city sustainability, Magzine Arcadis, 2016, P : 08.

(6) - البوابة الرسمية لحكومة دبي (الإمارات العربية المتحدة)، الموقع السابق، تاريخ التصفح 24-03-2019، 10 سا و 10د.

- التعميم رقم 171 لسنة 2009 والتعميم رقم 174 لسنة 2009 بشأن زراعة الأسقف وواجهات المباني.
- القرار الإداري رقم 30 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية للأمر المحلي رقم 11 لسنة 2003 بشأن الصحة العامة وسلامة المجتمع في إمارة دبي[1].

ولتحقيق هذه الرؤية، وضعت إمارة دبي شروطا لتطبيق مواصفات المباني الخضراء على كافة المباني والمنشآت في الإمارة، من أجل أن تبقى مدينة صحية وذات بيئة نظيفة خالية من الملوثات، حيث أطلقت هيئة كهرباء ومياه دبي، بالتعاون مع بلدية دبي لائحة شروط ومواصفات المباني الخضراء بإمارة دبي، وهي مجموعة من المواصفات والإرشادات لتنظيم معايير البنية (شروطا متعلقة بالتصميم البيئي للمباني الجديدة وشروط متعلقة بالتهوية وجودة الهواء، شروط متعلقة بالتلوث الصوتي، شروط متعلقة بجودة المياه، شروط متعلقة بكفاءة وترشيد أنظمة المباني، شروط متعلقة بتوليد الطاقات المتجددة، شروط متعلقة بكفاءة ترشيد المياه، شروط متعلقة بالموارد وتدوير النفايات، شروط متعلقة بالطرق والمواصلات والسلامة البيئية)، والتي تتيح تحقيق الكفاية في استهلاك الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في إطار مشروع الأبنية الخضراء في دبي، والذي يحقق وفورات مالية تبلغ نحو 10 مليارات درهم حتى عام 2030 [2].

تبني إمارة دبي حاليا عددا من المدن المستدامة، من خلال إنتهاج سياسة مدروسة وواضحة المعالم تشجع على جذب الإستثمار ونقل الخبرات في مجال إستدامة المدن، مما جعلها مدينة من قلب صحراء الخليج العربي تتحدى قساوى المناخ وتجسد مدينة مستدامة تضاهي المدن الأوروبية، إنطلاقا من رؤيا بعيدة المدى ساهم فيها كل مؤسسات الدولة مثل هيئة الكهرباء والمياه، دائرة الأراضي والعقارات، دون أن ننسى الدور الأساسي لبلدية دبي كهيئة رسمية استطاعت أن تحقق مبادئ المدن المستدامة، فأنشأت عدة مدن مستدامة نذكر منها مايلي:

1- المدينة المستدامة: هذا المشروع اسمه المدينة المستدامة، أو مدينة دبي المستدامة، وتوفر هذا المدينة هياكل تتطابق مع معايير الاستدامة التي وضعتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، فالمنازل تمزج خطوط الهندسة المعمارية الملهمة بالبنية التحتية المتطورة المستدامة.

2- مدينة وردة الصحراء: تقوم إمارة دبي ببناء مدينة مستدامة في منطقة الروية على طول طريق دبي-العين، وسوف تكون كذلك متعددة الاستخدامات، وسوف يساعد تصميمها، المنفذ على هيئة وردة في الصحراء، على تقليل استهلاك الكهرباء، وتعمل على الطاقة المتجددة التي ستنتجها بنفسها، وتضم المدينة منشأة لإعادة تدوير المخلفات. وتُخصص 20.000 وحدة سكنية بمدينة زهرة الصحراء للمواطنين الإماراتيين، و10.000 وحدة للمغتربين المقيمين.

3- منطقة دبي الجنوب: منطقة دبي الجنوب هي المكان الذي سيقام به معرض اكسبو 2020. وتعتبر الاستدامة أحد مشاهد اكسبو 2020، وينتج نصف الكهرباء المستخدم في هذا الحدث من مصادر طاقة متجددة، ونصف هذه

(1) - هيئة كهرباء ومياه دبي (الإمارات العربية المتحدة)، الموقع الإلكتروني: https://www.dewa.gov.ae/ar-AE، تاريخ التصفح 24-03-2019 ، 17سا 50د.

(2) - بلدية دبي، **تقرير إدارة المباني، لائحة شروط ومواصفات البناء**، مستخرج إلكترونيا من موقع حكومة دبي (الإمارات العربية المتحدة)، الموقع الإلكتروني: https://portal.dm.gov.ae/SCWebUI/DOCS/DB_Building-Regulations.pdf، تاريخ التحميل 24-03-2019، توقيت 15سا 16د.

الطاقة يولد في الموقع نفسه. وبالنسبة للمواد المستخدمة في الإنشاءات الدائمة بالموقع، فمعظمها سيتم إعادة استخدامه في إنشاء البنية التحتية.

4- واحة دبي للسليكون: نجحت واحة دبي للسليكون في تخفيض الاستهلاك التراكمي للطاقة بمعدل 31 بالمائة، حيث تخطت المستهدف المحدد لها في استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030، وهو 30 بالمائة. وتقوم سلطة واحة دبي للسليكون بتنفيذ عدد من المبادرات تماشيا من استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، وتشمل:

- استهلاك طاقة الإضاءة وهذا يشمل التحول من 8,000 واستبدالها بالمصابيح الموفرة، للمساهمة في تقليل استهلاك الكهرباء بمقدار 1,178 ميجاواط أو 23 بالمائة من إجمالي الاستهلاك.
- الأضواء الذكية بالشوارع عن طريق أجهزة الاستشعار والتي تقلل نسبة استعمال الإضاءة إلى 25 بالمائة.
- تقنيات البناء الذكية ويشمل ذلك وضع أجهزة استشعار للتحكم في استهلاك الكهرباء للتمكين من توفير الطاقة والتكاليف، وتنظيم درجة الحرارة في كل مبنى.
- معالجة مياه الصرف الصحي أين حققت محطة معالجة مياه الصرف الصحي الحالية في واحة دبي للسليكون تخفيضا في تكاليف التشغيل بلغ 70 بالمائة.

ثانيا - المدينة المستدامة كنموذج:

هذا المشروع إسمه " المدينة المستدامة"، أو "مدينة دبي المستدامة"، على مساحة 460 هكتار، أنشئت في دبي لاند، من طرف الشركة العالمية دايموند ديفلوبر Diamond Developers للتطوير العقاري، وتقع على بعد 15 دقيقة من وسط مدينة دبي، أين اكتمل المشروع عام 2016، ويعيش في المدينة المستدامة الآن سكان ينتمون إلى 63 جنسية، وتوفّر مساكن فخمة (500 فيلا)، مقسمة إلى خمس وحدات سكنية ومسجد وروضة أطفال ومرفق متعدد الإستخدام تبلغ مساحته 15.000 متر بينما يحيط بالمشروع حزام أخضر يبلغ عرضه 30 مترًا، ومزرعة ومرافق عامة ومركز فروسية وفندق يعتمد 100بالمائة على الطاقة الشمسية، ومستشفى التأهيل الشامل بما في ذلك ذوي الإحتياجات الخاصة، ومدرسة دولية ومركز للأبداع [1]، وهي هياكل أنشئت وفقا لمعايير الاستدامة المتعارف عليها عالميا، فالمنازل تمزج خطوط الهندسة المعمارية الملهمة بالبنية التحتية المتطورة المستدامة، بشكل يضمن للمقيمين فيها خفض انبعاثات الكربون مع المحافظة على التصميم الأنيق، بشكل يأخذ بالاعتبار الظروف الطبيعية لأشعة الشمس والرياح بهدف توفير هواء أكثر نقاء ودرجات حرارة أكثر انخفاضاً تساهم في استحداث مناخ مصغّر ضمن المدينة أكثر انتعاشاً، وتعتمد المدينة، المتعددة الاستخدامات على الطاقة الشمسية التي تُنتج طبيعيا، من خلال الألواح الشمسية المنتشرة على سطوح منازلها، حيث توفر 10 ميغاواط كل ساعة، وتكون المساكن والمكاتب والعقارات الأخرى مزودة بأجهزة توفر الطاقة، وسوف تكون المدينة خالية من السيارات، وتحتوي على 10.000 شجرة ومزرعة عضوية منزلية، وتحقق المدينة.

(1) - كريم الجسر، **المدينة المستدامة بدبي: إستشراف مدن المستقبل**، مجلة بيئة المدن، مركز البيئة للمدن العربية، دبي(الإمارات العربية المتحدة)، العدد 18، سبتمبر 2017، ص:08.

1- الإستدامة البيئية [1]: ساعد الشكل الهندسي للفيلات والشوارع الضيقة المسماة السكك من زيادة نسبة الضلال في المدينة المستدامة، وكان من نتائج استعمال عوازل متطورة في السكنات وطلاء عاكس للأشعة فوق البنفسجية ومكيفات هواء اقتصادية وإضاءة بنظام الليد وسخانات شمسية، أعطى نتائج جد مشجعة على مستوى:

- الطاقة: تخفيض استهلاك الكهرباء إلى نسبة تتجاوز 50 بالمائة مقارنة بالفيلات التقليدية في دبي.
- المياه: تخفيض استهلاك المياه العذبة بنسبة تصل إلى 40 بالمائة مقارنة بالفيلات التقليدية في دبي.
- النفايات: تعتمد على طريقة جمع وفرز النفايات بنسبة 100 بالمائة من المصدر وتحويلها.
- جودة الهواء: توفير أبراج هواء في أماكن حيوية داخل كل مجموعة سكنية لتوفير هواء بارد منخفض الرطوبة بالإضافة إلى حزام أخضر.
- المنتجات الخضراء: استعمال في السكنات ألواحا سابقة الصب وعناصر بناء سهلة التركيب، مع اختيار المواد بناء على تقدير دورة حياتها.
- بديل الوقود المتجدد: وهو وقود الديزل الحيوي (B100) لاستخدامه في إنشاء 4 من المباني الجديدة، ومنها مدرسة «فيرغرين إنترناشيونال» وفندق «إنديغو»، ويتم تصنيعه من خلال إعادة تدوير زيت الطهي المستعمل الذي تنتجه المطاعم في المدينة المستدامة، يسهم الديزل البيولوجي في خفض الانبعاثات الضارة، مثل أول أكسيد الكربون بنسبة 50٪، والغازات الهيدروكربونية بنسبة 90٪، وأكاسيد النيتروجين بنسبة 95٪، والجسيمات الضارة بنسبة 99٪، وثاني أكسيد الكربون إلى 150 طناً سنوياً.
- التنقل: إن السيارات التقليدية لا تتجاوز مدخل المدينة، لأنه يتم التحرك بين أرجائها بعربات الجولف، مع الإعتماد الأكبر على المشي وركوب الدراجات، وتشجيع استعمال العربات الكهربائية، وإطلاق برنامج مشاركة العربات الكهربائية.
- الزراعة الخضراء: تضم المدينة المستدامة مزرعة حضرية وسط المدينة، تحتوي على 11 قبة حيوية منظمة للحرارة، ويمكن للمقيمين زراعة الأعشاب والخضروات الخاصة بهم، وتحقق المدينة المستدامة إكتفاء ذاتي من الأعشاب والخضروات الورقية، وتسعى إلى تحقيق 40 بالمائة من الإكتفاء الذاتي، وإنتاج من 40 إلى 50 طن من التمور سنويا، بالإضافة إلى البصمة الكربونية.
- السياحة البيئية: وهو نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، يمارسه الإنسان محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، وتتمثل إحدى مبادرات دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي في جائزة السياحة الخضراء التي أطلقتها حكومة دبي العام الماضي لقطاع صناعة الضيافة بهدف تخفيض انبعاث غازات الكربون من الفنادق بنسبة 20 بالمئة .

2- الإستدامة إجتماعية: تعتبر المدينة المستدامة أكثر من مجرد إنجاز هندسي وتقني، حيث يدعم المشروع المفهوم السامي للإستدامة بين سكان وموظفي وزوار المدينة وتشمل البنية التحتية الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية عبر مساحات شاسعة للعب ومسابح ومسارات لركوب الدراجات، بالإضافة إلى استقبال المدينة

(1) - كريم الجسر، المرجع السابق، ص:08-11 بتصرف.

المستدامة لعدة مناسبات على طول العام، وذلك من أجل إنشاء مجتمع متماسك يدعو إلى التسامح والإحترام في التعامل مع الناس من مختلف الثقافات والخلفيات والمعتقدات، كما يقدم المربع الماسي بالمدينة المستدامة، خدمة الرعاية الصحية للبالغين والأطفال بما في ذلك الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة، كما تضع المدرسة الدولية معايير جديدة للتعليم على مستوى عالمي، مع إدماج الإستدامة خلال رحلة التعلم [1]، كما تضع المدينة المستدامة في الحسبان البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية في دولة الإمارات، وتقوم بتطبيق مجموعة من السياسات والخدمات، التي تعزز أنماط الحياة الإيجابية في المدينة، حيث كانت هذه الجهود محط تقدير وعرفان جهات محلية وخارجية، فحصدت المدينة المزيد من الجوائز المحلية والعالمية.

3- الإستدامة الاقتصادية: أثبتت المدينة المستدامة أن البناء المستدام بيئيا ينبغي أن يكون مستداما إقتصاديا، وأثناء البناء لم تقتصر فوائد الإستثمارات المتعلقة بالإستدامة على مجرد توفير التكاليف بفضل التصميم المستدام، بل استفاد السكان من الإنخفاض الكبير في فواتير المياه والطاقة، دون دفع أقساط عن منازلهم، ضمن برامج وخطط السياسة الإسكانية والتي تقضي بتمليك المواطنين وحدات سكنية مجانية تتلاءم وخصائصهم السكانية وبيئتهم المحلية، حيث يحقق السكان توفيرًا سنويًا إجماليًا في المصاريف، يتراوح بين 26 ألفا إلى 60 ألف درهم تقريبًا، كما يشاركون في برنامج الانتاج الزراعي، كما استفاد السكان بالتخلص نهائيا من تكاليف الخدمة الصفرية والصيانة بفضل مخطط تقسيم الإيرادات المميز للمرافق متعددة الإستخدام [2].

من خلال ما سبق يمكننا أن نستشف، أن إمارة دبي منذ نشأتها مرت بمراحل مختلفة لتصل إلى ماهي عليها اليوم، وتعد الإرادة القوية لحكامها في أن تكون إمارة دبي رائدة ومتميزة في المجال الإقتصادي والإجتماعي والثقافي دور كبير، فمع اكتشاف البترول استغلت الإدارة الحاكمة تلك الثروة الطبيعية في إنجاز البنى التحتية الضرورية، ومع التغييرات العالمية على المستوى البيئي والإقتصادي سارعت دبي لتواكب التطورات وتنتهج منهج الإستدامة للحفاظ على ثروات الأجيال القادمة، وهذا ما تجلى من خلال الخطة الإستراتيجية 2021 والتي تعتبر خطة متكاملة وشاملة حيث استغرق إنجازها سنة كاملة بمشاركة كافة الفئات من مدراء ومهندسين ورجال أعمال وطلبة جامعيين، وهي مبادرة بعيدة المدى لجعل دبي مدينة مستدامة رائدة، تستحق الاحتذاء بها.

(1) - كريم الجسر، المرجع السابق، ص:10.
(2) - المرجع نفسه ، ص:08-11 بتصرف.

الخاتمة

تبقى المدن باعتبارها مجالا لتفاعل مختلف العوامل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، المتهم الأول في التدهور البيئي واختلال الأنظمة البيئية القريبة والبعيدة منها، ومن هذا المنطلق كان لزاما على الدول تبني برامج واستراتيجيات للحد أو التقليص من تأثيراتها على المحيط الطبيعي، والعمل على رسم سياسات تثمن ارتباط الإنسان بالبيئة، وتعتمد في مضمونها على مفهوم التنمية المستدامة من أجل إنشاء مدن متجانسة مع الوسط الطبيعي.

لقد انعكس هذا الإهتمام المتصاعد بقضايا حماية البيئة على اعتبار أن تحقيق الرفاهية مرتبط ارتباطا وثيقا بالأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمدن، أين تجسد في العديد من البرامج الدولية والمحلية، وبرز أكثر مع اعتماد جدول أعمال الموئل 02، حيث أحرزت العديد من الدول تقدما ملحوظا، وبالرغم من ذلك فإن حكومات الدول تواجه العديد من العقبات والتحديات الحضرية، الناتجة عن فشل السياسات الحكومية في التخطيط الحضري، وتراجع معدلات التنمية الإقتصادية بسبب تأثيرات العولمة ونمو قطاع الخدمات على حساب الصناعات التحويلية، وتأثير الأزمات الإقتصادية العالمية لاسيما أزمة 2008، التي بدأت في قطاع السكن، كما يعزي البعض هذا الإخفاق إلى التوسع الحضري والمتسارع والهيمنة الديموغرافية للمدن الحضرية، مما أدى إلى نشوء مناطق حضرية ضخمة تحتاج إلى إعادة النظر في التخطيط، فالهيمنة الديموغرافية والسريعة للمدن، أدى إلى ظهور مدن ضخمة نجم عنها نشوء أحياء فقيرة ومساكن عشوائية، بحيث أصبحت هذه الأحياء غالبا ما تحيط بالمدينة وتشكل بؤرا للجريمة بمختلف أنواعها، كما ينجم عنها إنبعاث الغازات التي تعد السبب المباشر في التغييرات المناخية والإحتباس الحراري.

وإذا كانت دول العالم المتقدم تعاني من صعوبات في مجال تجسيد إستراتيجاتها في تحقيق التنمية المستدامة للمدن رغم الوتيرة المتناقصة لنموها الديموغرافي في مقابل التزايد المطرد لمستويات التحضر، فإن الحال يختلف أشد الإختلاف مع الدول النامية أين يسير معدل النمو الديموغرافي بوتيرة سريعة وغير متجانسة مع النمو الحضري، بالإضافة إلى أنه لا يزال ينظر إلى مفهوم التنمية المستدامة بمنظور المثالية التي لا تستدعي دق ناقوس الخطر، حيث لا يلقى القبول نفسه الذي نجده عند الدول المتقدمة، باعتبار أن تطبيق الإستدامة والمحافظة على البيئة في دول يعد التخلف هو الواقع المعاش كل يوم، وأن المجالات الأساسية لا تتعدى متطلبات البقاء، وبالتالي لا يمكن التفكير في تحقيق رفاهية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية والتي تعني بالنسبة لهم الحرمان من الراحة التكنولوجية الحديثة والتي هي في الأصل المسبب الرئيسي للمشاكل البيئية والتغييرات المناخية التي تهدد الإنسانية.

من خلال هذه البحث، يمكن وضع النتائج التالية:

1. إن تجربة الجزائر في ميدان التنمية المستدامة هي تجربة فتية، تحتاج إلى فترة للتبلور والنضج، وهذا ما يجعل وجود نقائص على أرض الواقع أمرا طبيعيا، كذلك نجدها تعاني في تطبيق الإطار القانوني الذي تم وضعه والإلتزام به، وذلك راجع إلى عدم أخذها للخصائص المحلية للمجتمع الجزائري بعين الإعتبار.

2. لا تزال الجزائر بعيدة عن تحقيق أهداف الإستدامة سواء من حيث مخططاتها العمرانية أو حتى سياساتها المتبينة لإنشاء وتسيير المدن، مما يتحتم عليها البحث عن تبني نماذج عالمية، خصوصا مع ما تزخر به الجزائر من موارد وإمكانيات تسهل عليها الوصول وضع خطة شاملة للإستدامة في كافة المجالات، تشارك فيها كل من إدارة مركزية ومحلية وهيئات المجتمع المدني.

3. تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة، من الدول الرائدة، التي قطعت أشواطا معتبرة في العمل بمبادئ التنمية المستدامة، عن طريق تبني خطط شاملة اعتنت بتثقيف الفرد واستغلاله كقيمة بشرية، وتعزيز الروابط الاجتماعية مع الحفاظ على الهوية الوطنية والموروث الثقافي التاريخي والحفاظ على البيئة وثروات الأجيال القادمة.

أما عن النقائص المستنتجة من خلال الدراسة فيمكن التصريح بما يلي:

1. ما من طرق على مستوى الحكومة الجزائرية، تضمن تطبيق معايير ضبط الإنبعاثات ومستويات العزل الحراري واستهلاك الطاقة الكهربائية، علاوة على ذلك لا توجد هناك معايير لإستخدام الطاقة الشمسية المنزلية، بينما يتعذر بيع فائض ما يتم توليده منها، كما تبرز الحاجة إلى وضع إطار تنظيمي ومعياري واعتماد المزيد من إجراءات الإستدامة المحددة لضمان تطبيقها.

2. تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات، ووضع معايير ومواصفات فنية تنسجم مع مفهوم المدن والمباني المستدامة، كما ينبغي صياغة مقاربة محلية شاملة للمباني الخضراء (الصديقة للبيئية) تراعي المعايير والتوجيهات العامة بهدف الترويج لمفاهيم التخطيط والتصميم الهندسيين المستدامين.

3. يجب اعتماد مبادرات بناء القدرات، ووضع نقاط معيارية للمقارنة، ونقل المعرفة عبر بلدان المنطقة، وفي السياق نفسه، ثمة حاجة لإنشاء مجلس جزائري للأبنية الخضراء، ورفع الوعي بالإستدامة لدى الجهات المعنية[1].

ويمكن من خلال هذه المذكرة توجيه إقتراحات عامة صالحة لكل الدول التي تسعى نحو تحقيق إستدامة حضرية عن طريق إنشاء مدن مستدامة، واقتراحات خاصة بدولة الجزائر تتعلق بكيفية الوصول إلى إستدامة المدن:

أ- الإقتراحات العامة للوصول لمدينة مستدامة: يمكن إجمالها من خلال الوصايا العشر التي تقدم بهما الألماني جيرمي غينز، والنمساوي ستيفان جاغر[2]، والمتمثلة في ضرورة: الجمع بين النظرية والحس السليم - الاتجاه إلى المناطق المبنية غير المستغلة وليس إلى المناطق الخضراء - تقليل الطاقة وتقليص التقنية - إبقاء الفضاء مفتوحا - خلق معالم هوية واضحة - التفكير في الدورات العامة - وليس في القطاعات: تجنب تقديم المصالح القصيرة الأمد على المكاسب الطويلة الأمد - لا تدع أنماط المواصلات تنافس على المساحة: التنقل الحالي يعزز

(1) - علي الحربي، المرجع السابق، ص:20 بتصرف.

(2) - جيرمي غينز، وستيفان جاغر، بيان للمدن المستدامة-التفكير محليا والتصرف عالميا، مشروع كلمة للترجمة، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ترجمة الى العربية على للو،21 يونيو 2011، نبذة عن الكتاب من موقع: http://kalima.ae/ar، تاريخ التصفح: 2019/03/15 توقيت 10ساو47 د.

اللا تنقل - تشجيع المشاركة المدنية - وضع الأسس الصحيحة قبل بناء المدينة - الأولوية للبيئة والاقتصاد والمساواة.

ب - بينما تتمثل الإقتراحات المتعلقة بدولة الجزائر في:

1. حتمية التوجه نحو وضع برامج مترابطة ومتكاملة وشاملة بدلا من البرامج القطاعية، وهذا لن يتم إلا بعد أقلمت وإن لم نقل تغيير أدوات التخطيط الحضري المعمول بها منذ تسعينات القرن الماضي.
2. الإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية ذات الخبرة العالمية، وخاصة الشركات العالمية الرائدة في إنجاز الأحياء والمدن المستدامة، وعلى الصعيد البيئي لابد من تقنين ومراقبة إجراءات الحفاظ على البيئة وتخفيض الإنبعاثات والإعتماد على الطاقات البديلة، وكذا إعتماد المواد الأولية الصديقة للبيئة في البناء، وإعادة رسكلة النفايات.
3. العمل على توعية وتحسيس المواطنين بضرورة الحفاظ على البيئة، وتشجيع تكثيف الغطاء النباتي من خلال تنظيم حملات تطوع من طرف هيئات الدولة والمجتمع المدني، وانتهاج نهج الإستدامة في كافة مناحي الحياة، وكذا تعزيز الروابط الاجتماعية من أجل الحفاظ على التماسك الإجتماعي، بالإضافة إلى إشراك مؤسسات الدولة.
4. الحفاظ على العادات والتقاليد التي تتميز بها كل منطقة في الجزائر من خلال إنجاز مباني تعكس طابع المنطقة، مثل منطقة القبائل ومنطقة غرداية، للحفاظ على الهوية الجزائرية.
5. يجب أن يعي جميع الفاعلين في العملية الحضرية أن تبني نموذج المدينة المستدامة، أصبح ضرورة وليست خيارا، حيث يجب يرتكز التخطيط لإنشاء مدن مستدامة على الموارد الطبيعية المتجددة، لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للسكان دون المساس بحق الأجيال القادمة في الحفاظ على ثروات البلد على المدى البعيد.

في الختام يمكن التأكيد على أن الإنتقال نحو المدن المستدامة هو مشروع سياسي ومجتمعي بامتياز، يهدف إلى تحرير الطاقة الكامنة للمدينة في مجال الإستدامة والإبداع والتنافسية، كما أنه يتطلب اعتماد مقاربة للتغيير، تتسم بتعدد الأبعاد والفاعلين والمستويات، وهكذا فإن نجاح هذا المشروع رهين بإرساء قيادة فعالة، ووجود إرادة سياسية محلية قوية، تجسدها على أرض الواقع إدارة مؤهلة وواعية برهانات الحكامة المحلية الرشيد وتدابير التنمية المستدامة، في ظل ديمقراطية تمثيلية متسمة بالشفافية وقادرة على التعبئة، وديمقراطية تشاركية مهنية ومسؤولة، ومواطنة فاعلة وواعية بما عليها من واجبات وما لها من حقوق، وتناسق وتكامل مهيكل لبرنامج المدن المستدامة مع التخطيط الإستراتيجي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- قائمة المصادر:

1- الدستور:

- دستور سنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07-12-1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد رقم 76، الصادرة في 08-12-1996 المعدل والمتمم.

2- الأوامر

- الأمر رقم 67-24، المؤرخ في 18-01-1967 يتضمن القانون البلدي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 06 الصادرة في 18-01-1967.
- الأمر رقم 97-15، المؤرخ في 31-05-1997 يحدد القانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 38 الصادرة في 04-06-1997.
- الأمر رقم 20000 -01 المؤرخ في 01-03-2000 يتعلق بإدارة ولاية الجزائر والبلديات التابعة لها على إثر قرار المجلس الدستوري رقم 02- ق أ- م د - 2000 المؤرخ في 27-02-2000 والمتعلق بمدى دستورية الأمر 97-15، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 09، الصادرة في 02-03-2000.

3- القوانين

- القانون رقم 87- 03، المؤرخ في 27-01-1987 يتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 05، الصادرة في 28-01-1987.
- القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01-12-1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 52 الصادرة في 02-12-1990، المعدل والمتمم بالقانون 04-05، الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 51 الصادرة في 15-08-2004.
- القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07-04-1990 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 15 الصادرة في 11-04-1990.
- القانون 98-04 المؤرخ في 15-06-1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 44 الصادرة في 17-06-1998.
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 77 الصادرة في 15-12-2001.
- القانون 03-10 المؤرخ في 19-07-2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 43، الصادرة في 20-07-2003.
- القانون 02-08 المؤرخ في 08-05-2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 34، الصادرة في 14-05-2002.
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20-02-2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 15، الصادرة في 12-03-2006.
- القانون 11-10 المؤرخ في 22-06-2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 37، الصادرة في 03-07-2011.

- القانون الفرنسي رقم 1463/58 المؤرخ في 1958/12/31 والمتضمن القانون العام للتعمير الفرنسي، طبق في الجزائر بموجب القانون رقم 966/90 المؤرخ في 1960/09/06.

4- المراسيم:

- المرسوم الرئاسي 96-438 المؤرخ في 01-12-1996، يتعلق بالتعديل الدستوري لسنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد رقم 76، الصادرة في 08-12-1996 المعدل والمتمم.

- المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09-08-1973 يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 67، الصادرة في 21-08-1973.
- المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المتضمن كيفية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 26 الصادرة في 01-06-1991، المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 178/91 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي POS والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 26 الصادرة في 01-06-1991، المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-275 المؤرخ في 05-09-2004، المتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 56 الصادرة في 05-09-2004.
- المرسوم التنفيذي 06-233 المؤرخ في 04-07-2006 المتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة سيدي عبد الله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 45 الصادرة في 09-07-2006.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، **لسان العرب**، الطبعة 03، دار صادر، بيروت (لبنان)، سنة النشر 1993، المجلد 13.
- آمال حاج جاب الله، **الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر**، (د.ط)، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء – الجزائر العاصمة (الجزائر)، سنة 2014.
- جويندولين هولسميث، **المدن المستدامة تطوير المكان لخدمة الإنسان، كتاب في دقائق**، إصدار مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2016.
- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة 03، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، (مصر)، 2007.
- خلف الله بوجمعة، **العمران والمدينة**، (د.ط)، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، سنة 2000.
- سهير إبراهيم حاجم الهيتي، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، (د.ط)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)،.2012
- فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.
- فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري، نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، الطبعة 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2014.
- لويس ممفورد، **المدينة على مر العصور: أصلها وتطورها ومستقبلها**، ترجمة إبراهيم نصحي، (د.ط) مكتبة الإنجلو مصرية بالإشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 1964، الجزء الأول.
- محمد إسماعيل قباري، **علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير التنمية**، (د.ط)، منشأة المعارف، الإسكندرية، (مصر)، 1985.
- محمد عبد الستار عثمان، المدينة **الإسلامية**، (دون رقم الطبعة)، عالم المعرفة، الكويت، (دون تاريخ النشر).
- مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها**، الطبعة 01، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة (مصر)، 2017.
- مصطفى عباس الموسوي، **العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الإسلامية**، (د.ط)، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982.

- مصطفى عمر حمادة، **المدن الجديدة :دراسة الأنثروبولوجيا الحضري**، (د.ط) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، سنة 2008.
- نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، (بدون طبعة)، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان (الأردن)، 2012.

2- المقالات والدوريات:

- أحمد عامر جبري، **نظام بناء متوازن – مقارنة بين دمشق ودبي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، جامعة دمشق (سوريا)، المجلد 28، العدد 01، 2012.
- آسيا عيسى زكرياء، **الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، العدد 04، المجلد 02، 2018.
- الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، جامعة برج بوعريريج (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، 2016.
- آمال قداري، **دور أدوات التهيئة والتعمير في التوفيق بين مقتضيات حماية البيئة واعتبارات التنمية المستدامة**، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون- تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، جوان 2017.
- إنتظار جاسم جبر وشروق نعيم جاسم، **المدن المستدامة نظام ديناميكي واستراتيجي معقد ومتجاوب**، مجلة الآداب، جامعة بغداد (العراق)، ملحق 2، العدد 127، ديسمبر2018.
- بديعة شايفة، **رخصة البناء أداة قانونية رقابية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة تشريعات التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 02، جوان 2017
- جميلة دوار، **المدن الجديدة في التشريع الجزائري**، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختارعنابة (الجزائر)، العدد 38، جوان 2014.
- حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، العدد 113، سنة 2012.
- رابح هزيلي، **إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: الجزائر نموذجا**، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، العدد 21، ديسمبر 2015.
- ريدة ديب وسليمان مهنا، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، (سوريا) المجلد 25، العدد 01، 2009.
- زوبيدة محسن وبلقاسم بن علال وأحمد تي، **الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة: قراءة إقتصادية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، العدد 03، المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر)، مارس 2018.
- عبد الرؤوف مشري، **تسيير المدن الجديدة بين نص التشريع وواقع التطبيق**، مجلة البدر، جامعة طاهري محمد، بشار (الجزائر)، المجلد 10 العدد 06، سنة 2018.
- عبد القادر بلخضر وآدم رحمون وسعد مقص، **الخياراتالإستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، العدد 06، 2018
- فوزي نوار، **الثقافة البيئية لسكان المدن في الجزائر: دراسة تحليلية لآليات حماية حقوق الإنسان البيئية**، مجلة التواصل في الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، العدد 50، جوان 2017.
- كريم الجسر، **المدينة المستدامة بدبي: إستشراف مدن المستقبل**، مجلة بيئة المدن، مركز البيئة للمدن العربية، دبي (الإمارات العربية المتحدة)، العدد 18، سبتمبر 2017.
- محمد رحموني، **الجماعات المحلية وآفاق الشراكة من أجل مدن مستدامة: دراسة على ضوء القانون التوجيهي للمدينة**، مجلة التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، العدد01، مارس 2017.
- محمد ساسي، **أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر بين الواقع وتحديات التنمية المستدامة**، منشورات قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر)، العدد 03، المدلد 01، ماي 2007.

- المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **مدن مستدامة للمستقبل**، مجلة البيئة والتنمية، المجلد 23، العدد 248-249 (عدد خاص) نوفمبر – ديسمبر 2018.
- ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، المجلد 16، العدد 02، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، جوان 2010
- نجاة مليحي، **المدينة، النشأة التطور السمات**، مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، العدد 06، سنة 2017.
- نور الهدى عبادة، **الهوية الثقافية الجزائرية والعولمة الإعلامية: المهددات وسبل الوقاية**، مجلة الإتصال والصحافة، العدد 09، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام الجزائر (الجزائر)، 2019
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مشاريع الإسكان**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، عدد 34 عدد خاص بمؤتمر الإسكان 2015، جامعة الكوفة (العراق)، 2015.
- يوسف شريف، **العمارة الإسلامية ومهندسوها**، مجلة الفيصل، السعودية، العدد 135، ماي 1988.

3- الرسائل والمذكرات الجامعية

- إلهام شيلي، **دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1 (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، السنة الجامعية 2013-2014.
- بوبكر حربوش، **سياسة المدينة بالجزائر: الرهانات والآفاق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص سياسة عامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر (الجزائر)، السنة الجامعية 2016-2017.
- بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية 2012-2013
- رابح سعدان، **الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة، المنطقة الحضرية للبوني – عنابة- نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التنمية والتغير الإجتماعي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، قسم علم الإجتماع، السنة الجامعية 2005-2006.
- رياض تومي، **أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية – مدينة الحروش نموذجا-** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ، جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر)، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، السنة الجامعية 2005-2006.
- زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2005-2006.
- سمر محمد أبو غالي، **استراتيجية التطوير الحضري لمراكز المدن 'مركز مدينة رفح كحالة دراسية'**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية بغزة (فلسطين)، كلية الهندسة، سنة 2013.
- شبل العربي، **التنمية المستدامة حقيقة ام مثالية– دراسة حالة: ولاية سطيف**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة (الجزائر)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، دفعة جوان 2015.
- عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2010-2011.

- عبد الرؤوف تريكي، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3 (الجزائر) كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014.
- فاطمة الزهراء بركاني، **دور المشروع الحضري في تحقيق الإستدامة بالمدينة الجزائرية، حالة مدينة عين البيضاء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العمران، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، قسم تسيير المدن والتنمية المستدامة، السنة الجامعية 2013-2014.
- كريمة كتاف، **مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون 02-08**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة 01 (الجزائر)، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2012-2013.
- لعريبي صالح، **البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة "حالة قسنطينة"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، قسم تسيير التقنيات الحضرية، السنة الجامعية 2008-2009.
- مجد عمر حافظ إدريخ، **إستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس**، أطروحة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس (فلسطين)، كلية الدراسات العليا، 2005.
- نسيمة بلعيدي، **الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة 01 (الجزائر)، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2013-2014.
- نصر الدين لبان، **دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012.

4- المؤتمرات والملتقيات العلمية

- أبو بكر بعيرة وأنس بوبعيرة، **لا تنمية مستدامة دون ادارة قوامة**، ورقة بحث قدمت في مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة قاريونس بنغازي (ليبيا)، بدون سنة
- عمار عماري، **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، 07 و08 أفريل 2008.
- عبد المالك بلالي ونصر الدين كيرور، **مواصفات المدن والمنازل الذكية**، أعمال المؤتمر الدولي الأول حول المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة: واقع وآفاق، المركز الديمقراطي العربي، برلين (ألمانيا)، 29 و30 مارس 2019، الجزء الأول.
- كريمة برني، **الأطر القانونية لتجسيد المدن الذكية في دول العالم الثالث بين النص والتطبيق**، أعمال المؤتمر الدولي الأول حول المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة: واقع وآفاق، المركز الديمقراطي العربي، برلين (ألمانيا)، 29 و30 مارس 2019، الجزء الأول.
- هجيرة سعودي، **أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن الجزائرية**، مؤتمر تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الإستثمار في المدن العربية الكبرى، منظمة المدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، القاهرة، من 19 إلى 21 ماي 2013.
- وافية فروخي، **استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى علمي دولي، جامعة على لونيسي البليدة 2 (الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2017-2018.

5- المحاضرات الجامعية

- أحمد النوعي، **مقياس قانون العمران والمدينة**، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر في القانون العقاري، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، السنة الجامعية 2017-2018.
- محمد عبيدي، **مقياس المشروع المهني والشخصي**، المحاضرة رقم 04 بتاريخ 2018/11/10، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر في القانون العقاري، جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)، السنة الجامعية 2018-2019.

6- التقارير

- الأمم المتحدة، **التقرير الإقليمي للمنطقة العربية: نحو مدن عربية شاملة للجميع وآمنة تتسم بالقدرة على الصمود والإستدامة**، مؤتمر الموئل الثالث، رقم A/CONF.226/6، موجز تنفيذي، أكتوبر 2016.
- الأمم المتحدة، **التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2009، تخطيط المدن المستدامة: توجهات السياسة العامة**، نسخة ملخصة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الشركة الأردنية للصحافة والنشر الدستور، 2009.
- الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**، رقم A/CONF.216/6، ريو دي جانيرو البرازيل، 20-22 جوان 2012.
- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **تقرير مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عرف، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1989.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها، الطبعة 01، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، برنامج الامم المتحدة للبيئة، جامعة الدول العربية، القاهرة (مصر)، 2007.
- المجلس الوطني للإعلام، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات 2016**، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، **إنجاح الإنتقال نحو المدن المستدامة**، تقرير مكتب المجلس للجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، إحالة ذاتية رقم 2017/32، المملكة المغربية، ديسمبر 2017.
- بلدية دبي، **تقرير إدارة المباني، لائحة شروط ومواصفات البناء**، مستخرج إلكترونيا من موقع حكومة دبي (الإمارات العربية المتحدة)، https://portal.dm.gov.ae/SCWebUI/DOCS/DB_Building-Regulations.pdf، تاريخ التحميل 24-03-2019، توقيت 15سا 16د.
- علي الحربي، **الوضع الراهن للمدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية: تقرير عن الجزائر**، تقارير عن وزارة التغيير المناخي والبيئة (الإمارات العربية المتحدة)، سنة 2017.
- مجد فياض وآخرون، **الوضع الراهن للمدن والمباني المستدامة في المنطقة العربية: تقرير عن دولة الإمارات العربية المتحدة**، وزارة التغيير المناخي والبيئة، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2017.

ثالثا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب:

- Ewa BEREZOWSKA-AZZAG, **Projet Urbain, Guide méthodologique, connaitre le contexte de développement durable**, Collection Urbanisme, Edition Synergie, Alger, année 2011.

2- المقالات والدوريات:

- Arcadis, **Sustainable Cities index 2016 Putting People at the heart of city sustainability**, Magzine Arcadis, 2016.

3- الرسائل والمذكرات الجامعية

- Ibtissem MILOUS, **La Ville et le Développement Durable : Identification et définition des indicateurs de la durabilité d'une ville – Cas de Constantine**, Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de magister en architecture,

Option Urbanisme, Université Frères MENTOURI – Constantine, Faculté des sciences de la terre de la géographie et de l'aménagement du territoire, Mai 2016.

- Mohamed CHABI, **Etude bioclimatique du logement social-participatif de la vallée de M'zab : cas du Ksar de Tafilelt**, Mémoire en vue de l'obtention du diplôme de Magister en Architecture, option Architecture de développement durable, Université Mouloud Mammeri Tizi-ouzou (Algerie), Département d'Architecture, 27-06-2009.
- Zoé HAGEL, **Ville Durable : Des concepts aux réalisations, les coulisses d'une fabrique urbaine, Marseille ou l'exemple d'une ville méditerranéenne**, Thèse de doctorat, pour obtenir le grade de docteur en Aménagement de l'espace, urbanisme, Université Aix-Marseille, Institut d'Urbanisme et d'Aménagement Régional, Décembre 2013.

رابعا: بحوث ومقالات إلكترونية

- إبراهيم جواد آل يوسف ومحمد مهدي حسين، **المدن الذكية المستدامة: آفاق وتطلعات على خطى مدن القرن الحدي والعشرون**، جامعة التكنولوجيا، العراق، موقع: https://www.researchgate.net/publication/322745960
- بلدية دبي، **تقرير إدارة المباني، لائحة شروط ومواصفات البناء**، موقع حكومة دبي (الإمارات العربية المتحدة): https://portal.dm.gov.ae.
- جيرمي غينز وستيفان جاغر ، **بيان للمدن المستدامة-التفكير محليا والتصرف عالميا**، ترجمة مشروع كلمة للترجمة - ترجمة الى العربية على للو، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث،21 يونيو 2011، نبذة عن الكتاب من موقع: http://kalima.ae/ar/

خامسا: المواقع الإلكترونية

- الأمم المتحدة، **برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل**، الموقع الإلكتروني: https://ar.unhabitat.org/about-us/.، تاريخ التصفح 10-03-2019 الساعة 15س 10د.
- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الموقع الإلكتروني:https://www.government.ae/ar-AE/more/history-of-the-uae، آخر تحديث في 2018/10/16، تاريخ التصفح: 2019/02/27 ساعة 10و 25 د.
- البوابة الرسمية لحكومة دبي (الإمارات العربية المتحدة)، الموقع الإلكتروني: http://www.dubai.ae/ar، تاريخ التصفح 24-03-2019، 10 سا و 10د.
- صحيفة الإتحاد (أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة)، **المدن المستدامة....سباق تنموي لإنقاذ الكوكب**، الموقع الإلكتروني: https://www.alittihad.ae/article/78281/2017/، أخر تغيير 02 جانفي 2018، على الساعة 15 و 41، تاريخ الإطلاع 25-02-2019 على الساعة 20و 15.
- محرك البحث الإخباري جزايرس، **فعاليات الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية " الواقع والتحديات**، الموقع الإلكتروني: https:--www.djazairess.com-elbilad-19225، آخر تحديث 17-05-2010، تاريخ التصفح 20-02-2019.
- هيئة كهرباء ومياه دبي (الإمارات العربية المتحدة)، الموقع الإلكتروني: https://www.dewa.gov.ae/ar-AE، تاريخ التصفح 24-03-2019 ، 17سا 50د.
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الموقع الإلكتروني:https://ar.wikipedia.org/wiki/، آخر تحديث في 2019/02/22، الساعة 23:28، تاريخ التصفح:11-03-2019 ساعة 09و 30 د.

الفهرس

الإهداءات	**II-III**
التشكرات	**IV**
قائمة المختصرات	**V**
مقدمة	**أ - د**
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي للمدن المستدامة	**05**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمدينة	**06**
المطلب الأول: مفهوم المدينة	**06**
الفرع الأول: التعريف اللغوي والإصطلاحي للمدينة	**06**
الفرع الثاني: نشأة المدينة وأنواعها	**09**
المطلب الثاني: تطور مفهوم المدينة في الجزائر	**13**
الفرع الأول: مرحلة غياب النصوص التشريعية المنظمة للمدينة (التهميش)	**14**
الفرع الثاني: مرحلة إرساء النصوص التشريعية المنظمة للمدينة (الإعتراف)	**16**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	**20**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**20**
الفرع الأول: تعريف للتنمية المستدامة	**20**
الفرع الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة	**23**
الفرع الثالث: مقومات التنمية المستدامة	**25**
المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائري من خلال مؤشرات التنمية المستدامة	**27**
الفرع الأول: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	**27**
الفرع الثاني: إدراج البيئة ضمن اهتمامات التنمية المستدامة	**29**
الفرع الثالث: معوقات وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر	**30**
المبحث الثالث: مفهوم المدن المستدامة	**32**
المطلب الأول: مدخل لمفهوم المدينة المستدامة	**32**
الفرع الأول: تعاريف للمدينة المستدامة	**33**
الفرع الثاني: الأبعاد التاريخية لظهور المدن المستدامة (البرامج الدولية)	**36**
المطلب الثاني: أسس إستدامة المدن	**38**
الفرع الأول: أسس إنشاء المدن المستدامة	**39**
الفرع الثاني: تحديات إنشاء المدن المستدامة في الجزائر	**41**
الفصل الثاني: الإطار القانوني لاستدامة المدن	**49**
المبحث الأول: آليات تحقيق إستدامة المدن	**50**
المطلب الأول: التخطيط من أجل التنمية المستدامة للمدن	**50**
الفرع الأول: البرامج الدولية ودورها في تحقيق تنمية مستدامة للمدن	**50**
الفرع الثاني: إستراتيجية التخطيط الحضري المحلي ودوره في تحقيق تنمية مستدامة للمدن	**53**
المطلب الثاني: المخططات العمرانية ودورها في تحقيق استدامة للمدن	**56**
الفرع الأول: مفهوم أدوات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري	**56**
الفرع الثاني: دور أدوات التهيئة الوطنية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة	**61**

المبحث الثاني: أسس الاستدامة في إدارة المدن	**62**
المطلب الأول: البعد السياسي والفني لإستدامة المدن	**62**
الفرع الأول: البعد السياسي (تفعيل الحكم الراشد نحو مدينة مستدامة)	**63**
الفرع الثاني: البعد الفني (تفعيل شبكات صناعة السياسة نحو مدينة مستدامة)	**64**
المطلب الثاني: البعد الثقافي والسياحي لإستدامة المدن	**64**
الفرع الأول: البعد الثقافي (حماية مكونات التراث والهوية)	**64**
الفرع الثاني البعد السياحي (حماية جاذبية الإقليم من خلال التنمية السياحية المستدامة)	**67**
المطلب الثالث: البعد التكنولوجي (المدينة الذكية وعلاقتها بالمدينة المستدامة)	**68**
الفرع الأول: العوامل المساعدة على إنشاء المدن الذكية وتطويرها	**68**
الفرع الثاني: المؤشرات المشتركة بين المدينة الذكية والمدينة مستدامة	**70**
المبحث الثالث: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء المدن المستدامة (إمارة دبي كنموذج)	**72**
المطلب الأول: مؤشرات وسياسة التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة	**72**
الفرع الأول: لمحة عن دولة الإمارات العربية المتحدة	**72**
الفرع الثاني: جهود الإمارات لتحقيق الإستدامة	**74**
المطلب الثاني: تجربة إمارة دبي في تحقيق الإستدامة	**76**
الفرع الأول: تاريخ إمارة دبي	**76**
الفرع الثاني: المدن المستدامة بإمارة دبي	**77**
الخاتمة	**83**
قائمة المصادر والمراجع	**86**
الفهرس	**93**
الملاحق	**-**
الملخص	**-**